

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وُضع التقرير بواسطة:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية
مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

دائرة الشرق الأوسط
مكتب برنامج الشرق الأوسط

جدول المحتويات

4	مقدمة
5	ملخص تنفيذي
13	تقارير البلدان
13	مصر
20	العراق
26	الأردن
32	لبنان
37	المغرب
43	الضفة الغربية وقطاع غزة
49	اليمن
56	ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:
68	ملحق ب: بيانات إحصائية

شكر وتقدير

د. نجاد البرعي، مصطفى رؤوف، المجموعة المتحدة	مصر
جمال جواهر وحسن وهاب، جمعية الأمل	العراق
د. عابدة أسعد، مركز المعلومات والأبحاث – مؤسسة الملك حسين	الأردن
توني المير، جمعية الشباب المسيحيين	لبنان
أسماء الشميلي ومراد جروحي، جمعية التنمية	المغرب
إياد عنب، وباربرا حبيب، ولانا أبو حجلة، ومحمد الشارف، وعلاء سليق، مؤسسة مجتمعات عالمية	الضفة الغربية وقطاع غزة
لينا العرياني، د. أروى الديرام، منظمة سول للتنمية	اليمن

مديرو المشاريع

شركة نظم الإدارة الدولية

دارسي عثمان
أليسون بويك – كلارك
بول دابجيرت
فانيسا كولومب

المركز الدولي لقانون عدم الربح

كاثرين شيا
جينيفر ستيورت
مارجريت-آن سكوتي

لجنة التحرير

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أبريل هاهن، كريستوفر جينينجس، دارا كاتز، سمر لوبيز، أميرة طه، ماريان بيركس
شركة نظم الإدارة الدولية: دارسي عثمان
المركز الدولي لقانون عدم الربح: كريستين ماكجيني، كاثي شيا
الخبير الإقليمي (مستشار): هانية عسود

مقدمة

يسر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تقدم الإصدار الثاني من تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعتمد هذا التقرير على القدرات المحلية والمعرفة لتقييم المكونات الأساسية لاستدامة قطاعات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب واليمن وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء عام 2012.

يوظف هذا التقرير التعريف الواسع لمنظمات المجتمع المدني الذي وضعه مشروع القطاع غير الربحي المقارن في مركز دراسات المجتمع المدني التابع لجامعة جونز هوبكنز. تُعرّف منظمات المجتمع المدني في ضوء هذا التعريف بشكل واسع على أنها "أي منظمات، سواءً رسمية أو غير رسمية، ليست جزءاً من جهاز الحكومة، لا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، ذاتية الحكم، تكون المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. يشمل هذا التعريف منظمات خدمة الأعضاء ومنظمات الخدمة العامة. ويدخل في هذا التعريف، بناءً على ذلك، مقدمي الخدمات الصحية غير الربحية من القطاع الخاص، والمدارس، ومجموعات المناصرة، ووكالات الخدمة الاجتماعية، ومجموعات مكافحة الفقر، ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المحلي، والاتحادات، والهيئات الدينية، والمنظمات الترفيهية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."¹

إن تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني يلقي الضوء على كل من التطورات والانتكاسات في استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني، ويسعى جاهداً للسماح بعمل مقارنات بين البلدان والأقاليم الفرعية مع مرور الوقت. يعتبر التقرير مصدرًا مفيدًا للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات والمانحين والأكاديميين وغيرهم من أجل فهم أفضل للجوانب الرئيسية لاستدامة قطاع منظمات المجتمع المدني ورصد هذه الجوانب.

إن منهجية تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني هي منهجية نوعية وتعتمد على الخبرة المحلية (الممارسين والخبراء من منظمات المجتمع المدني) لتطبيق أداة موحدة لتقييم وتصنيف سبعة أبعاد مترابطة لاستدامة منظمات المجتمع المدني: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، توفير الخدمات، البنية التحتية، الصورة العامة. تقوم لجنة تحرير مشكلة من خبراء فنيين وإقليميين بمراجعة تقرير كل فريق بهدف الحفاظ على معايير الجودة وتعزيز إمكانية المقارنة بين البلدان. يتم تصنيف كل بُعد على مقياس من ثلاث مستويات: الاستدامة المحسنة، والاستدامة المتطورة، والاستدامة المعاقة. مزيد من التفاصيل حول المنهجية المستخدمة لتصنيف كل بُعد تجدها في ملحق أ (صفحة 63-76).

ما كان لإصدار من هذا النوع أن يخرج إلى الوجود بدون مساهمات من عديد من الأفراد. ونخص بالشكر والتقدير منفعي منظمات المجتمع المدني المسؤولين عن صدور تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني الذي يظهر في الصفحة التالية. كما نود أيضًا أن نعرب عن أعماق العرفان بالجميل إلى كل ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية وخبرائهم، وشركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمانحين الدوليين الذين شاركوا في فرق المجموعة الخبيرة في كل بلد، حيث تعتبر درابنتهم، وأبحاثهم، وملاحظاتهم، وإسهاماتهم بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني.

¹ انحر تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي السادي عشر لزملاء جون هوبكنز الدوليين حول العمل الخيري، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح، مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

ملخص تنفيذي

يقوم تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتقييم قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، الضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.

كانت كثيرًا من البلدان في المنطقة عام 2012 في غمرة جهود إصلاح سياسي واسعة عقب أحداث الربيع العربي عام 2011، مما أثر على استدامة منظمات المجتمع المدني أثناء العام. أدت ثورة يناير 2011 وسقوط نظام مبارك إلى أول انتخابات رئاسية تنافسية في مصر أنت بمحمد مرسي إلى سدة الحكم في يونيو 2012. وأقرت مصر دستورًا جديدًا في نهاية العام يقدم ضمانات كبيرة لحرية تكوين الجمعيات. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الدولة حملتها – التي بدأتها في 2011 – ضد منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ذات التمويل الأجنبي واقترحت مشروع قانون مقيد لمنظمات المجتمع المدني بدلاً من الاضطراف خلف القانون الحالي مع الضمانات الجديدة للدستور. وفي الوقت ذاته، ظلت موجة النشاط السياسي للمواطنين التي اندلعت أثناء الربيع العربي متواصلة في عام 2011. وفي اليمن، وعقب الإطاحة بعلي عبد الله صالح في عام 2011، أدت تسوية بوساطة دولية إلى الإتيان بعبد ربه منصور هادي إلى سدة الحكم في عام 2011 وبدأت عملية مصالحة كان من المتوقع لها أن تؤدي إلى دستور جديد وانتخابات ديمقراطية. وأدت مشاركة منظمات المجتمعات المدني في العملية الانتقالية إلى زيادة الاعتراف بالقطاع بين الأوساط العامة والحكومية. وفي عام 2012، كانت المغرب أيضًا تتكيف مع دستور جديد يتمتع بضمانات كبيرة لحقوق الإنسان. في الوقت الذي لم تكن فيه هذه الضمانات موضع تطبيق كامل أثناء العام، كان اعتراف الدستور بأهمية المجتمع المدني قد حسن من رؤية منظمات المجتمع المدني من جانب الحكومة والشعب. وفي الأردن، أدت الحركات الشبابية ضد الفساد إلى إجراء اثنين وأربعين تعديلًا دستوريًا، وإنشاء إحزاب جديدة، وسن قانون انتخابي جديد.

مصر	معاقة
العراق	متطورة
الأردن	معاقة
لبنان	متطورة
المغرب	متطورة
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة
اليمن	معاقة

لقد أثرت الظروف الاقتصادية الصعبة والحاجة الزائدة للخدمات على قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات، وقابليتها للاستمرار، وقدرتها التنظيمية في دول عديدة. وأدى تدفق اللاجئين الفارين من الأزمة السورية إلى تفاقم الحاجة إلى الخدمات في الأردن ولبنان. أدت أزمة اللاجئين في الأردن إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2 بالمائة وأدت إلى تناقص في الخدمات العامة المقدمة للأردنيين، وأما في لبنان، فأدت الأزمة بالمانحين إلى تحويل تمويلهم لتلبية احتياجات الإغاثة الفورية للاجئين على حساب مشاريع التنمية، كما حدث تحويل مماثل للتمويل في اليمن لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الفقر وانعدام الأمن. وأما في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الظروف الاقتصادية وانعدام الخدمات العامة في الضفة والقطاع استمرت في حمل منظمات القطاع المدني على التركيز على تقديم الخدمات أكثر من المناصرة حتى في الوقت الذي لا يزال فيه التمويل الدولي لمنظمات المجتمع المدني المحلية في تناقص. وأما في المغرب فقد تدهور التمويل الموجه لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير نظرًا إلى الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

على الرغم من أن البيانات الدقيقة لا تكون متاحة دائمًا، فإن حجم قطاعات منظمات المجتمع المدني وفقًا لسلطات التسجيل المحلية تتفاوت بشكل كبير. وفقًا للوزارة المسؤولة عن العلاقات مع المجتمع المدني، فإن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في المغرب قد بلغت 90,000 منظمة في عام 2012. وفي مصر، تتضمن قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي الآن 37,000 منظمة مجتمع مدني، إلا أنه من غير الواضح كم هو عدد المنظمات الفعالة من بين هذا العدد الإجمالي. يعتبر العراق لديه أصغر قطاع رسمي قوامه 1,263 منظمة مجتمع مدني مسجلة فقط. هذا، وهناك حوالي 3,000 منظمة مجتمع مدني مسجلة في كل من الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وحوالي 9,000 منظمة في اليمن. ولا توجد بيانات موثوقة عن عدد منظمات المجتمع المدني في لبنان، مع وجود تقديرات تتراوح بين 5,000 و30,000 منظمة. شهدت مصر واليمن إنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني الشبابية في عام 2012.

يغطي تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 سبعة أبعاد لاستدامة منظمات المجتمع المدني وهي: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية، المناصرة، توفير الخدمات، البنية التحتية، الصورة العامة. ويتم تصنيف كل بعد، وكذلك تصنيف الاستدامة العامة، ضمن واحد من بين ثلاث فئات: الاستدامة المحسنة، الاستدامة المتطورة، الاستدامة المعاقة. وهناك تعريفات دقيقة متاحة لكل واحدة من هذه الفئات في ملحق أ.

ظلت كل الدول التي يغطيها هذا التقرير على نفس مستوى استدامة منظمات المجتمع المدني الذي كانت عليه في عام 2011 (انظر ملحق ب). يقع تصنيف مصر والأردن واليمن في فئة الاستدامة المعاقة وهو أقل مستويات استدامة منظمات المجتمع المدني. تستحوذ مصر على أكبر عدد من الأبعاد المصنفة في فئة الاستدامة المعاقة (بواقع خمس أبعاد) – وهي البيئة القانونية والقدرة التنظيمية والسلامة المالية

والمناصرة والصورة العامة. لا تزال منظمات المجتمع المدني في مصر تعاني من القيود القانونية الواسعة، والمضايقات من جانب الحكومة، والحملة السلبية التي تشنها وسائل الإعلام ضدها، في الوقت الذي لا يزال فيه نقص التمويل المستقر يقوض من قدرات منظمات المجتمع المدني المصرية على وضع خطط استراتيجية، وتوظيف الموظفين المؤهلين، وممارسة الإدارة الفعالة.

يقع تصنيف العراق، ولبنان، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة في نطاق الوسط لاستدامة منظمات المجتمع المدني، وهو الاستدامة المتطورة. تعتبر لبنان الدولة الوحيدة التي تتمتع باستدامة متطورة مصنفة في كل الأبعاد، بينما يقع تصنيف الدول الأخرى في نطاق الاستدامة المعاقة بالنسبة للقدرة التنظيمية، والسلامة المالية، وفي بُعد واحد آخر على الأقل.

قامت منظمات المجتمع المدني حول المنطقة بالمشاركة بشكل متزايد في المناصرة في عام 2012 في أعقاب الربيع العربي، مع وجود تقارير عن تحسينات في المناصرة أثناء العام وذلك لخمس دول: مصر والمغرب والأردن ولبنان واليمن. في الوقت الذي لا يزال فيه قدرة المناصرة لمنظمات المجتمع المدني محدودة وتجاوب الحكومة مختلطة، صعّدت منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان من مناصرتها لحقوق الإنسان، والتمكين الأكبر لقوانين منظمات المجتمع المدني، والفرص الاقتصادية، وتدبير مكافحة الفساد. علاوةً على ذلك، انخرطت منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان في مناقشات تحيط بالعمليات الديمقراطية، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والانتخابات.

تبقى السلامة المالية والقدرة التنظيمية هي البُعدين الأضعف مع وجود خمسة دول من أصل سبعة في نطاق الاستدامة المعاقة في كلٍ من هذين البُعدين. تعتمد منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة بكثافة على التمويل الأجنبي وليس لديها تمويل موثوق على المدى الطويل. وهذا هو السبب الذي يجعل منظمات المجتمع المدني كثيرًا ما تغير من مهامها وخططها لتتماشى مع أولويات المانحين وهو السبب الذي يجعلها تعاني من صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين أو الانخراط في تخطيط استراتيجي. وفي المقابل، فإن الافتقار إلى القدرة التنظيمية يقوض من قدرة منظمات المجتمع المدني على جمع الأموال من مصادر متنوعة.

على الرغم من أن السلامة المالية والقدرة التنظيمية لا يزالان يؤثران على نطاق الخدمات المقدمة وجودتها، فإن تقديم الخدمات هو البُعد الأقوى لاستدامة منظمات المجتمع المدني، مع وجود هذا البعد في نطاق الاستدامة المتطورة لكل الدول. تقدم منظمات المجتمع المدني في معظم الدول مدى واسع من الخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الصحة، والتعليم، والإسكان، وكذلك الاحتياجات الخاصة للسكان المهمشين والمستضعفين، مثل الأشخاص من ذوي الإعاقات. وتتجاوز الخدمات الحاجات الأساسية لتعالج قضايا مثل الحماية البيئية وتمكين المرأة بشكل أقل تواترًا.

البيئة القانونية

لم تتغير البيئة القانونية التي تحكم المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2012، فقد بقي التصنيف في هذا البُعد كما هو في عام 2011، مع وصف كل الدول المصنفة على أنها ذات استدامة متطورة، ماعدا مصر، التي تم تصنيفها على أنها ذات استدامة معاقة.

يوفر الإطار القانوني في مصر لوزارة التضامن الاجتماعي سلطة تقديرية واسعة في تسجيل أي منظمة مجتمع مدني أو حلها أو إعاقة عملياتها استنادًا إلى أسباب غامضة. واصلت الحكومة حملتها ضد منظمات حقوق الإنسان ذات التمويل الأجنبي في عام 2012، وبالقرب من نهاية عام 2011، داهمت السلطات مكاتب العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، وفي عام 2012، استهدفت الحكومة موظفي منظمات المجتمع المدني لملاحقتهم قضائيًا. وتم إقرار دستور جديد في نهاية عام 2012 يقدم ضمانات كبيرة فيما يتعلق بالحقوق في تكوين الجمعيات، إلا أن الإطار القانوني لم يكن قد تغير بعد ليتماشى مع الدستور. وعلاوةً على ذلك، اقترحت الوزارة مشروع قانون منظمات المجتمع المدني الذي من شأنه أن يزيد من القيود المفروضة على عمليات منظمات المجتمع المدني.

ولا تزال منظمات المجتمع المدني في المغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن، والأردن، والعراق أيضًا في مواجهة قضايا هامة في بيئاتهم القانونية. يمكن أن تكون عملية التسجيل أكثر صعوبة على حسب أهداف المنظمة، مع مواجهة مجموعات حقوق الإنسان والحكومة عوائق أكبر. في الضفة الغربية وقطاع غزة، كثيرًا ما تتأثر قرارات التسجيل بما إذا كانت المنظمة تتماشى مع أجنادات السلطة الوطنية الفلسطينية أم لا. وعليه فإن سلطات التسجيل تُجري تدقيقًا أمينًا لأعضاء المنظمات، وتواجه المنظمات المشتبه في وجود علاقات لها مع

مصر	معاقة
العراق	متطورة
الأردن	متطورة
لبنان	متطورة
المغرب	متطورة
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة
اليمن	متطورة

حماس صعوبة أكبر في التسجيل في الضفة الغربية. لا تزال المنظمات الملكية غير الحكومية² في الأردن عرضة لقيود أقل من المنظمات غير الحكومية المستقلة فيما يتعلق بالمهام المسموح بها والأنشطة وتتمتع هذه المنظمات الملكية بوصول أكبر إلى الموارد الحكومية والدولية. في حين أن العراق – على كل من المستوى الفيدرالي ومستوى إقليم كردستان العراق – يمتلك مجموعة من أكثر القوانين التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة، يبقى التنفيذ معضلاً. ومع ذلك، فإن عمليات التسجيل قد تحسنت في كل من العراق وإقليم كردستان العراق في عام 2012. على الجانب الآخر، تستفيد منظمات المجتمع المدني اللبنانية من بيئة قانونية أكثر تمكينية، بما في ذلك عملية إشعار بسيطة للتسجيل والقليل من القيود على العمليات.

كثيراً ما تتعرض منظمات المجتمع المدني في مصر، والعراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن لمضايقات. على سبيل المثال، تقوم الشرطة في العراق بشكل متكرر بمنع منظمات المجتمع المدني من تنفيذ أنشطتها بدون إذن الشرطة. وفي خضم الصراع الدائر بين فتح وحماس، فإن مضايقات الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد اشتدت هذا العام، مع إلغاء الكثير من الفعاليات الخاصة، وتعليق نشاط منظمات المجتمع المدني بشكل تعسفي، والاعتداء الجسدي على منظمات المجتمع المدني. وقد واجهت منظمات المجتمع المدني المنظمة للاحتجاجات في اليمن مضايقة أقل من جانب الحكومة هذا العام مقارنةً برد الفعل القوي للحكومة في عام 2012، ولكن يرجع هذا فقط إلى أن الحكومة وجدت صعوبة في فرض سياساتها.

القدرة التنظيمية

تبقى القدرة التنظيمية واحدة من أضعف الأبعاد في استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة وقد لوحظ حدوث القليل من التغييرات في هذا البعد في عام 2012. بقيت مصر، العراق، الأردن، المغرب، اليمن في نطاق الاستدامة المعاقة، بينما واصلت لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة بقائها في تصنيف الاستدامة المتطورة. الأردن فقط هي التي ورد منها تقارير تفيد حدوث تدهور في القدرة التنظيمية في عام 2012 نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين مما حدا بتمويل المانحين وبجهود منظمات المجتمع المدني إلى التحول إلى الإغاثة الطارئة على حساب مشاريع التنمية. في اليمن، تحسنت القدرة التنظيمية بشكل طفيف نتيجة لتدريبات متعددة ومبادرات لبناء المؤسسات.

مصر	معاقة
العراق	معاقة
الأردن	معاقة
لبنان	متطورة
المغرب	معاقة
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة
اليمن	معاقة

وفي جميع أنحاء المنطقة، نادراً ما تتخرب منظمات المجتمع المدني في تخطيط طويل الأمد نظراً إلى الافتقار إلى التمويل الآمن. ولذلك، فإن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تغير من أنشطتها وأولوياتها لتناسب متطلبات التمويل المتاحة. في الأردن، لم يكن لدى 70% من منظمات المجتمع المدني لا رؤية تنظيمية ولا بيانات عن المهام، وكان التخطيط الاستراتيجي بشكل عام منعدم. تعتبر لبنان هي الاستثناء: أصبح التخطيط الاستراتيجي شائعاً تعززه برامج بناء القدرات على مدى السنتين الأخيرتين. في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنتج منظمات المجتمع المدني الأكبر الخطط الاستراتيجية بناءً على طلب المانحين.

تعاني منظمات المجتمع المدني في معظم البلدان من ضعف أنظمة الإدارة الداخلية بوجود مجالس إدارات غير فعّالة وتقسيمات غير واضحة للمسؤولية. تعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني في العراق على شخصين أو ثلاثة أساسيين لإدارة المنظمة. وتفتقر الكثير من منظمات المجتمع المدني في اليمن إلى إجراءات واضحة لتعيين القادة الجدد، وقد تعرضت عدة منظمات حقوق إنسان إلى فراغات في الوظائف في عام 2012 بعد أن تركها كبار المديرين للحصول على مناصب حكومية. تجد منظمات المجتمع المدني المحلية في جميع أنحاء المنطقة من الصعوبة بمكان أن تحافظ على الموظفين المهرة نظراً لندرة الموارد والتنافس مع المنظمات الأجنبية على الموظفين. ولذلك، تميل منظمات المجتمع المدني إلى التعيين بنظام الدوام الجزئي أو على أساس المشاريع. تواجه منظمات المجتمع المدني في معظم الدول صعوبات في توظيف المتطوعين، إلا أن منظمات المجتمع المدني في الأردن في عام 2012 قد حسنت من قدراتها على توظيف المتطوعين بشكل طفيف.

هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في دول عديدة، بما في ذلك مصر، والعراق، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، يستطيعون بشكل عام الدخول على شبكة الإنترنت والحصول على المعدات المكتبية الأساسية بما في ذلك أجهزة الحاسب. على الجانب الآخر، تفتقر الكثير من المنظمات في المغرب واليمن إلى التقنية المتطورة نظراً إلى نقص الموارد المالية والانقطاع المتكرر للكهرباء الذي يعوق

²المنظمات الملكية غير الحكومية هي منظمات متجمع مدني تعمل بموجب قوانين منفصلة استناداً إلى مراسيم ملكية ومصادقة برلمانية.

الدخول على الإنترنت. ومع ذلك، فإن الجهود المحلية في المغرب لتجهيز منظمات المجتمع المدني بأجهزة الحاسب كان لها أثرًا ملموسًا في عام 2012.

السلامة المالية

تبقى السلام المالية ضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن خمسة دول من أصل سبعة – وهي مصر، والعراق، والأردن، والمغرب، واليمن – لا تزال في نطاق الاستدامة المعاقبة في هذا البُعد، بينما لا تزال لبنان والصفة الغربية وقطاع غزة واقعة في نطاق الاستدامة المتطورة. عانت كلٌّ من مصر والمغرب من المزيد من التدهور في هذا البُعد في عام 2012، بينما تحسنت السلامة المالية بشكل طفيف في اليمن مع تزايد الدعم الأجنبي والمؤسسي للقطاع.

مصر	معاقة
العراق	معاقة
الأردن	معاقة
لبنان	متطورة
المغرب	معاقة
الصفة الغربية وقطاع غزة	متطورة
اليمن	معاقة

تعتمد منظمات المجتمع المدني في المنطقة بشكل كبير على التمويل الأجنبي، وقد أثرت التحولات في التمويل وتراجعها في دول عديدة في عام 2012 على قطاعات منظمات المجتمع المدني بشكل كبير، بما في ذلك قدرتها التنظيمية وتقديم الخدمات. في مصر، تراجع التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني مع توسيع الدولة لحملتها ضد منظمات المجتمع المدني ذات التمويل الأجنبي ورفضها بشكل متزايد السماح لمنظمات المجتمع المدني بقبول التمويل الأجنبي. وتدهور التمويل في المغرب بشكل كبير نظرًا للأثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وأدت التحولات في تمويل المانحين بعيدًا عن البرامج المعتادة ونحو احتياجات اللاجئين في لبنان إلى إجبار منظمات المجتمع المدني على تغيير برامجهم أو تقليصها. ولا يزال التمويل الأجنبي للمنظمات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتراجع مع قيام المانحين بتقديم إغاثة مباشرة أو تمرير تمويلهم إلى منظمات المجتمع المدني الدولية أو السلطة الفلسطينية بدلًا من تقديمها لمنظمات المجتمع المدني المحلية.

لا يزال الدعم المحلي المقدم من الأفراد والجماعات – في شكل دعم مادي، أو عيني، أو تطوعي – محدودًا في المنطقة. يتم تقديم الدعم المحلي في مصر ولبنان في المعتاد لأسباب محددة أو أثناء المناسبات الدينية، مثل رمضان، وتتلقى المنظمات ذات الانتماء الديني معظم هذا التمويل. ولا يزال الدعم المحلي في العراق لمنظمات المجتمع المدني محدودًا جدًا نظرًا للمستويات الضعيفة لثقة المجتمع.

يعتبر الدعم من الحكومة والقطاعات الخاصة محدودًا أيضًا، ففي الأردن يذهب معظم الدعم الحكومي والتجاري إلى المنظمات الملكية غير الحكومية. اتسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل طفيف في عام 2012 في اليمن ومصر، فقد قامت مؤسسات كثيرة – وبشكل أساسي الشركات الدولية – قامت بإنشاء أقسام للمسؤولية الاجتماعية للشركات أو الجمعيات وقامت برعاية الأنشطة الخيرية لمنظمات المجتمع المدني التي تمتد من مشاريع محو الأمية وحتى دعم مرضى السرطان. وفي مصر، بدأت بعض الشركات والمؤسسات المالية دعم مشاريع التنمية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، قدمت شركة فودافون التمويل إلى منظمات تروج لمحو الأمية.

إن منظمات المجتمع المدني لا يعود عليها مكاسب من الأنشطة المدرة للدخل. لا تحصل منظمات المجتمع المدني في العراق ولبنان والمغرب في المعتاد أي مقابل على خدماتها إما لأن المستفيدين من هذه الخدمات غير قادرين على الدفع أو أنهم غير راغبين فيه أو أن المانحين الذين يدعمون هذه الخدمات يحظرون على الجمعيات طلب رسوم مقابلها. في اليمن، تقوم منظمات المجتمع المدني بتحصيل رسوم مقابل الخدمات بأقل من أسعار السوق وذلك لزيادة الطلب على الخدمات. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تحصل منظمات المجتمع المدني الرسوم بشكل أساسي لتشجيع امتلاك المجتمع للخدمات. من الملاحظ في المغرب أن منظمات المجتمع المدني تكسب معظم دخلها من رسوم العضوية، وتكسب منظمات المجتمع المدني في لبنان دخلها عن طريق تنفيذ عقود التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

المناصرة

تحسنت المناصرة في أعقاب الربيع العربي في عام 2012 في خمس دول: مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، واليمن، على الرغم من أن مصر قد تحولت من فئة إلى فئة إذ انتقلت من نطاق الاستدامة المعاقبة إلى نطاق الاستدامة المتطورة. على الرغم من عداوة الحكومة للمناصرة في القضايا الحساسة، قدمت منظمات المجتمع المدني في مصر تحليلاً للشروط الدستورية المقترحة أثناء عملية وضع مشروع الدستور ورفعت الوعي بقانون الحقوق السياسية في ضوء الانتخابات. تبقى الأردن فقط وحدها في نطاق الاستدامة المعاقبة. نادرًا ما تقود منظمات المجتمع المدني في الأردن المناصرة وجهود الضغط نظرًا للحظر المفروض على "الأنشطة السياسية" وهو مصطلح غير محدد في القانون، وبالتالي يحتمل أن يشمل مجموعة واسعة من نشاط المناصرة.

متطورة	مصر
متطورة	العراق
معاقبة	الأردن
متطورة	لبنان
متطورة	المغرب
متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
متطورة	اليمن

لا تزال منظمات المجتمع المدني تجد صعوبة في تنمية التعاون مع الحكومة على الرغم من وجود بعض التحسينات في عام 2012. في اليمن، كانت منظمات المجتمع المدني مشتركة بشكل جوهري في المفاوضات على معايير محادثات المصالحة الوطنية التي حظيت أثنائها الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بتركيز كبير. في العراق، تعمل كل من الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية في كوردستان على سياسات التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وهي الأولى من نوعها في المنطقة. في الوقت ذاته، يعتبر التعاون الحقيقي بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة منعقدًا نظرًا للانقسامات السياسية بين حماس وفتح والنظام التشريعي الفلسطيني المختل.

لا تزال قدرات منظمات المجتمع المدني على المناصرة والضغط ضعيفة ويرجع هذا جزئيًا إلى العلاقات الهشة مع الحكومات، إلا أن هذه القدرات تتحسن. واصلت الحركات الشبابية والمظاهرات معالجتها فساد الحكومة والظروف الاقتصادية في الأردن والمغرب واليمن. وأدت هذه المظاهرات في الأردن إلى عدة تغييرات سياسية بما في ذلك إجراء اثنين وأربعين تعديلًا دستوريًا حسنت من حماية الحريات المدنية. وشاركت منظمات المجتمع المدني في مؤتمر مناحي اليمن الذي عُقد في المملكة العربية السعودية وهي المرة الأولى التي حضر فيها منظمات مجتمع مدني يمنية اجتماعًا دوليًا وقامت بعمل عروض تقديمية مستقلة عن الحكومة. قامت منظمات المجتمع المدني في الأردن رغم الحظر المفروض على "الأنشطة السياسية" بتشكيل ائتلافات وتسليم تقارير إلى منظومات الأمم المتحدة مثل المراجعة الدورية العالمية فيما يخص حقوق الإنسان في البلاد.

ناصرت منظمات المجتمع المدني في عدة بلدان من أجل سن قوانين أفضل تؤثر على القطاع في عام 2012. وعلى الرغم من مضايقات الحكومة، إلا أن منظمات المجتمع المدني في مصر سلمت مسودات قوانين متنوعة بما في ذلك مسودة حول حرية المعلومات، وشاركت في عدد من المناقشات لدعم بيئة أكثر حرية للمجتمع المدني. وفي ضوء الدستور الجديد في المغرب، شاركت أكثر من جمعية وشبكة في دعوة الرباط لتعزيز الدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في الإصلاحات الوطنية والمناصرة من أجل حوار وطني حول دور المجتمع المدني، كما ناصر منظمات المجتمع المدني في العراق واليمن أيضًا من أجل عمل تغييرات قانونية تؤثر على منظمات المجتمع المدني.

تقديم الخدمات

يبقى تقديم الخدمات هو البُعد الأقوى للاستدامة مع وقوع كل الدول في تصنيف الاستدامة المتطورة. شهدت كل من المغرب ومصر بعض التحسينات في هذا البُعد في عام 2012. بدأت منظمات المجتمع المدني في المغرب بتقديم مدى واسع من الخدمات التي تعكس احتياجات وأولويات المجتمعات وتتعدى الخدمات الأساسية لتغطي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكم والديمقراطية. وأصبحت الجمعيات الشبابية في مصر أكثر نشاطًا في عام 2012 لمعالجة القضايا اليومية مثل توزيع الطعام. على الجانب الآخر، تدهور تقديم الخدمات في اليمن ولبنان في عام 2012 نظرًا للتحويلات في التمويل بعيدًا عن الخدمات المعتادة واتجاهها نحو احتياجات اللاجئين في لبنان والاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الفقر وانعدام الأمن في اليمن. تتركز معظم خدمات منظمات المجتمع المدني في العراق على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وقد قلل المانحون من دعمهم لتقديم الخدمات لصالح مشاريع رفع الوعي.

متطورة	مصر
متطورة	العراق
متطورة	الأردن
متطورة	لبنان
متطورة	المغرب
متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
متطورة	اليمن

تقوم منظمات المجتمع المدني بتصميم الخدمات بشكل متكرر استجابة لألويات المانحين بدلاً من استجابتها لتقييمات الاحتياجات أو لآراء المجتمع، فقد عكست خدمات منظمات المجتمع المدني في لبنان في عام 2012 التحولات في تمويل المانحين لاحتياجات اللاجئين السوريين، كما أن قدرة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة على تقديم الخدمات يتناقص بالتدرج نظراً للتحولات والتناقص في تمويل المانحين الناجم عن الأزمة المالية العالمية، وكذلك ممارسة المانحين لتقديم إغاثة مباشرة بدلاً من دعم تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني.

تميل الحكومات في المنطقة إلى تقديم دعم واعتراف محدودين بتقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات. في الوقت الذي تُثمن فيه الحكومة المصرية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة والتعليم، فإنها تدعي أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان تتبع أجندة أجنبية وتهدد الأمن القومي. في بعض الحالات في العراق، لا تثق الحكومة في منظمات المجتمع المدني أو تعتبرهم شركاء في تقديم الخدمات. ومع ذلك، ففي المغرب واليمن، تعترف الحكومة بشكل متزايد بأهمية منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات. يشجع الدستور الجديد في المغرب هذا الاعتراف المتزايد بينما تعترف الحكومة في اليمن أن بعض منظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية في تقديم الخدمات من مؤسسات الحكومة نفسها.

البنية التحتية

بقيت البنية التحتية التي تدعم منظمات المجتمع المدني بدون تغيير في عام 2012. لا تزال منظمات المجتمع المدني في العراق واليمن تعاني من وصول محدود إلى التدريب وغيره من الموارد، مما يبقيهم في فئة الاستدامة المعاقة في هذا البُعد، بينما ظلت مصر، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة في فئة الاستدامة المتطورة. تتمتع منظمات المجتمع المدني في المغرب الآن بالوصول إلى مراكز موارد عديدة وبرامج تدريبية وقد وضعت منظمات المجتمع المدني وسائل اتصالات لمشاركة المعلومات مما نقل البلاد من فئة الاستدامة المعاقة إلى فئة الاستدامة المتطورة في هذا البُعد في عام 2012.

متطورة	مصر
معاقة	العراق
متطورة	الأردن
متطورة	لبنان
متطورة	المغرب
متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
معاقة	اليمن

إن حضور منظمات الدعم الوسيطة وعروضها مراكز الموارد تختلف عبر المناطق. في الوقت الذي تقدم فيه منظمات الدعم الوسيطة النشطة التدريب المتقدم والاستشارة في معظم أجزاء المغرب، فإن الوصول إلى هذه المراكز وعروضها أكثر محدودة في مصر، والعراق، ولبنان. على سبيل المثال، في العراق فقط توجد هناك القليل من منظمات الدعم الوسيطة وهي تركز على قضايا قليلة فقط مثل حقوق المرأة. وأما في لبنان فتعمل منظمات المجتمع المدني في المناطق النائية ولا يمكنها الوصول إلى منظمات الدعم الوسيطة التي تتدهور بدورها نظراً لنقص استخدامها.

لا يزال بناء الائتلافات ومشاركة المعلومات بين منظمات المجتمع المدني أمراً وليداً. ومع ذلك، فإن هذه الممارسات تحسنت بشكل طفيف في مصر، والعراق، والأردن في عام 2012، ويرجع هذا جزئياً إلى تشجيع المانحين. تساعد أنظمة الإنترنت في لبنان والأردن منظمات المجتمع المدني بمشاركة المعلومات والتشبيك.

إن منظمات المجتمع المدني في المنطقة لديها فرص وصول متنوعة إلى التدريب، لكن في معظم الحالات لا يرقى التدريب المتاح إلى احتياجات القطاع. في الوقت الذي يكون فيه التدريب في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية، وإدارة التطوع، وتطوير المجالس متاحاً في لبنان، تكون هذه التدريبات بعيداً عن متناول كثير من منظمات المجتمع المدني من الناحية الجغرافية والمالية. في العراق، في الوقت الذي يكون التدريب فيه متاحاً في الإعلام الاجتماعي والاتصالات، يكون هناك نقص في التدريب في الإدارة التنظيمية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك عدد من البرامج التدريبية متاحة، لكن الجودة تكون متدنية. من الملاحظ أنه في عام 2012 قام الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن بتدريب 100 ممثل عن منظمات المجتمع المدني في مواضيع متنوعة متعلقة بالإدارة.

إن الشراكات عبر القطاعات نادرة لكنها تنمو ببطء. على سبيل المثال، في اليمن، أنشأت جمعية المكفوفين شراكة مع عدة وزارات لإدارة مركز تعليمي للمكفوفين. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تنشأ شراكات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في البرامج الإنسانية والتنمية.

الصورة العامة

فيما يتعلق بالصورة العامة، بقيت خمس بلدان في فئة الاستدامة المتطورة، مع بقاء مصر والعراق في نطاق الاستدامة المعاقة، فنظرًا للعلاقة التصادمية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مصر، تدهورت الصورة العامة لهذه الجمعيات في عام 2012. وعلى الجانب الآخر، أفادت التقارير الواردة من المغرب ولبنان وجود تحسينات في الصور العامة لقطاعهم. فقد استفادت منظمات المجتمع المدني في كل من المغرب ولبنان من التغطية الإعلامية المتزايدة، كما أن منظمات المجتمع المدني في لبنان تتبنى مدونات سلوك لإظهار المحاسبة والشفافية.

مصر	معاقة
العراق	معاقة
الأردن	متطورة
لبنان	متطورة
المغرب	متطورة
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة
اليمن	متطورة

لا تزال التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني محدودة نسبيًا في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا يزال الإعلام في مصر والعراق ينشر فكرة أن منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك التي تعمل في مجال الحكم أو حقوق الإنسان، لديها أجندات أجنبية. وفي الأردن، فإن المنظمات الملكية غير الحكومية وغيرها من المبادرات التي ترعاها الحكومة تكسب اهتمامًا أكبر من غيرها من منظمات المجتمع المدني في المعتاد من جانب الإعلام العام والخاص. توسعت التغطية الإعلامية في اليمن، والمغرب، والأردن في عام 2012 والفضل يعود بشكل رئيسي إلى وسائل الإعلام الجديدة المستقلة التي تعد تقاريرًا حول أنشطة منظمات المجتمع المدني أكثر من غيرها من وسائل الإعلام الحكومي. علاوةً على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في بلدان عديدة بما في ذلك مصر، واليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعي لتصل إلى الجمهور.

غالبًا ما تتنم المجتمعات المحلية لمنظمات المجتمع المدني بسبب تقديمهم للخدمات وغيرها من الأعمال على المستوى الشعبي. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في لبنان، والأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة قد فقدت بعض الدعم هذا العام نظرًا لتصورات أن هذه المنظمات لم تكن تلبي احتياجات محلية. يعتقد كثيرٌ من الناس في اليمن ولبنان أيضًا أن منظمات المجتمع المدني موجودة لتتبع أجندات أجنبية، حيث يعتقد بهذا الرأي ما يصل إلى خمسين بالمائة من الجمهور.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التصور العام عن منظمات المجتمع المدني في المغرب واليمن قد تحسن في عام 2012؛ إذ أن اعتراف الدستور بمنظمات المجتمع المدني في المغرب في عام 2011 قد زاد من بروز هذه المنظمات وهو يغير من التوجهات العامة نحو المجتمع المدني، كما أن تعبئة المجتمع المدني في اليمن استجابة للربيع العربي قد عزز من رأي الجمهور في منظمات المجتمع المدني وأدى إلى نقاش حول دورهم في المجتمع.

تتفاوت تصورات الحكومات استنادًا إلى نوع العمل الذي تشترك فيه أحد منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدر السلطات المحلية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات إلى المجتمع الفلسطيني، لكن بعض هذه السلطات يشعر بالتهديد السياسي من جانب منظمات المجتمع المدني الذي يستهدف عملهم خروقات حقوق الإنسان والحقوق السياسية. وبالمثل، في الأردن، تعترف الكثير من الكيانات الحكومية بدور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية في الوقت الذي تسعى فيه للحفاظ على تماشي المجتمع المدني مع سياسات الحكومة. على الجانب الآخر، في اليمن، قامت الحكومة بالاعتراف العلني بدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف الفترة الانتقالية.

إن فشل منظمات المجتمع المدني في اتباع مدونات السلوك، وإصدار التقارير السنوية، أو بشكل آخر إظهار الشفافية يعيق من تطور الصورة العامة الإيجابية عبر معظم بلدان المنطقة. على سبيل المثال، في اليمن، طبقًا للتقرير السنوي لعام 2012 لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فإن أقل من عشرة منظمات مجتمع مدني قد نشرت تقارير سنوية في عام 2012. وفي العراق، لم تتبنى مدونات السلوك أو تعقد اجتماعات منتظمة مع جمعياتها العمومية لمناقشة أنشطة منظماتهم أو حالتهم المالية إلا بضعة منظمات مجتمع مدني. لا تزال منظمات المجتمع المدني في الأردن ولبنان تمثل استثناءً في هذا الصدد؛ إذ أنهم يصدرن تقارير سنوية بانتظام، كما أن منظمات المجتمع المدني في لبنان تتبنى مدونات السلوك الداخلية بشكل متزايد لتعزيز المحاسبة.

خاتمة

يلقى تقرير هذا العام الضوء على نمو مناصرة منظمات المجتمع المدني في خضم البيانات السياسية غير المستقرة في أعقاب الربيع العربي. يحدد التقرير أيضًا العقبات الدائمة في طريق استدامة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الاقتصاديات المحلية المتعثرة، والاعتماد على تمويل المانحين، والقدرات الداخلية الناشئة، والوصول غير الكافي إلى الدعم الفني والمالي. ومن هنا، نأمل أن يكون هذا المسح السنوي دليلًا مفيدًا لمنظمات المجتمع المدني، والحكومات، والمانحين، والباحثين في تطوير قدرة قطاعات منظمات المجتمع المدني.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								البلد
استدامة منظمات المجتمع المدني	الصورة العامة	البنية التحتية	تقديم الخدمات	المناصرة	السلامة المالية	القدرة التنظيمية	البنية القانونية	
معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	مصر
متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	العراق
معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	الأردن
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	المغرب
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
معاقة	متطورة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	اليمن

مصر

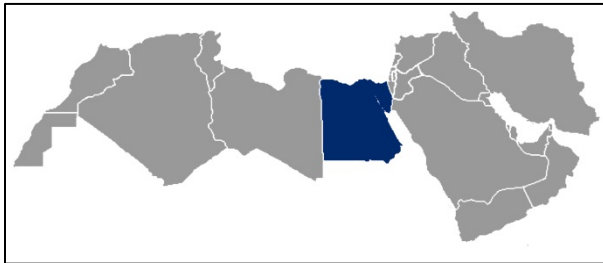
معاقة
معاقة
معاقة
معاقة
متطورة
متطورة
متطورة
معاقة

استدامة منظمات المجتمع المدني:

- البيئة القانونية:
- القدرة التنظيمية:
- السلامة المالية:
- المناصرة:
- تقديم الخدمات:
- البنية التحتية:
- الصورة العامة:



استدامة منظمات المجتمع المدني:



يتكون المجتمع المدني المصري من مجموعة متنوعة من المنظمات والمؤسسات تمتد جذور بعضها إلى أوائل القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى مجموعات المجتمع المدني التقليدية مثل اتحادات العمال والاتحادات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني الخيرية، فقد نشأت مجموعات تركز على حقوق الإنسان والمناصرة السياسية. وفيما يتعلق بالاتحادات التجارية، فقد تم تأسيس الكثير منها في عام 2010 وتطورت سريعاً بين عامي 2010 و2012، وكسرت هيمنة الدولة على مدى عقود طويلة على النقابات العمالية في مصر.

إن التطورات السياسية في البلاد على مر السنوات القليلة الماضية، وعلى وجه الخصوص ثورة يناير 2011 وتوابعها قد أثرت تأثيراً عميقاً على منظمات المجتمع المدني. في أثناء عامي 2011 و2012، حاولت البلاد اتخاذ خطوات في الانتقال السياسي في مرحلة ما بعد السلطة الاستبدادية. ومع ذلك، لم تكن هذه العملية مباشرة في ضوء تاريخ الاستبداد في البلاد ونقاط الضعف المتنوعة المتأصلة في المجتمع المدني المصري. تم حل أول برلمان منتخب بعد ثورة يناير في يونيو 2012. وفي نفس الشهر، تم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس السابق محمد مرسي بفارق طفيف.

واجهت منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تتعامل مع قضايا الديمقراطية والحكم، تحديات كبيرة أثناء العام. وعقب مدهامات على عشر منظمات مجتمع مدني في أواخر 2011، تم مقاضاة ثلاثة وأربعين موظف مصري وأجنبي يعملون في منظمات غير حكومية كان يعمل معظمها لصالح منظمات مهتمة بالديمقراطية الدولية وحقوق الإنسان بتهم مختلفة تتراوح بين إدارة منظمات أجنبية بدون ترخيص والحصول على تمويل من مؤسسات أجنبية معادية للحكومة المصرية. كان هذا معروفاً باسم "قضية التمويل الأجنبي". في الوقت ذاته، واصلت المؤسسات الإعلامية التي تديرها الدولة حملتها ضد منظمات حقوق الإنسان وموظفيها، متهمه إياهم بارتكاب جرائم سياسية مختلفة.

حقائق البلد *

العاصمة: القاهرة

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 83,688,164 نسمة
(إحصائية يوليو 2012)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد
(تعادل القدرة الشرائية):
6,600 دولار (إحصائية
2012)

مؤشر التنمية البشرية: 112
(2012)

العاصمة، ونوع الحكم، والسكان، وإجمالي الناتج المحلي في كل التقارير مستقاه من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وهو متاح على الإنترنت على هذا الرابط: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/> كما أن مؤشر التنمية البشرية متاح على هذا الرابط: <http://hdr.undp.org/en/statistic/>

يعرّف القانون رقم 84 لعام 2002 الجمعيات – وهو الشكل التنظيمي الأكثر شيوعًا لمنظمات المجتمع المدني في مصر – على أنها كيانات يتم تأسيسها من جانب عشرة أفراد على الأقل وذلك لغرض غير الربح مادي تدعم نمو المجتمع. على الرغم من الصعوبات المذكورة آنفًا، زاد عدد منظمات المجتمع المدني في البلاد في عام 2012. كان كثير من هذه الجمعيات يركز بشكل أكثر كثافة على المناصرة السياسية وتمكين الشباب. طبقًا لقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقًا)، كان هناك 37,500 منظمة مجتمع مدني مسجلة في البلاد في عام 2012، وهي زيادة كبيرة عن عام 2011 التي كان فيها 27,000 منظمة مسجلة. من غير المعروف عدد المنظمات الفعالة من بين هذه المنظمات. تخضع منظمات المجتمع المدني لمجموعة متنوعة من الضغوط على أنشطتها وتواجه ضغطًا سياسيًا كبيرًا من وزارة التضامن الاجتماعي التي تتمتع بسلطة كبيرة على هذه الجمعيات. تستمر كثير من هذه المنظمات لفترة قصيرة بسبب القيود المفروضة عليهم. وأما الحركات السياسية التي تفتقر إلى إطار قانوني مستقر يحكمها فتتشكل وتُحل بسرعة.



البيئة القانونية:

لا يزال قانون 84 لعام 2002، الذي يُشار إليه أحيانًا باسم قانون المنظمات غير الحكومية، هو القانون الرئيسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني المصرية. تراقب وزارة التضامن الاجتماعي إجراءات التسجيل وغيرها من الأمور الإدارية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني. تعتبر العديد من جوانب الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نظام التسجيل المطلوب، غير متسقة مع حقوق الحريات المكفولة لمنظمات المجتمع المدني في كل من دستور 1971 ودستور 2012، وكذلك المكفولة من جانب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية التي تضمن للأفراد حق حرية تكوين الجمعيات.

يجب على الجمعية إن أرادت التسجيل أن تقدم طلبًا مشفوعًا ببند التأسيس، بما في ذلك معلومات شاملة حول مؤسسي منظمة المجتمع المدني، والأنشطة المقترحة، ونظام الحكم الداخلي. يجب أن توافق الوزارة أو ترفض طلب الجمعية خلال ستين يومًا، لكن الوزارة لديها سلطة تقديرية واسعة لرفض التسجيل. على سبيل المثال، قد ترفض الوزارة التسجيل إذا اعتبرت أن أغراض الجمعية "تهدد الوحدة الوطنية" أو "ضد النظام العام والاتجاه العام." كما أن الوزارة لها حق الاعتراض على تشريع معين في بند التأسيس أو مؤسسي منظمة جمعية معينة إذا كانت تعتبرها تمثل خرقًا للقانون. وفي مثل هذه الحالة، يجوز للوزارة بعد ذلك أن تطلب من المحكمة المختصة أن تصدر حكمًا بناءً على هذا الرفض. ويجوز للمحكمة أن تشترط إزالة أسباب الخرق أو تعليق أنشطة المنظمة مؤقتًا. ينص القانون أيضًا على أن التعديلات التي تدخل على بنود التأسيس تخضع لموافقة الوزارة. وللوزارة أيضًا صلاحية وسلطة تقديرية واسعة لحل المنظمة، بما في ذلك حل المنظمة بناءً على نفس الأسس الغامضة التي قد ترفض تسجيل المنظمة من أجلها.

تفسر وزارة التضامن الاجتماعي القانون بشكل فضفاض لحصر نطاق عمل منظمات المجتمع المدني ولتقييد أنشطتها. على سبيل المثال، يعتبر المساس بالوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام والأخلاق أمثلة شائعة على "مخالفات" المنظمات. يجوز لمنظمات المجتمع المدني طبقًا للقانون أن تنضم إلى نوادي، أو جمعيات، أو سلطات، أو منظمات يقع مقرها خارج مصر بشرط إخطار الوزارة بذلك وعدم إبداء الوزارة أي اعتراض. وينص القانون أيضًا على أنه لا يجوز لمنظمات المجتمع المدني الحصول على الأموال من الخارج إلا بعد الحصول على الترخيص المناسب من وزارة التضامن الاجتماعي. يمكن أن تعترض الوزارة على أي قرار صادر عن أي منظمة ويمكنها أن تطلب من هذه المنظمة سحب القرار أو تغييره طبقًا لمطالبها.

وقد اضطرت العديد من المنظمات نتيجة لتلك القيود المفروضة بموجب قانون 84 لعام 2002 – خاصة تلك المنظمات التي تركز على الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية – اضطرت أن تتحول إلى أشكال قانونية أخرى لتحقيق أهدافها التنظيمية. يمكن أن تشمل هذه السبل البديلة تأسيس المنظمات لنفسها كشركات مدنية، أو مكاتب محاماة، أو عيادات طبية. تعتبر الشركات المدنية شركات غير تجارية يشترك أعضائها في عمل فني أو فكري، وتخضع للقانون المدني. تدفع هذه الشركات الضرائب، لكنها لا تُلزم بالتسجيل لدى أي سلطة غير مصلحة الضرائب، وكذلك نقابة المحامين أو نقابة الأطباء على حسب نوع الجمعية.

تعرضت الكثير من منظمات المجتمع المدني لمضايقة الدولة والإعلام في عام 2012. على سبيل المثال، اتهمت مجموعة شموع بارتكاب مخالفات مالية، وحدث هذا بعد أن نشرت وبساتين الإعلام خبرًا مما ألحق أضرارًا بسمعة الجمعية وأغلقت النيابة العامة التحقيق دون توجيه تهمة للجمعية. وفي قضية أخرى، طلب من البنك التجاري الدولي إغلاق الحسابات المصرفية الشخصية لمؤسسي المجموعة المتحدة، وهو مكتب محاماة يعزز حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير، ومثل المكتب الكثير من منظمات المجتمع المدني في قضايا بدأتها الحكومة في عام 2012، كما طلب من البنك إغلاق الحساب المصرفي للمنظمة. قامت المجموعة المتحدة نتيجة لذلك بسحب الأموال من الحساب المغلق وفتحت حسابًا في بنك آخر.

أصبح عمل المنظمات الأجنبية غير المسجلة قضية في ديسمبر 2011، فقد تم إحالة ثلاثة وأربعين متهمًا مصريًا وأجنبيًا يعمل معظمهم لصالح منظمات معنية بالديمقراطية الدولية وحقوق الإنسان مثل بيت الحرية والمعهد الجمهوري الدولي إلى محكمة الجنايات في فبراير 2012 على خلفية تهم متنوعة تتراوح بين إدارة منظمات أجنبية بدون ترخيص والحصول على تمويلات من مؤسسات أجنبية معادية للحكومة المصرية. أظهرت إحدى التحقيقات أن هناك لجنة شُكلت من جانب مجلس الوزراء المصري أصدرت تقريرًا يدعو لإغلاق أكثر من أربعين منظمة حقوق إنسان مصرية لتلقيها تمويلًا من الخارج دون الحصول على تراخيص من وزارة التضامن الاجتماعي. وفي عام 2012 أكد البنك المركزي سيطرته على البنوك التجارية لأول مرة للوصول إلى الحسابات المصرفية لمؤسسات حقوقية معروفة، مما أدى إلى إغلاق جمعيات مناصرة حقوق الإنسان الأخرى، أو حساباتهم المصرفية، أو الاثنين معًا.

واصلت منظمات المجتمع المدني دعواتها في عام 2012 إلى استبدال القانون رقم 84 لعام 2002. أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي في يناير من عام 2012 مشروع قانون منظمات المجتمع المدني الذي من شأنه أن يفرض قيودًا صارمة على المجتمع المدني. تم إعداد مشروع قانون مختلف فيما بعد من جانب لجنة حقوق الإنسان واللجنة الدينية والاجتماعية في مجلس الشعب (أو ما يعرف بمجلس النواب في ذلك الوقت). حافظت مشاريع القوانين هذه بشكل عام على الدور المبالغ فيه للدولة في تنظيم منظمات المجتمع المدني، وأضافت قيودًا جديدة في كثير من الحالات ورفضًا لتدخلات الحكومة في أنشطة منظمات المجتمع المدني. في الوقت ذاته، تطور ائتلاف منظمات المجتمع المدني المحلي وصادق على مشروع قانونهم الأكثر تمكينًا. حضر ممثلون من منظمات المجتمع المدني المتنوعة ومن الوزارات الحكومية جلسات استماع عُقدت من جانب مجلس الشورى المنحل حاليًا (أو ما عُرف لاحقًا بمجلس الشيوخ) في محاولة لطرح وإقرار قانون يوافق على كل الأحزاب. وفي نهاية الأمر، لم يتم اعتماد أيًا من هذه المشاريع المقترحة مع ذلك.

مثل الدستور المصري الذي تم إقراره في ديسمبر 2012 تحولًا نوعيًا في التعامل مع منظمات المجتمع المدني. نصت المادة 51 أن "المواطنين الحق في تأسيس الجمعيات، والمؤسسات المدنية، والأحزاب، بشرط الإعلام فقط. تعمل هذه المؤسسات بحرية، وتعتبر شخصيات اعتبارية. ولا يحق للسلطات أن تحلهم أو تحل هيئاتهم الإدارية بدون حكم محكمة على النحو الذي يحدده القانون." نظريًا، تكفل هذه الحقوق لمنظمات المجتمع المدني درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي. ومع ذلك، فإن كل القوانين الحالية التي تحكم منظمات المجتمع المدني ينبغي أن تتغير لتنسق مع دستور عام 2012.

طبقًا للمادة 13 من قانون رقم 84 لعام 2002، لا يُطلب من منظمات المجتمع المدني دفع رسوم تسجيل أو أي رسوم متعلقة بعقود الملكية أو التصديق أو التوقيعات. علاوةً على ذلك، لا ينبغي على هذه المنظمات أن تدفع ضرائب على العقود، أو التوكيلات، أو المنشورات، أو السجلات. ولا ينبغي على منظمات المجتمع المدني دفع ضرائب على أي مبنى تمتلكه.

لا تدفع منظمات المجتمع المدني ضرائب على التمويلات والمنح من الخارج أو على المواد التي تستوردها مثل المعدات المكتبية المطلوبة لأنشطتها. يجب أن تستخدم منظمات المجتمع المدني المواد لتنفيذ أنشطتها ولا يمكنها أن تبيع المواد بدون موافقة مسبقة من وزارة التضامن الاجتماعي لمدة خمس سنوات من تاريخ استيراد البضائع أو دفع ضرائب العملاء.

يعاني الكثير من مسؤولي منظمات المجتمع المدني من الافتقار إلى المعرفة القانونية، بما في ذلك الفهم الأساسي لحقوقهم وواجباتهم بموجب القانون. لا تزال منظمات المجتمع المدني تحاول حل مشاكلها مع وزارة التضامن الاجتماعي من خلال العلاقات الشخصية بدلًا من المحاكم لأن إجراءات التقاضي بطيئة. وقد أدت هذه الممارسة المتفشية إلى الفساد في بعض الحالات.

تحاول بعض المنظمات تثقيف منظمات المجتمع المدني حول حقوقهم ومساعدتهم على فهم القوانين التي تحكم عملهم بشكل أفضل. على سبيل المثال، عقدت المجموعة المتحدة دورات تدريبية عن قانون منظمات المجتمع المدني مع عدد من الاتحادات الإقليمية والمنظمات في أكثر من خمسة عشر محافظة مصرية في عام 2012، كما أصدرت المجموعة المتحدة أيضًا أربعة أدلة قانونية تشرح قانون منظمات المجتمع المدني بشكل واضح وسهل المنال.



القدرة التنظيمية:

هناك فجوة كبيرة بين القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية في مقابل تلك الموجودة في المناطق الحضرية. تتمتع منظمات المجتمع المدني في المناطق الحضرية بإمكانية الوصول إلى موظفين مؤهلين ولديها فرص للتعاون مع عدد أكبر من المنظمات الأخرى، أما منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية فليس لديها نفس الفرص.

تختلف جهود منظمات المجتمع المدني في بناء الدوائر الشعبية طبقاً للمجالات التي تعمل فيها. تمتلك منظمات المجتمع المدني المركزة على تقديم الخدمات دوائر شعبية أوسع، بينما لا تزال منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان تعاني من نقص في الدعم واسع النطاق، رغم أنها قد كسبت الدعم في السنوات الأخيرة. معظم المنظمات الموجودة في البلاد لديها وعي جيد حول معنى التمكين وتتخذ مناهج مبنية على الحقوق في عملهم.

تسعى منظمات المجتمع المدني إلى توسيع المجالات التي تعمل فيها لتقايص إمكانية رفض طلبات التسجيل من جانب وزارة التضامن الاجتماعي. على سبيل المثال، توقف الوزارة عملية التسجيل في بعض الأحيان للمنظمات المركزة على مجالات العمل غير المرغوبة لديها مثل الدفاع عن حقوق الإنسان. تقوم المنظمة أيضاً بتتبع دائرة تركيزها أيضاً لتوسع من فرص التمويل المؤهلة للحصول عليها؛ إذ أن الافتقار إلى التمويل الثابت يجعل التخطيط طويل الأمد للاستدامة التنظيمية أمراً مستحيلاً تقريباً.

ينبغي على مجالس الإدارات أن تكون مسئولة أمام الجمعية العمومية للمنظمة. ينبغي على مجالس الإدارات طبقاً للقانون أن تعقد انتخابات دورية ونزيهة. على أرض الواقع، لا تنظم معظم منظمات المجتمع المدني اجتماعات جمعيات عمومية في حينها ونادراً ما يطالب الأعضاء بمثل هذه الاجتماعات. ويترتب على ذلك أن معظم الجمعيات العمومية لمنظمات المجتمع المدني تمتلك سلطة حقيقية ضيقة، مما يجعل مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين صانعي القرار الوحيدين.

هناك نقص في كل من الموظفين الفنيين والمدربين والمتطوعين. يعتبر معظم الأفراد الذين يعملون لصالح منظمات المجتمع المدني أو يتطوع فيها غير مؤهلين أو مدربين. يستغرق تدريب الموظفين الكثير من الوقت، وبمجرد تدريبهم، يغادر الكثير منهم هذه المنظمات بحثاً عن مناصب مع أرباب عمل آخرين. في ضوء الأزمة الاقتصادية القومية، تجد منظمات المجتمع المدني أيضاً صعوبة في العثور على متطوعين.

واصلت الكثير من المنظمات في عام 2012 تنظيم برامج بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني في عدد من المجالات. على سبيل المثال، قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع المجموعة المتحدة بعمل تدريب بشكل مكثف لمائة منظمة من منظمات المجتمع المدني حول الحكم الرشيد وقام بتوزيع أدلة تدريبية. عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة المزيد من البرامج التدريبية وعقد مناقشات مع جمعيات رجال الأعمال حول مفهوم الحكم الرشيد. إن مشروع دعم المجتمع المدني المصري التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يركز على بناء القدرة التنظيمية والإدارية لمنظمات المجتمع المدني المصرية. علاوةً على ذلك، أجرى الاتحاد الأوروبي عدداً من برامج بناء القدرات حول أسس الحكم الرشيد في إطار التعاون المتوسطي ومنظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف التي دعمت عدداً من المبادرات التنموية في مجال التخفيف من حدة الفقر. حققت هذه الجهود قدراً كبيراً من التغيير في قدرات رفع الوعي والقدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن ثمة شكوك تبقى على المستوى العملي حول كيفية التأثير الفعلي لهذه التغييرات على عمل منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني في المناطق الحضرية الآن أجهزة حاسب آلي ودخول على الإنترنت واستخدام البريد الإلكتروني كوسيلة رئيسية للاتصالات بدلاً من الوسائل القديمة مثل الفاكس والخطابات.



السلامة المالية:

تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في جذب كلٍ من موارد التمويل الأجنبية والمحلية.

في الوقت الذي تتلقى فيه بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة، بما في ذلك جمعية كاريتاس، والهيئة القبطية الإنجيلية، ومصر الخير، وجمعية صعيد مصر للتعليم والتنمية، تمويلاً أجنبياً ومحلياً، فإن المنظمات متوسطة وصغيرة الحجم لديها قدرات محدودة لجذب التمويل المحلي، وبالتالي تعتمد في المقام الأول على التمويل الأجنبي. على الرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن كميات التمويل الأجنبي المتلقاه من جانب القطاع في عام 2012، فإن منظمات المجتمع المدني تعتقد أن مستويات التمويل الأجنبي قد تدهورت نتيجة للحملة ضد منظمات المجتمع المدني فضلاً عن الاضطرابات السياسية في البلاد. علاوةً على ذلك، فقد رفضت الحكومة طلبات للتمويل الأجنبي في عام 2012. على سبيل المثال، رفضت الحكومة كل طلبات الموافقة على التمويل الأجنبي المقدمة من جانب البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في عام 2012، مما جعله عرضة للإغلاق.

تعتمد عدد من المنظمات مثل جمعية أنصار السنة على التمويل من متبرعين أفراد ومؤسسات من الدول العربية. ويدعم كثير من الأقباط الذين انتقلوا إلى الخارج على سبيل المثال بشكل مباشر الكنيسة القبطية المصرية والعديد من الجمعيات المسيحية التي تعمل في البلاد.

لا تقدم أي منظمات محلية بشكل روتيني وموثوق التمويل لمنظمات المجتمع المدني. يأتي التمويل المحلي من متبرعين أفراد أو مؤسسات، بما في ذلك سويسرا، والألفي، والفنار، ومنصور، والمركز الثقافي، أثناء بعض الفترات أو مقابل خدمات محددة. تعتمد كثير من المنظمات المقدمة للخدمات في المناطق الريفية في مصر على الدعم المحلي. أما الحكومة الوطنية فتعاقد مقابل خدمات بعض المنظمات.

تجذب بعض المنظمات الكبيرة، مثل بنك الطعام، ومصر الخير، والجمعية الشرعية، وجمعية الأورمان مجموعة هائلة من مصادر التمويل. ومعظم هذه المنظمات ذات انتماء ديني. تمثل الزكاة (إعطاء الصدقات) جزءًا كبيرًا من تمويل هذه المنظمات.

كان التمويل والدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات جليًا خلال عام 2012. على سبيل المثال، قدمت شركة فودافون تمويلًا إلى الجمعيات التي تعمل لتعزيز محو الأمية. تنفذ الشركات الأكبر برامج شبيهة، وقد أسس بعض هذه الشركات أقسامًا للمسؤولية الاجتماعية للإشراف على الشراكات متعددة القطاعات مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني من الناحية القانونية أن تحتفظ بسجلات مالية، إلا أن الكثير من المنظمات تفتقر إلى الشفافية أو تقلل من أهمية العمل بطريقة شفافة. تفتقر المنظمات صغيرة ومتوسطة الحجم على الأرجح إلى ممارسات الإدارة المالية نظرًا للجمعيات العمومية الضعيفة وعدم وجود مراجعين محترفين. تلجأ هذه المنظمات في بعض الأحيان إلى استخدام موظفين من وزارة التضامن الاجتماعي للمراقبة والإشراف على سجلاتهم. على الرغم من ذلك، فإن وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولة عن مراقبة سجلات منظمات المجتمع المدني وحساباتها، ويمثل هذا فرصًا للفساد. لا تحتفظ بعض المنظمات الصغيرة بسجلات مالية منتظمة على الإطلاق. أما منظمات المجتمع المدني الأكبر فليديها المزيد من الضوابط الإدارية بشكل عام وزيادة في الشفافية والمحاسبة.



المناصرة:

تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل متكرر في مبادرات المناصرة التي تستهدف كلاً من صنّاع القرار والدوائر الانتخابية على مستوى القاعدة الشعبية لتحقيق أهدافها. استطاعت منظمات المجتمع المدني بعد ثورة يناير 2011 من الاتصال بشكل أسهل مع قطاعات متنوعة من المجتمع، إلا أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تواجه عقبات – بما في ذلك نقص الاستدامة التنظيمية والتأثير المحدود على الحكومة – عند الاشتراك في حملات مناصرة أو جهود ضغط. علاوةً على ذلك، فإن أول برلمان بعد عام 2011 تم حله من جانب المحكمة الدستورية العليا في منتصف عام 2012 لتقضي بذلك على أي هدف ذا قيمة من حملات المناصرة.

تناولت مبادرات المناصرة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المواضيع في عام 2012. وقامت العديد من الجمعيات والشركات المدنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان – بما في ذلك معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب – قامت بتقديم مسودات مختلفة للقوانين كان يهدف كل منها إلى هدف مشترك وهو تحرير المجتمع المدني المصري من سيطرة الدولة. شاركت هذه المنظمات بشكل فعال في عدد من المناقشات وجلسات الاستماع خلال عام 2012، كما قامت بتنظيم العديد من المؤتمرات والمناقشات في مناطق مختلفة من البلاد جمعت منظمات المجتمع المدني والاتحادات الإقليمية لزيادة قوة الضغط على الدولة لإصدار قانون ديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني، إلا أن هذا القانون الجديد لمنظمات المجتمع المدني لم يُقر أبدًا.

تم إشراك منظمات المجتمع المدني في كل من العملية الدستورية والانتخابات في عام 2012. نفذت منظمات المجتمع المدني العديد من حملات رفع الوعي التي توضح فيها مزايا وعيوب مواد متنوعة من الدستور، وقامت منظمات المجتمع المدني أثناء الانتخابات بتنفيذ العديد من الحملات التي تروج لقانون الحقوق السياسية.

أطلقت منظمات حقوق الإنسان والشركات المدنية حملات إضافية لمناصرة المزيد من الحرية للإعلام بعد أكثر من إحالة أكثر من ألف إعلامي إلى النائب العام في عام 2012 بتهمة إهانة الرئيس والإخلال بالنظام العام، كما شاركت منظمات حقوق الإنسان أيضًا في مناقشات حول مسودة قانون عن حرية المعلومات.

ركزت عدد من المنظمات التي أسست في عام 2012 على قضايا النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، قامت جمعية فؤادة التي تشكلت في يونيو 2012 بمراقبة وتوثيق أداء الحكومة فيما يتعلق بأمور النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش بالنساء. وقد أنتجت بعض المجموعات أفلامًا وثائقية لإلقاء الضوء على مشكلة التحرش.

لقد قوبلت جهود المناصرة التي تتناول قضايا حساسة مثل التعذيب وحق المحاكمة العادلة بمضايقة من جانب الحكومة. على سبيل المثال، ترفض الحكومة السماح لمنظمات المجتمع المدني بتلقي تمويلات لهذه الحملات وتضغط على أعضاء منظمات المجتمع المدني للانسحاب من هذه الحملات، مما يعيق قدرات منظمات المجتمع المدني على التأثير على صنّاع القرار.



تقديم الخدمات:

تعتمد بعض منظمات المجتمع المدني على تقييمات المجتمع والمسوحات واسعة النطاق لتحديد الاحتياجات المحددة لمجليات معينة بينما تعتمد منظمات أخرى على علاقاتها ومعرفتها السابقة بالمجتمعات.

تلعب منظمات المجتمع المدني القائمة على عقيدة، خاصة تلك الموجودة في المحافظات الريفية، دورًا لا غنى عنه في توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. تحتفظ الكثير من الجمعيات الكبيرة بمكاتب فرعية في المحافظات الريفية تقدم الخدمات الصحية والتعليمية، فضلًا عن المساعدة الإنسانية المباشرة، كما تقدم جمعيات التنمية المحلية المجتمعية التي تقع في كل قرية في مصر أيضًا مجموعة هائلة من الخدمات، إلا أنه نظرًا للحجم الصغير والتمويلات المحدودة لهذه الجمعيات، فإنها لا تكون دائمًا قادرة على توفير كل الاحتياجات الكافية لمجتمع معين.

أصبحت المزيد من الجمعيات الشبابية أكثر نشاطًا في مصر في عام 2012 ويرجع هذا جزئيًا إلى رد الفعل على ثورة يناير. انبثقت كثير من هذه الجمعيات عن اللجان الشعبية التي تشكلت في الأحياء في أعقاب الربيع العربي. تسعى الجمعيات الشبابية إلى تقديم حلولاً للمشكلات اليومية، مثل توصيل الطعام.

لقد أسست منظمات المجتمع المدني على مر السنوات القليلة الماضية مشاريع تركز على التعليم والصحة بتمويلات من المؤسسات الدولية والأجنبية. قام مجلس السكان الدولي بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني ذات القاعدة الشعبية في محافظات صعيد مصر سوهاج والفيوم وقنا بتنفيذ مشروع إشراق من عام 2011 إلى عام 2012. ركّز المشروع على تعليم المرأة موفرًا مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحياتية للنساء بين سن ثمانية عشر عامًا وخمسة وثلاثين عامًا فضلًا عن توفير النشاط البدني لهن. وبعد انتهاء مشروع إشراق في أواخر عام 2012، تبعه مشروع آخر باسم "يمكننا المشاركة" تم تمويله أيضًا من مجلس السكان الدولي، ويهدف المشروع إلى تحسين وصول المرأة إلى سوق العمل وتزويدها بمهارات تنظيم المشاريع. واجهت هذه المبادرات تحديات متمثلة في نقص الاستدامة التنظيمية والتمويل.

تعترف الحكومة الوطنية وتُثمن مساهمات المجتمع المدني في مجالات الصحة والتعليم. تتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في هذه المجالات، فضلًا عن المنظمات المبنية على عقيدة التي تقدم الخدمات. على الجانب الآخر، يعتقد المسؤولون الحكوميون أن معظم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان تتبع أجندة أجنبية وتهدد الأمن القومي. تحصل معظم منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات التعليمية والصحية رسومًا رمزية من المستفيدين لضمان الاستدامة التنظيمية.



البنية التحتية:

لا يوجد إلا عدد قليل جدًا من المنظمات المتخصصة يقدم منحًا صغيرة وخدمات بناء القدرات إلى منظمات المجتمع المدني ومن أمثلة ذلك مركز خدمة منظمات المجتمع المدني، ومركز خدمات التنمية، والصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز النيل لتقنية المعلومات، إلا أن هذه المراكز لا تقدم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني بشكل متواصل، وميسور، وسهل المنال. على سبيل المثال، تم تشكيل مركز خدمات التنمية وتمويله من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لكن تمويله توقف منذ إنشائه، ولا يقدم إلا خدمات محدودة بناءً على التمويل المتاح. وبالتالي تعتمد منظمات المجتمع المدني على دعم المانحين لبناء قدراتها التنظيمية.

تستثمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وغيرهما التمويل وغيره من الموارد في تحسين القدرات التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك إنشاء شبكات وتحالفات وضوابط مواءمة وممارسات إدارية أفضل. تقدم العديد من المؤسسات المصرية، بما في ذلك مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية بعض الخدمات إلى منظمات المجتمع المدني.

طوال عام 2012 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقود مشاريع مختلفة بالشراكة مع الوكالات الحكومية المصرية. تتضمن هذه المشاريع مشروع اللامركزية مع وزارة التنمية المحلية، ومشروع العقد الاجتماعي مع مركز معلومات مجلس الوزراء، ومشروع شبكة مصر للتنمية المتكاملة مع وزارة التعاون الدولي، ومشروع سلسلة القيمة مع وزارة الزراعة. تضمنت كل هذه المشاريع مكونات تركز على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ذات القاعدة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني الوسيطة في المحافظات المصرية التي تقع بها هذه المنظمات.

هناك عدة منظمات محلية مانحة في مصر، فقد تم تشكيل جمعية مداد التي تدعم المشاريع الثقافية وجمعية ساويرس التي تدعم الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بواسطة رجال أعمال.

تتمتع مصر بشبكة من المدربين المؤهلين يعمل بعضهم بشكل مستقل، بينما يعمل الآخرون في مراكز تدريب أو منظمات المجتمع المدني. تركز البرامج المتاحة لمنظمات المجتمع المدني على مواضيع تشمل بناء القدرة المؤسسية، وتعبئة الموارد، والتشبيك، والمناصرة.

على الرغم من أن التشبيك لا يزال غير شائع، إلا أن بناء الائتلافات في القطاع قد زاد في عام 2012. وتقوم حركة مكافحة التمييز ضد المرأة، وهي ائتلاف من منظمات نسائية، بالدعوة إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في المعاملة والتمثيل.



الصورة العامة:

إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والإعلام ليست دائمًا إيجابية، ففي عام 2011، شنت وسائل الإعلام المستقلة والرسمية حملة ضد منظمات حقوق الإنسان وموظفيها، متهمًا إياهم بجرائم سياسية مختلفة. اتهمت هذه المنظمات زورًا بالعمل ضد مصالح الدولة المصرية وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية معادية للحكومة. تواصلت هذه الحملة طوال عام 2012 وكان لها أثرًا سلبيًا على التصور العام لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، اقنعت وسائل الإعلام الجمهور بأن معظم المتهمين الثلاثة وأربعين المتهمين في فبراير 2012 بإدارة منظمات أجنبية دون تراخيص أو الحصول على تمويل من مؤسسات أجنبية معادية للحكومة المصرية كانوا جواسيس يحاولون الإضرار بالمجتمع المصري وبالأمن العام.

في الوقت نفسه، حصلت الكثير من منظمات المجتمع المدني المصرية على المزيد من الدعم العام في عام 2012. استخدم النشطاء المصريين ومنظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام الاجتماعي بكثافة، مما حسن من توعية الجمهور وتعبئة الرأي العام لصالحهم. إضافة إلى ذلك، قامت بعض وسائل الإعلام المستقلة بعمل جيد في الترويج لدور منظمات المجتمع المدني والكثير من حملاتها وبالتالي ساعدت في توليد الدعم الشعبي.

لعبت أيضًا وسائل الإعلام المستقلة دورًا إيجابيًا في كشف الاعتداءات الجنسية وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أثناء ثورة يناير 2011. وقبيل رئاسة محمد مرسي وأثناءها، خصصت منظمات الإعلام المستقلة وموظفيها قدرًا كبيرًا من الاهتمام بحملة المعاملة الأفضل للمرأة ووضع حد للانتهاكات التعسفية.

تتمتع منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات مادية إلى المواطنين في أفقر مناطق البلاد بمستويات عالية من الظهور وبأكثر التصورات العامة إيجابية. تنظر الحكومة والكيانات التجارية بشكل إيجابي إلى طريقة تنفيذ منظمات المجتمع المدني للمشاريع الموجهة من الدولة.

لا يعبر الإعلام المستقل ولا الرسمي الكثير من الاهتمام إلى عمل منظمات المجتمع المدني. من النادر عمل دعاية عن المبادرات الصحية والتعليمية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني. تغطي وسائل الإعلام الأنشطة التي تجذب أكبر عدد من المشاهدين. وعليه، فإن منظمات المجتمع المدني التي تركز على التطورات السياسية وحقوق الإنسان تحظى بالتغطية الأكبر في البلاد. تحظى المنظمات الكبيرة العاملة في مجال الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية أيضًا بدرجة كبيرة من الدعاية. منظمات المجتمع المدني الضخمة فقط – من أمثال مصر الخير، والأورمان، ورسالة – هي التي لديها الموارد لدفع ثمن الإعلانات.

تستخدم منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام الاجتماعي للوصول إلى الجمهور. وهذا ينطبق بشكل خاص على منظمات المجتمع المدني التي ليس لديها اتصالات مباشرة مع وسائل الإعلام التقليدية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا قد لا ترغب وسائل الإعلام في تغطيتها.

على الرغم من الجهود الجارية منذ التسعينيات من القرن العشرين، لا يوجد هناك مدونة سلوك لمنظمات المجتمع المدني. لا تصدر أغلبية منظمات المجتمع المدني تقارير سنوية، وبعضها فقط هو الذي يقدم هذه التقارير إلى وزارة التضامن الاجتماعي.

العراق

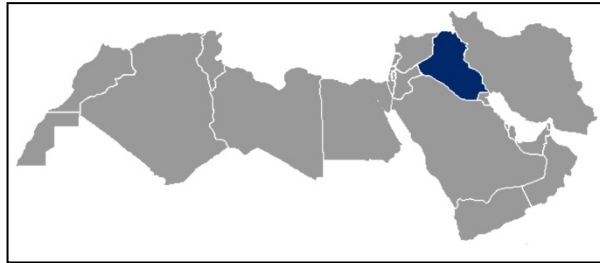
متطورة
متطورة
معاقة
معاقة
متطورة
متطورة
معاقة
معاقة

استدامة منظمات المجتمع المدني:

البيئة القانونية:
القدرة التنظيمية:
السلامة المالية:
المناصرة:
تقديم الخدمات:
البنية التحتية:
الصورة العامة



استدامة منظمات المجتمع المدني:



واصل العراق معاناته من الأزمات السياسية على مستويات عديدة في عام 2012 بما في ذلك الصراع الدائر بين الحكومة المركزية ومنطقة كردستان، والدعوات إلى عدم الاقتراع بالثقة على رئيس الوزراء نوري المالكي، ومحاكمة أدت إلى توقيع عقوبة الإعدام على

نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، واعتقال الحرس الشخصي لوزير المالية السنّي على خلفية اتهامات بالإرهاب. تظاهر آلاف الأشخاص عقب هذه الاعتقالات التي كان يُعتقد أنها نتيجة للطائفية الدينية بالقرب من مدينة الفلوجة مطالبين بالإفراج عن المعتقلين. وظل الموقف الأمني صعباً في عام 2012.

ظلت حماية حقوق الإنسان تمثل أحد القضايا في البلاد. أكدت منظمة هيومن رايتس واتش في تقريرها السنوي في عام 2012 أن قوات الأمن واصلت ممارسة الاعتقال التعسفي وتعذيب المعتقلين. أعلنت وزارة العدل رقماً قياسياً جديداً لعدد حالات الإعدام في عام 2012 بينما واصلت الحكومة العراقية ردها على التظاهرات السلمية بالترهيب والتهديد والعنف والاعتقالات ضد المتظاهرين والصحفيين والنشطين، كما واصلت الحكومة أيضاً مضايقة الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة التي تنتقد الحكومة.

كان أحد المعالم الرئيسية في عام 2012 هو إنشاء المفوضية العراقية المستقلة السامية لحقوق الإنسان وتعيين أعضائها الأربعة عشر الدائمين. تهدف المفوضية العراقية السامية لحقوق الإنسان إلى تقوية مبادئ حقوق الإنسان وثقافة احترام حقوق الإنسان وتعزيز هذه المبادئ والثقافة وتنميتها. ومع ذلك، فإن معظم الأعضاء الدائمين هم من الذكور، وهو ما خيب آمال منظمات حقوق المرأة. كان الإنجاز الآخر الرئيسي هو وضع وتنفيذ خطة عمل قومية شاملة لحقوق الإنسان استناداً إلى 172 توصية من الاستعراض الدوري الشامل للعراق في عام 2010. كان من نتائج خطة العمل هذه أن أقر مجلس النواب عدداً من القوانين التي ساعدت على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن أمثال ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في فبراير 2012.

لم تتغير استدامة منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2012. ظلت منظمات المجتمع المدني في العراق وإقليم كردستان العراق تعمل في ظل بيئات قانونية موثبة وغير مقيدة على الرغم من أن تنفيذ القانون لا يزال يمثل معضلة. تعتبر القدرة التنظيمية ضعيفة، وتعمل الكثير من منظمات المجتمع المدني دون وجود رؤى أو مهمات أو خطط استراتيجية. يتم توظيف معظم موظفي منظمات المجتمع

حقائق البلد

العاصمة: بغداد
نوع الحكم: ديمقراطي برلماني
السكان: 31,129,225 نسمة
(إحصائية يوليو 2012)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد
(تعادل القوة الشرائية):
\$7,100 (إحصائية 2011)
مؤشر التنمية البشرية: 131
(2012)

المدني بدوام جزئي وتواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في العثور على المتطوعين وإشراكهم في العمل. تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير على المانحين الأجانب؛ إذ أن الدعم المحلي لا يزال محدودًا جدًا. نتيجة لذلك، فإن خدمات منظمات المجتمع المدني غير مستدامة. تصبح منظمات المجتمع المدني بالتدريج مناصرين أفضل، ويتناولون قضايا تتضمن الفقر وحقوق الإنسان والعنف المنزلي وقوانين المعاشات ومنع الجرائم الإلكترونية أثناء العام. تقدم المنظمات الأجنبية الكثير من دعم البنية التحتية إلى منظمات المجتمع المدني ويبقى التشبيك هو الاستثناء وليس القاعدة. على الرغم من أن الكثير من المجتمعات لديها نظرة إيجابية للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، خاصة كمقدمين للخدمات، تعتقد الكثير من المنظمات الإعلامية والمسؤولين الحكوميين أن معظم منظمات المجتمع المدني تنفذ أجدات أجنبية.

طبقًا لإدارة تسجيل المنظمات غير الحكومية، كان العدد المسجل من المنظمات بنهاية عام 2012 هو 1,263 وهذا العدد يقل عن العدد الذي كان مقدراً بـ 4,000 إلى 6,000 منظمة عاملة قبل إقرار القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية (قانون رقم 12 لعام 2010). في إقليم كردستان العراق، يوجد حوالي 600 منظمة مجتمع مدني تعمل هناك.



البيئة القانونية:

تعمل منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل قانون موثي للمنظمات غير الحكومية (قانون رقم 12 لعام 2010). ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون كان معضلاً. في إقليم كردستان العراق، تعمل منظمات المجتمع المدني بموجب القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية التي تعمل في إقليم كردستان العراق (قانون كردستان العراق رقم 1 لعام 2011) وهو من بين أكثر القوانين تمكياً من نوعه تم إقراره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما بالنسبة للقانون الفيدرالي، على الرغم من ذلك، فإن تطبيق قانون الجمعيات التي تعمل في إقليم كردستان العراق كان ضعيفاً.

أصبحت عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني في العراق أسهل في عام 2012. أصبح موظفي التسجيل يعالجون الطلبات بشكل أسرع في عام 2012 بعد تلقيهم التدريب وبعد أن أصبحوا أكثر دراية بلوائح التسجيل. على الرغم من ذلك، لا يزال لزاماً على منظمات المجتمع المدني أن تسجل في بغداد، مما يفرض قيوداً على تلك الجمعيات التي تقع في المحافظات. علاوةً على ذلك، لا تزال الحكومة في الغالب تعتقد من عملية التسجيل وتعهقه. تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى موافقة المفوضية القومية العليا للمحاسبة والعدالة، وغالباً ما يُطلب منها تقديم خطط عملها وميزانياتها. لا يزال بعض موظفي التسجيل جاهلين بالقانون، ولا تكون إجراءات التسجيل شفافة في كل الأوقات. تقوم منظمات المجتمع المدني ذات الروابط الشخصية بالمسؤولين الحكوميين وكذلك المنظمات غير الحكومية المنظمة من جانب الحكومة بالتسجيل بسهولة أكبر. لا تستطيع الحكومة الفيدرالية إغلاق منظمة دون قرار محكمة رسمي.

كان التسجيل في إقليم كردستان العراق متجمداً طوال عام 2012، لكنه عاد للعمل في أواخر عام 2012. تم وضع خمسة نماذج تسجيل مبسطة في عام 2012 بفضل آراء منظمات المجتمع المدني الكردية. يمكن إكمال التسجيل في أربعة أو خمسة أيام فقط، ولا يوجد هناك تقريباً أي منظمات غير مسجلة تعمل في كردستان. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تستطيع فيه منظمات المجتمع المدني المسجلة في بغداد العمل في إقليم كردستان العراق، لا تستطيع منظمات المجتمع المدني المسجلة في إقليم كردستان العراق أن تعمل في محافظات أخرى من البلاد دون التسجيل في بغداد.

تتعرض منظمات المجتمع المدني في العراق في الغالب إلى المضايقة والتدخل من جانب قوات الأمن في البلاد. تمنع قوات الشرطة بشكل متكرر منظمات المجتمع المدني من تنفيذ أنشطتها دون إذنهم. وحتى منظمات المجتمع المدني في المحافظات تعاني من العمليات المعقدة والتدخل من جانب قوات الشرطة بما في ذلك التفتيشات والزيارات المنتظمة.

هناك سياسة للتعاون بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية، وهي الاتفاق على الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق تم صياغته في عام 2012. يضع الاتفاق أساساً للشراكة الأقوى والأفضل بين السلطات العامة وقطاع المجتمع المدني. وهذه هي السياسة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن هذا الاتفاق منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق من تعزيز "الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني والشفافية والمحاسبة ومشاركة المواطنين في القضايا العامة" والتعبير عن الآراء، والمشاركة في تصميم السياسات والقوانين وتنفيذها. هناك اتفاق شبيه بدأ يتطور على المستوى الفيدرالي أثناء العام.

تم عمل مسودة لتشريع خاص بصندوق فيدرالي لدعم المجتمع المدني في عام 2012. يتطلب قانون منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق أيضاً إنشاء مثل هذا الصندوق، لكن الدعوة الأولى للاقتراحات لم تكن قد أصدرت بنهاية عام 2012.

تعتبر منظمات المنفعة العامة فقط هي المعفاة من ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات. ومع ذلك، فإن القانون لا يفرق بشكل واضح بين منظمات المنفعة العامة وغيرها من المنظمات. يجب على منظمات المجتمع المدني أن تدفع

الضرائب عندما تستورد المعدات الخاصة والمواد من خارج العراق، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإعاقة لعملها. وافق مجلس الوزراء شفهيًا على العدول عن قراره في عام 2012 الذي يقتضي من جميع منظمات المجتمع المدني من غير منظمات النفع العام أن تدفع ضرائب الدخل والقيمة المضافة والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات بنفس معدل الشركات العراقية، ويتضمن هذا ما تم دفعه بأثر رجعي لكن هذا الإلغاء لم يتم اعتماده رسميًا. ومع ذلك، لم تدفع أي منظمة مجتمع مدني الضرائب. لا يتلقى الأفراد ولا الشركات مزايا ضريبية مقابل تبرعهم لمنظمات المجتمع المدني.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب الدخل، لكنها يجب ألا تستخدم الأرباح في توسعة أنشطتها غير الربحية. غالبًا ما تحظر الحكومة على منظمات المجتمع المدني التقدم بطلب على مناقصات.

يعتبر المركز المدني هو المنظمة المحلية الوحيدة المعروفة بأهليتها القانونية في قانون منظمات المجتمع المدني في العراق وهي غير قادرة على تلبية الطلب على الاستشارات القانونية في البلاد. تعتمد منظمات المجتمع المدني نتيجة لذلك على مستشارين خارجيين للحصول على المشورة القانونية مما يفرض تكاليف إضافية عليها. لا يمثل نقص المشورة القانونية في إقليم كردستان العراق مشكلة تذكر لأن إجراءات التسجيل هناك أسهل.



القدرة التنظيمية:

تعترف منظمات المجتمع المدني الأصغر في العراق، بما في ذلك منظمات إقليم كردستان العراق، بأهمية بناء أسس قاعدة شعبية قوية وقد بدأت بالعمل مع المنظمات الأخرى لتعزيز شعبيتها من أجل الحصول على الأموال. ومع ذلك، فإن بعض منظمات المجتمع المدني في العراق قد أنشأت على أساس ديني، أو عائلي، أو قبلي. تتمتع هذه المجموعات في الغالب بروابط مع الأحزاب السياسية. في الوقت الذي يمكن أن يكون لدى هذه المنظمات موارد ثابتة للتمويل، فإنهم بشكل عام لديهم حملات تعبئة ضعيفة، ويفتقرون إلى ثقة المجتمع المحلي الأوسع، ولديهم تأثير محدود. يرجع هذا بشكل أساسي إلى أن هذه المنظمات قد أنشأت لرفع الوعي الديني وليس للاتصال مع منظمات المجتمع المدني الأخرى حول قضايا مثل التنمية والمناصرة.

تمتلك منظمات المجتمع المدني وصولًا محدودًا إلى التدريبات على التنمية التنظيمية. ونتيجة لذلك، وطبقًا لبعض خبراء المجتمع المدني، ليس لدى معظم منظمات المجتمع المدني رؤى تنظيمية محددة جيدًا أو أهداف استراتيجية، والقليل جدًا منهم هو الذي لديه خطط استراتيجية واضحة. تنسخ الكثير من المنظمات بيانات الرسالة والرؤية من منظمات أخرى عند التسجيل إلا أنهم يدركون في النهاية أن رواهم لا تعكس أنشطتهم. تحوّل بعض منظمات المجتمع المدني تركيزها من أجل الحصول على المزيد من الأموال.

لا يزال نظام الانتخاب لأعضاء المجالس داخل منظمات المجتمع المدني ضعيفًا، ولا تولي معظم منظمات المجتمع المدني اهتمامًا كافيًا بتطوير أنظمة الإدارة الداخلية. تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على شخصين رئيسيين أو ثلاثة لإدارة المنظمة. يتوقف على هؤلاء الأشخاص نجاح المنظمة بشكل كبير وعندما يغادر هؤلاء الأشخاص، يصبح مستقبل المنظمة في خطر. ليس لدى معظم منظمات المجتمع المدني وصف وظيفي لموظفيها. وفي كثير من منظمات المجتمع المدني، هناك تداخل كبير بين الجهاز الإداري والمجلس التنفيذي. لقد بدأ بعض المانحين السؤال عن توصيفات الوظائف وطلب إنشاء أقسام موارد بشرية لضمان الشفافية التنظيمية.

تجد منظمات المجتمع المدني صعوبة في إشراك المتطوعين. يتم توظيف معظم موظفي منظمات المجتمع المدني بدوام جزئي. لا يحصل على مناصب بدوام كامل في منظمات المجتمع المدني إلا القليل من الناس. تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في توظيف المسؤولين في مناصب دائمة، ويرجع هذا جزئيًا إلى جذب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للمحترفين من المنظمات المحلية بتقديم رواتب أعلى.

على الرغم من أن انتشار الإنترنت لا يزال منخفضًا في البلاد، إلا أن معظم منظمات المجتمع المدني تتمتع بإمكانية الوصول إلى أجهزة الحاسب واستخدام الإنترنت، وإن لم تكن أجهزتهم. لا تستخدم الكثير من المنظمات برامج الحاسوب لإدارة مواردهم المالية وذلك لسببين: الأول أن هذه البرامج مكلفة، والأخر أنها تتطلب تدريب خاص، فضلًا عن الحاجة إلى دفع رواتب أعلى.



السلامة المالية:

تتمتع منظمات المجتمع المدني القوية بشراكات مع عدد من المنظمات الدولية، وتعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على المناصرة والتنمية ورفع الوعي وقضايا المرأة على دعم مانحين أجانب. لا تزال وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هما المانحين الرئيسيين في البلاد من ناحية تقديم الدعم للمجتمع المدني.

لا يزال الدعم المحلي لمنظمات المجتمع المدني محدودًا جدًا نظرًا لغياب ثقة المجتمع. ونتيجة لذلك، من غير المرجح أن تبقى المجموعات التي تفتقر إلى روابط دولية. إن كثيرًا من العراقيين غير مستعدين لقبول دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع، ناهيك عن دعمهم ماليًا. لا تزال منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى رفع الوعي بمبادراتها وتنظيم الحملات التي تعزز من الموارد المالية المحلية. اجتذبت المبادرات الشبابية بعض الدعم المحلي في عام 2012، ولكن بدون تمويلات مستدامة، وستدوم هذه المبادرات لفترة قصيرة. على العموم، تتعهد منظمات المجتمع المدني العراقية بمبادرات جمع تبرعات قليلة جدًا. بعض المنظمات تجمع التبرعات عن طريق صناديق موضوعة في الأماكن العامة.

يعتبر الدعم من الشركات المحلية نادرًا. تعتبر شركات الاتصالات مثل زين وآسيا تل هي الأكثر نشاطًا في هذا الصدد. يدعو قانون الاستثمار إلى إنشاء صندوق محلي لمنظمات المجتمع المدني يتم تمويله من الضرائب المفوعة من جانب الشركات الأجنبية، إلا أن القانون لم يتم تنفيذه بعد.

اعتادت الحكومة في إقليم كردستان العراق على دعم منظمات المجتمع المدني عن طريق دفع إيجار المكاتب لكنها توقفت عن الدعم في عام 2012 وبدأت في دعم المشاريع والأنشطة بشكل مباشر بدلاً من ذلك.

تحاول بعض المنظمات التنوع من التمويل عن طريق بدء مشاريع جديدة أو مناشدة المانحين الدوليين مباشرة، بما في ذلك السفارات المختلفة والاتحاد الأوروبي. ونتيجة لهذه الجهود، مؤل الاتحاد الأوروبي ثمانية أو تسعة مشاريع في العراق في عام 2012.

لا تكسب أي من منظمات المجتمع المدني مبالغ كبيرة من الدخل عن طريق تقديم خدمات مقابل رسوم. ويرجع هذا جزئيًا إلى أن المواطنين أصبحوا يتوقعون أن تكون خدمات منظمات المجتمع المدني مجانية. علاوةً على ذلك، تخشى منظمات المجتمع المدني أن تؤثر بشكل سلبي على قدرتهم على الحصول على التمويل من المانحين، مما قد يستثنى الدخل المكتسب من ميزانيات المشاريع.

قامت الحكومة المركزية في عام 2012 بالتنسيق مع لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من أجل العراق والمانحين الدوليين - قاموا كلهم بالتأكيد على الإدارة المالية لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، بدأ المانحون فحص القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني عن طريق زيارة هذه المنظمات وإجراء تقييمات مالية قبل تقديم التمويل لهم. بدأ المانحون أيضًا مراقبة تنفيذ المشاريع ومتابعتها عن كثب. تشارك الكثير من المنظمات تقاريرها المالية مع الحكومة وترسل نسخًا إضافية إلى المانحين، إلا أن أعضاء المجالس التنفيذية لهذه المنظمات غالبًا ما يكونون غير واعين بشكل كامل بمحتويات هذه التقارير.



المناصرة:

بدأت كل من الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان في عام 2012 بعمل مسودة لسياسات تعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لكن لم يتم إقرار أي من هذه السياسات مع نهاية العام. يعتمد التعاون بشكل كبير على توجهات وقناعات السلطات. تكون كثير من الوزارات والمجالس المحلية سلبية ولا تشارك بنشاط مع منظمات المجتمع المدني. لا تسمح بعض الوزارات لمنظمات المجتمع المدني بتنفيذ أنشطتها لأنها لا تثق بهم، مدعية أن منظمات المجتمع المدني مرتبطة بالأحزاب السياسية وأنها تنفذ أجندات حزبية. هناك عوامل أخرى تعوق الاتصال بما في ذلك نقص نظام الحكومة الإلكترونية ونقص اللوائح المختصة بحق الوصول إلى المعلومات التي بحوزة السلطات العامة.

على الرغم من هذا، فإن منظمات المجتمع المدني تصبح تدريجيًا مناصرة بشكل أفضل. تعمل منظمات المجتمع المدني بمساعدة الدعم المجتمعي للقضاء على الأسباب الهيكلية للفقر، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق أنماط مستدامة للتنمية في الحكومة. شاركت منظمات المجتمع المدني بنجاح في المناصرة القانونية لتعديل قانون الانتخابات، كما أن منظمات المجتمع المدني دعت أيضًا لإصدار قانون حول منع العنف المنزلي عن طريق تنظيم اجتماعات عامة، وحملة توعية، وموائد مستديرة مع صنّاع القرار. علاوةً على ذلك، رفعت منظمات المجتمع المدني من اهتمام الإعلام لمنع تبنى قانون جرائم المعلومات.

تقوم منظمات المجتمع المدني العراقية بشكل متكرر ببناء العلاقات مع البرلمانيين وبالضغط للتأثير على التشريع. في عام 2012، ضغطت منظمات المجتمع المدني من أجل إصدار قانون المعاشات، والإفساح لحرية أكبر للصحافة، ومنع الجرائم الإلكترونية، وإصدار قوانين ضمان اجتماعي أقوى للمجموعات المستضعفة، وإنشاء إدارة للحماية من العنف المنزلي في أقسام الشرطة. أثرت منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق بنجاح على القانون الجنائي وقوانين الأحوال الشخصية.

وفي أثناء العام، دعت منظمات المجتمع المدني إلى دفع مجلس الوزراء لإلغاء القرارات التي تنص على تحصيل ضرائب من منظمات المجتمع المدني من غير المنظمات غير النفعية بنفس معدل الضرائب التي تحصل من الشركات.



تقديم الخدمات:

تركز معظم خدمات منظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الإنسانية على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تشترك أيضًا في تمكين المرأة والشباب، والخدمات القانونية، وبناء القدرة المؤسسية. في عام 2012، وقّعت خمسة وعشرون منظمة مجتمع مدني عقدًا مع منظمة اليونيسكو لتقليل نسبة الأمية.

لا تغطي خدمات منظمات المجتمع المدني احتياجات المجتمع بشكل كامل وذلك يرجع جزئيًا إلى الوضع الأمني والاحتياجات الاجتماعية المتنامية وعدم استدامة معظم خدمات منظمات المجتمع المدني. لقد قلل المانحون من دعمهم لمشاريع منظمات المجتمع المدني التي تركز على تقديم الخدمات لأنهم أصبحوا مهتمين أكثر بدعم مشاريع رفع الوعي التي تركز على قضايا مختلفة بما في ذلك الانتخابات وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

إن منظمات المجتمع المدني غير قادرة بشكل كبير على استرداد تكلفة الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع لأنهم يفتقرون إلى الاستراتيجيات الواضحة لاسترداد التكلفة ولأنهم لا يسوقون خدماتهم بشكل كافٍ.

عادةً ما تتوافق الخدمات المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني مع أولويات المانحين التي تؤسس أحيانًا بدون إجراء تقييمات للحاجات المحلية. على الرغم من أن هناك علامات تدل على أن منظمات المجتمع المدني تطور علاقات أقوى مع مستفيديها، إلا أنها لا تزال لا تتصل بالمستفيدين عند كتابة الاقتراحات إلا نادرًا.

في بعض الحالات، لا تعتبر خدمات منظمات المجتمع المدني هامة لأنها لا تتفق بهذه المنظمات أو تعتبرهم شركاء في تقديم الخدمات، إلا أنه في إقليم كردستان العراق، تعمل منظمات المجتمع المدني مع الحكومة المحلية لتلبية احتياجات المجتمع.



البنية التحتية:

إن منظمات الدعم الوسيطة الرئيسية في العراق هي منظمات أجنبية بما في ذلك مؤسسة ميرسي كور، ولجنة الإنقاذ الدولية، وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية. تنحصر كثير من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات في المشورة القانونية، والخدمات الاجتماعية، والتمكين، ورفع الوعي بالحقوق، وتركز هذه المنظمات على قضايا المرأة، والعنف المنزلي، وحقوق الإنسان. لا يزال هناك حاجة إلى بناء قاعدة بيانات فعّالة للمانحين المحليين والدوليين ومراكز الموارد في البلاد. لا يوجد كيانات محلية مانحة معروفة في العراق.

لا تدرك كثير من المنظمات بشكل كامل مزايا إنشاء شبكات. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر اهتمامًا بقليل بالمشاركة في الشبكات والمناصرة من خلالها في عام 2012، ويرجع هذا جزئيًا إلى زيادة وصولها إلى تمويل المانحين. تدعم المنظمات الدولية العاملة في العراق شبكات وائتلافات منظمات المجتمع المدني وتشجعها، لكن هناك عوائق قانونية كبيرة تحول دون تسجيل هذه الشبكات، مثل متطلبات تقديم مستندات كثيرة لكل عضو من أعضاء الشبكة ليتم التسجيل. وبناءً عليه، فإن عدد الشبكات المسجلة رسميًا صغير. بعض الشبكات الرئيسية في البلاد هي شبكة المرأة العراقية، ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية من أجل العراق، ورابطة الحريات، وشبكة المستقبل، وشبكة شمس لمراقبة الانتخابات.

تمتلك منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى مقدار كبير من التدريب في الإعلام الاجتماعي، والاتصالات، لكن هناك تدريبات قليلة هي التي تتناول الإدارة التنظيمية. يتم تقديم معظم التدريب من جانب مغتربين، ولا يتم تكييف مواد التدريب في كل الأوقات للسياق العراقي. ومع وجود القليل من المدربين المحليين، يصبح من الصعب تلبية كل الاحتياجات التدريبية في البلاد.

لقد بدأت منظمات المجتمع المدني في توسيع شراكاتها عبر القطاعات خاصة مع الإعلام، والبرلمان، والمجالس المحلية.



الصورة العامة:

لا يزال الإعلام في العراق يروج صورة سلبية لمنظمات المجتمع المدني. تعتقد الكثير من المنظمات الإعلامية خاصة تلك المناصرة للحكومة بأن منظمات المجتمع المدني تحاول أن تنفذ أجندة أجنبية، خاصة عندما تكون أنشطة منظمات المجتمع المدني غير متماسية مع سياسات الحكومة. إن الإعلام بشكل عام أكثر اهتمامًا بتغطية الفعاليات التي لها وقع سياسي مثل النقاش السياسي والمظاهرات العامة. على

الجانب الإيجابي، تكافح الكثير من المحطات التلفزيونية المحلية لتملأ جداول البث وبالتالي تغطي فعاليات منظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من هذه التغطية، فإن معظم المنظمات الإعلامية لا تفهم بشكل كامل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع.

لقد بدأت بعض وسائل الإعلام مؤخرًا المشاركة في تنفيذ حملات منظمات المجتمع المدني وفعاليتها مثل التدريب وورش العمل، فضلًا عن العمل مع منظمات المجتمع المدني للتخطيط للفعاليات المستقبلية. ونتيجة لتلك التجربة، فإن وسائل الإعلام لا تُعد مجرد تقارير عن فعاليات منظمات المجتمع المدني، لكنها أيضًا تكتشف خدمات هذه المنظمات مباشرةً.

يتحسن الرأي العام نحو منظمات المجتمع المدني ببطء وتنتظر كثير من المجتمعات نظرة إيجابية للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني خاصة مقدمي الخدمات منهم.

يعتقد الكثير من المسؤولين الحكوميين أن معظم منظمات المجتمع المدني لديها أجندة غربية منحرفة عن ثقافة العراق، ودينه، وسياسة حكومته. لا يتم إعلام الحكومة العراقية بشكل جيد حول ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في المجتمع، ولا عن نطاق عملها، أو الخدمات التي تقدمها وليس لدى الحكومة اهتمام حقيقي بالتعامل مع منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن الحكومة تكون مجبرة أحيانًا، امتثالًا للقانون، أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق بعض الأهداف المشتركة. لا تظهر الحكومة رغبة في التعاون مع منظمات المجتمع المدني إلا أثناء الانتخابات من أجل رفع الوعي حول المشاركة السياسية. لا يعد قطاع الأعمال في العراق نشيطًا نظرًا للوضع الأمني، ولا يشترك هذا القطاع في فعاليات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني.

لا تحاول معظم منظمات المجتمع المدني أن تروج لصورتها بشكل منهجي لأنها ترى التمويل الأجنبي خيارها الوحيد للموارد وبالتالي فهي تركز اهتمامها بناءً على ذلك.

لم تتبنى منظمات المجتمع المدني أي مدونات سلوك ولا تزال تحتاج إلى التدريب العام على التطوير التنظيمي. فضلًا عن ذلك، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني مطلوب منها تقديم تقارير سنوية لمديرية المنظمات غير الحكومية، فإن هناك القليل من الشفافية التنظيمية والمالية، والقليل من منظمات المجتمع المدني هو الذي يعقد اجتماعات منتظمة مع جمعياتهم العمومية لمناقشة الحالة المالية والتقارير السنوية لمنظماتهم.

الأردن

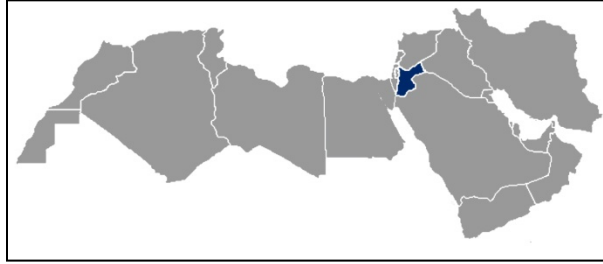
معاقة
متطورة
معاقة
معاقة
معاقة
متطورة
متطورة
متطورة

استدامة منظمات المجتمع المدني:

- البيئة القانونية:
- القدرة التنظيمية:
- السلامة المالية:
- المناصرة:
- تقديم الخدمات:
- البنية التحتية:
- الصورة العامة



استدامة منظمات المجتمع المدني:



ظلت الأردن متأثرة بالربيع العربي أثناء عام 2012، واستمرت النقاشات التي بدأت في عام 2011 حول الإصلاحات السياسية في عام 2012، وتم تنفيذ بعض التغييرات لا سيما على نظام الانتخاب البرلماني. في الوقت الذي تجنبت فيه البلاد عدم الاستقرار السياسي الذي طال كثيراً من جيرانه، نظم المواطنون احتجاجات ضد زيادة أسعار الوقود وفساد الحكومة أثناء العام.

حقائق البلد

العاصمة: عمان

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 6,482,081 نسمة (إحصائية 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 6,000 دولار (إحصائية 2012)

مؤشر التنمية البشرية: 100 (2012)

ونتيجة للحرب الأهلية في سوريا، تدهور اقتصاد الأردن ووصول السكان الأردنيين إلى الخدمات الأساسية في عام 2012. طبقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، أنفقت الحكومة الأردنية في عام 2012 ما يزيد عن 251 مليون دولار لتقديم الخدمات إلى اللاجئين السوريين، وهو مبلغ عوضته مساهمات المانحين ومنحهم بشكل جزئي. لقد ألقى تدفق اللاجئين عبئاً ثقيلاً على كاهل الأردنيين الذين يتمتعون الآن بوصول أقل إلى الوظائف والغذاء والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، خاصة في محافظات عمان وإربد والزرقاء ومفرق التي لديها أكبر تركيزات من اللاجئين.

لقد سببت الأزمة السورية هبوط معدل الناتج القومي المحلي للأردن بنسبة 2 بالمائة مع مواصلة الحكومة تقليل الاستثمارات الرأسمالية من أجل دفع تكلفة الحاجات الأساسية للاجئين. ما بين عام 2009 وعام 2012، انخفض الاستثمار الرأسمالي بواقع 286 مليون دينار أردني (حوالي 404 مليون دولار أمريكي)، مما سبب مزيداً من التدهور في البنية التحتية المجهدة أصلاً. علاوةً على ذلك، أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة في الواردات بنسبة 9 بالمائة لعام 2012، مما زاد من تقاوم الميزان التجاري للأردن. كان لزاماً استبدال الواردات الرخيصة التي تأتي من سوريا بواردات أعلى من أماكن أخرى.

إن المجتمع المدني في الأردن – بما في ذلك الجالية السورية الضخمة التي كانت في الأردن قبل الأزمة، والمنظمات المحلية مثل الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، فضلاً عن المنظمات الدولية – يلعب دوراً حاسماً في الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. ومع ذلك، فإن تدفق اللاجئين قد طغى على قدرات منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، كانت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية في البداية مسؤولة عن تشغيل مخيم الزعتري، ثاني أكبر مخيمات اللاجئين السوريين كثافة في الأردن. ومع ذلك، فإنه مع زيادة أعداد اللاجئين، أنشأت الحكومة

هيئة مخصصة فقط لتشغيل المخيمات، ومديرية لمخيمات اللاجئين السوريين وهما الجهتان اللذان يشاركان في إدارة المخيمات بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

في عام 2012، تم تسجيل ما مجموعه 3,329 منظمة مجتمع مدني في وزارة التنمية الاجتماعية، وهو يمثل زيادة عن إجمالي عدد المنظمات المسجلة في عام 2011 والتي بلغ عددها 2,813 منظمة.



البيئة القانونية:

لا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 وتعديلاته هو الذي يحكم التسجيل والإشراف على الجمعيات المحلية والأجنبية. بعد تسجيل الجمعيات بموجب قانون رقم 51، يحيل مجلس التسجيل هذه الجمعيات إلى الوزارة المختصة - مثل وزارة التنمية الاجتماعية، أو وزارة التنمية السياسية، أو وزارة السياحة، أو وزارة البيئة، أو وزارة الداخلية - للإشراف. أما الشركات غير الربحية وبعض منظمات المجتمع المدني فتسجل في وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات رقم 73 لعام 2010. هناك أيضًا فئة خاصة من المنظمات غير الحكومية الملكية التي تعمل بموجب قوانين منفصلة مبنية على مراسيم ملكية وموافقات برلمانية. تتميز المنظمات غير الحكومية الملكية بقيود أقل على رسالتها وأنشطتها وتتلقى هذه المنظمات تمويلًا من كلٍ من الموارد الخاصة والعامة، بما في ذلك بعض التمويل الحكومي، وهي موارد غير متاحة لغيرها من منظمات المجتمع المدني.

في الوقت الذي يُرفض فيه تسجيل القليل من منظمات المجتمع المدني، يسمح القانون رقم 51 للحكومة رفض طلبات التسجيل دون إبداء أسباب. يتم رفض طلبات التسجيل أحيانًا فيما يبدو لأسباب سياسية. على سبيل المثال، تم رفض مبادرة كومستير في عام 2013 وهي المبادرة التي تهدف إلى تقييم أداء نواب البرلمان. على الرغم من أن التسجيل يتم في المحافظات، فإن موقع محكمة العدل العليا في عمان يجعل من الصعب الطعن على قرارات التسجيل لأولئك الذين يسكنون في مناطق بعيدة.

وضعت السلطات المحلية قيودًا على إقامة الفعاليات في الأماكن العامة. على سبيل المثال، أراد قادة منظمات المجتمع المدني في مشروع ديوانية الغد وهو المشروع الذي ينظم نقاشات عامة - أردوا أن يقيموا فعالية في أحد الأماكن العامة، لكن محافظ عجلون طلب عقد هذه الفعالية في قاعة مغلقة. يعتمد تنفيذ القوانين في الغالب على التفسير الشخصي، والنوايا الحسنة، وغيرها من العوامل.

طبقًا لأحد ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لم يتم إغلاق أو حل أي منظمات لأسباب سياسية في عام 2012، وحتى منظمات المجتمع المدني التي شاركت في المراجعة الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي قدمت تقارير لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان فقد واصلت هذه المنظمات عملها بعيدًا عن أي تضيق من جانب الحكومة.

وقعت حرية التعبير في الأردن تحت التهديد في عام 2012، ففي سبتمبر من عام 2012، عدّل البرلمان من قانون الصحافة والمنشورات. تفرص التعديلات المزيد من القيود على حرية التعبير للمنشورات الإلكترونية، ويتطلب من الصحفيين الانضمام إلى النقابة، ويتطلب من المواقع الإلكترونية أن تسجل في الحكومة، وبجانب مالكي المواقع على كل المحتوى الذي ينشر في موقعهم، حتى إن كان من جانب الزوار. علاوةً على ذلك، وطبقًا لمنظمة بيت الحرية، فقد تم إلقاء القبض على العديد من الأشخاص أثناء العام لإهانتهم أو انتقادهم الملك أو وزارته أو نظام الحكم في الأردن.

تعتبر الإعفاءات من الضرائب محدودة ولا تُخصص إلا لدور الأيتام وجمعيات ذوي الإعاقات، والجمعيات التي تغطيها اتفاقية التعاون بين جمعيات الأردن والاتحاد الأوروبي. علاوةً على ذلك، تعتبر إجراءات الوصول إلى الإعفاءات الضريبية أمرًا معقدًا. يمكن أن يقتطع الأفراد أو الشركات تبرعات حتى 25 بالمائة من دخلهم الخاضع للضرائب إذا كانت منظمة المجتمع المدني مسجلة على أنها جمعية خيرية. ولكي تعتبر منظمة المجتمع المدني "خيرية" يجب عليها تقديم طلب إلى مجلس الوزراء.

ليس هناك عوائق قانونية تحول دون مشاركة منظمات المجتمع المدني في العطاءات الحكومية، وليس هناك قيود أيضًا على المشاريع المدرة للدخل أو الأنشطة الاقتصادية بشرط أن يكون هذا الدخل موجهًا نحو الأنشطة التي تحقق أهداف منظمة المجتمع المدني وألا يتم توزيع هذه الأرباح على مؤسسيها أو أعضائها.

لا يوجد إلا القليل من المحامين المؤهلين وموظفي منظمات المجتمع المدني من ذوي المعرفة الجيدة بقوانين منظمات المجتمع المدني والقادرين على تقديم المشورة القانونية الخبيرة. ومع ذلك، فقد بدأت بعض مكاتب الاستشارات القانونية على مر العامين الماضيين في تقديم الخدمات إلى الجمعيات وتدريب المحامين على الإطار القانوني للجمعيات في الأردن.



القدرة التنظيمية:

يرتكز عمل منظمات المجتمع المدني في المعتاد على أجنداث المتبرعين التي عادةً ما تركز على مجموعات مستهدفة محددة. وبالتالي فمنظمات المجتمع المدني تعمل بشكل متكرر مع نفس المجموعات المستهدفة ولا تمتلك الموارد للقيام بأنشطتها مع السكان الآخرين. تتطلب منظمات المجتمع المدني التي تسعى للعمل مع اللاجئين تصريحاً من كيانات حكومية مختلفة ويجب عليها أن تتسق عملها مع الوكالات الدولية.

في عام 2012، قام برنامج المجتمع المدني الممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنفذ من جانب منظمة FHI 360 – قام بإجراء تقييم مؤسسي لـ 250 جمعية ووجد أن 70 بالمائة من المنظمات (معظمها جمعيات خيرية) ليس لديها لا رؤية تنظيمية ولا بيانات عن رسالتها، والخطط الاستراتيجية منعدمة بشكل عام. أكد برنامج متابعة برنامج المجتمع المدني الحاجة إلى زيادة مهارات التخطيط الاستراتيجي والقدرات التنظيمية، بما في ذلك المراقبة والتقييم، والموارد البشرية، والإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع.

إن نقص الموارد المالية يثبط الكثير من قدرات منظمات المجتمع المدني على بناء القدرات المؤسسية. تعوق ندرة الموارد تأسيس أنظمة إدارية مثل أنظمة الموارد البشرية وتجعل الحكم الرشيد أمراً صعباً. علاوةً على ذلك، فإن نقص الموارد يقيد قدرات المنظمات على توظيف الموظفين وتحديث الأجهزة ودفع الإيجارات. ومع في ذلك فقد حدث تحسن طفيف في عام 2012 في قدرات الجمعيات على توظيف المتطوعين على الرغم من أن المتطوعين قد بدأوا في طلب التعويض عن تكاليف انتقالهم. أصبح أيضاً المقاولون المعتمدون على المشاريع من الأمور الشائعة على نحو متزايد.

تمتلك كل منظمات المجتمع المدني بوجه عام هياكل إدارية محددة بوضوح بما في ذلك تقسيم معترف به للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والموظفين. تشترك المجالس بنشاط في حكم منظمات المجتمع المدني.

وأما المنظمات غير الحكومية الملكية بما أنها تعمل تحت الرعاية الملكية، فإنها تتلقى تمويلًا أكبر من المانحين المحليين. ونتيجة لذلك فإنها تمتلك قدرات تنظيمية أقوى بشكل عام، وممثلين من الوزارات وشركات القطاع الخاص في مجالس إدارتهم.



السلامة المالية:

يبقى التمويل مشكلة لمعظم منظمات المجتمع المدني في الأردن إن لم يكن لكلاهما. تعتمد الجمعيات بكثافة على التبرعات، والتمويل الأجنبي، والمتطوعين. على الرغم من أنه لا توجه بيانات رسمية متاحة، إلا أن وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي يبدو أنه قد تزايد في عام 2012، وعلى الأقل فقد تم تقديم بعض هذا التمويل الزائد في أوجه صرف ذات صلة بالأزمة السورية. في الوقت الذي يُطلب من منظمات المجتمع المدني أن ترفع تقارير بالتمويل الأجنبي الذي تحصل عليه إلى الدولة وأن تتلقى موافقة على هذا التمويل، يتم إعفاء المنظمات غير الحكومية الملكية من هذا الإجراء. ونتيجة لذلك، تتلقى المنظمات غير الحكومية الملكية تمويلًا أكبر من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تقدم الحكومة بعض الدعم إلى الجمعيات لتغطية جزء من تكاليفها التشغيلية الأساسية مثل الإيجار. تدعم وزارة التنمية الاجتماعية المنظمات الخيرية بمتوسط يبلغ 2 مليون دينار أردني (2.8 مليون دولار أمريكي) سنويًا في شكل منح مركزة على الحد من الفقر في المجتمعات. تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي الكثير من مشاريع منظمات المجتمع المدني وتساعد في تجهيز الجمعيات بأجهزة الحاسب الآلي، إلا أن التمويل المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لا يدعم برامج بناء القدرات. تستفيد المنظمات غير الحكومية الملكية من تمويل حكومي بمبالغ كبيرة. تتلقى ثلاثة منظمات غير حكومية ملكية تمويلًا من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنفيذ مشروع جيبوب الفقر.

تلقت منظمات المجتمع المدني – وخاصة الجمعيات الخيرية – بعض التبرعات من أشخاص أثرياء في عام 2012. على سبيل المثال، قام أحد نواب البرلمان بتقديم تبرعاً إلى أحد منظمات المجتمع المدني لبناء مدرسة وتوفير الأجهزة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. تتلقى المنظمات غير الحكومية الملكية تمويلًا أكبر من كلٍ من القطاع الخاص والعام مع سعي المتبرعين لموائمة أنفسهم مع المصالح الملكية.

تدعم الشركات المنظمات غير الحكومية الملكية بشكل أساسي التي تقوم بدورها بمنح هذه الأموال من الباطن إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى. لا تزال العلاقة بين القطاع الخاص والجمعيات الصغيرة ضعيفة للغاية.

لقد بنت بعض منظمات المجتمع المدني سمعة قوية ونجحت في تنويع مصادر تمويلها. واشتركت الكثير من منظمات المجتمع المدني الأكبر، مثل جمعية المركز الإسلامي، في توعية الأعضاء وهي لديها برامج تنموية نشطة في مجال العمل الخيري، إلا أن منظمات المجتمع المدني الصغيرة ليس لديها استراتيجيات لجمع التبرعات لتأمين الدعم المالي المحلي أو الأجنبي وتفتقر إلى القدرة على صياغة مقترحات المشاريع.

في حين أن منظمات المجتمع المدني مسموح لها قانوناً بتحصيل رسوماً مقابل خدماتها، فإن معظمها لا يقوم بذلك لأن المستفيدين منها لا يستطيعون الدفع. علاوةً على ذلك، تمنع سياسات بعض الوكالات المتبرعة منظمات المجتمع المدني من جمع الرسوم على المشاريع التي تمويلها. يُسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تجمع رسوم العضوية، لكن هذا يشكل مصدرًا محدودًا للدخل.

يتوقع من الجمعيات بشكل متزايد أن تظهر شفافيته المالية لأنهم يخضعون للتفتيش من جانب ديوان المحاسبة. أدى هذا إلى بعض التحسن في أنظمة الإدارة المالية في عام 2012، خاصة بين منظمات المجتمع المدني الأكبر.



المناصرة:

تواجه منظمات المجتمع المدني العديد من العقبات تحول دون اشتراكها في المناصرة وجهود الضغط لأن الجمعيات محظوره قانوناً من أن تشارك في الأنشطة السياسية أو أن يكون لديها أهداف سياسية. ومع ذلك، فإن مصطلح "الأنشطة السياسية" غير محدد لا في قانون الجمعيات ولا في قانون الأحزاب السياسية. علاوةً على ذلك، يفتقر المجتمع المدني بشكل عام إلى الثقة عند المشاركة مع الحكومة. تعتبر قنوات الاتصال بين المجتمع المدني والحكومة ضعيفة وتعتمد بشكل كبير على الوصول الفردي إلى ممثلي الحكومة.

على الرغم من العوائق، تزعم الشباب الأردني طوال عام 2012 مظاهرات تدعو إلى وضع نهاية إلى الفساد، فضلاً عن الزيادة المستمرة في تكلفة المعيشة. كان هناك حوار واضح بين الحركات الشعبية والسلطات المحلية - استمعت السلطات إلى المطالب وعملت على وضع الحلول بالتعاون مع كل المؤسسات المعنية. وفي النهاية، نتجت عن المظاهرات عملية إصلاح سياسي في عام 2012 شملت أثنين وأربعين تعديلاً دستورياً، وأحزاب سياسية جديدة، وقانون انتخابي جديد. قيّدت الأحكام القانونية الجديدة إمكانية قوانين الطوارئ واستخدام محاكم الأمن الوطني وانشأت محكمة دستورية ومفوضية انتخابات مستقلة وحظرت التعذيب من بين تغييرات أخرى كثيرة أدت إليها هذه الأحكام. أنشأت السلطات أيضاً آليات لمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية في المحافظات. على سبيل المثال، أنشأ مجلس الوزراء لجنة مكونة من تسع وزراء يجتمعون أسبوعياً لمناقشة تحديات الخطة التنموية وتحسين التنفيذ الذي ما يزال تحدياً.

عملت منظمات المجتمع المدني في حالات قليلة مع ممثلي الحكومة على وضع سياسات جديدة في عام 2012. على سبيل المثال، تضمن الفريق الوزاري المنوط به وضع مسودة لبرامج الفقر على مستوى الدولة وغيره من البرامج الاقتصادية - تضمن ممثلين من منظمات المجتمع المدني في إعداد خطة عمل لأحد المحافظات في جنوب المملكة. تتضمن النجاحات الأخرى تأثير منظمات المجتمع المدني في إنشاء المحكمة الدستورية في أكتوبر من عام 2012 ومشاركة منظمات مختلفة مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في مراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بقضايا المرأة قبل إقرارها من جانب المجلس التشريعي. ومع ذلك، بصفة عامة، يعتبر التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني غير كافياً، ولا يقوم ممثلو منظمات المجتمع المدني بدور فعال في وضع التشريعات. علاوةً على ذلك، فإن إدخال منظمات المجتمع المدني في جهود الحكومة يعتبر غير متناسق وغالباً ما يبدو مجرد أمر رمزي.

كان التخاطب بين منظمات المجتمع المدني والحكومة أفضل على مستوى البلديات والمحافظات. تم إنشاء مجلس استشاري في البلديات مثل بلدية مؤاب الجديدة لتحسين التخاطب بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فمن غير الواضح إذا ما كان هذا الجهد قد زاد من قنوات التخاطب ورفع من قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في الوزارات أم لا.

في عام 2012، قام ائتلاف اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة بعدة أنشطة لرفع الوعي حول قوانين القضاء على التمييز ضد المرأة وعمل اللجنة. وضع هذا الأساس لاتحاد المرأة الأردنية، وهي منظمة للمرأة الأردنية منذ فترة طويلة، أن تقدم تقريراً تقرير موازي للجنة اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2012.

قامت الجمعية الملكية لحماية الأحياء البحرية ببناء ائتلاف من الأفراد المعنيين والخبراء والمنظمات للحفاظ على حق الوصول إلى الشواطئ العامة في ساحل العقبة المعروف باسم حملة الشواطئ ليست للبيع. نجح هذا الائتلاف في تعديل الخطة الرئيسية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة للسماح بوصول الجمهور إلى الشواطئ.

تم تشكيل ائتلاف إنسان للمراجعة الدورية العالمية في ديسمبر من عام 2012 لإعداد تقرير للمراجعة الدولية العالمية الثانية ومتابعة المخاوف المثارة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الأردن. استفاد ائتلاف إنسان من الجهود المتعاونة لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين، فضلاً عن مجموعة واسعة من الخبراء في قضايا حقوق الإنسان. ركزت مبادرات أخرى على قوانين العمل وحقوق المرأة. قامت جمعية صدقة على سبيل المثال بتنظيم ورش عمل مع وزارة العمل لرفع الوعي بين الموظفين فيما يتعلق بحقوقهم في ظل قانون العمل، كما نظمت أيضاً مسيرة الوعي التي جمعت بين النشطاء ورجال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والموظفات لرفع الوعي بحقوق النساء في قطاع العمل. هدفت منظمات أخرى إلى المناصرة من أجل حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقات وإثبات الجنسية للأطفال المولودين من أمهات أردنيات متزوجات برجال غير أردنيين. وصلت هذه المبادرات ذروة نجاحها عندما تلقت الدعم الملكي أو الحكومي.



تقديم الخدمات:

تقدم منظمات المجتمع المدني في الأردن مجموعة واسعة من الخدمات. تعمل منظمات المجتمع المدني في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه وخدمات الطاقة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والتدريب على الوظائف للشباب. على سبيل المثال، يقدم المركز الإسلامي الخدمات التعليمية والعيادات الطبية والمنتجات والتدريب والخدمات للأسر الفقيرة، بينما تقدم جمعية المساعدة الصحية المواد الطبية والتطعيمات وخدمات تنظيم الأسرة والتثقيف الصحي. يقدم جزء أكبر من الجمعيات الخدمات الخيرية إلى الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقات. يعمل صندوق المعاقين على سبيل المثال مع الأشخاص ذوي الإعاقات والسكان المستضعفين لتحسين ظروفهم المعيشية وتعزيز الاحترام لكرامتهم وحقوقهم الأساسية. تعتبر المنظمات غير الحكومية الملكية من أكبر منظمات المجتمع المدني حجماً وأفضلها مواردًا في الأردن وتؤدي دوراً هاماً في تقديم الخدمات لكل من المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في العمل مع اللاجئين السوريين في الأردن على الرغم من أن هذا يتطلب الحصول على تصاريح من كيانات حكومية مختلفة. في أثناء عام 2012، نسقت منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات للاجئين جهودها بشكل متزايد.

غالباً ما تستجيب منظمات المجتمع المدني الموجودة خارج المدن الرئيسية بشكل أفضل لاحتياجات المجتمعات وذلك بسبب معرفتها المحلية المباشرة بالظروف والديناميات المحلية. لا تتمكن منظمات المجتمع المدني في المعتاد من استرجاع تكاليف خدماتها عن طريق تحصيل الرسوم.

تقدم الحكومة الدعم إلى بعض الجمعيات. كما أوضحنا أعلاه، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية المنح إلى المنظمات الخيرية التي تركز على الحد من الفقر في المجتمعات. في عام 2012، قدمت بلدية عمان الدعم إلى مبادرة عمان أنظف مدينة عربية وغيرها من المنظمات، كما أمدت الحكومة أيضاً منظمات المجتمع المدني بالدعم الاستشاري الفني، والمساعدة في بناء القدرات، والدعم المالي المحدود لتغطية الاحتياجات الأساسية، والإشراف التنظيمي الكلي.



البنية التحتية:

تؤدي العديد من المنظمات غير الحكومية الملكية دور مراكز الموارد لمنظمات المجتمع المدني الأخرى حيث تقدم إليها المنح من الباطن، وتقدم لها الدعم في بناء القدرات والتشبيك. هناك العديد من المنظمات المانحة في الأردن لكن تمويلهم ينبع بشكل عام من الحكومة أو المانحين الدوليين. تقدم المنظمات غير الحكومية الملكية بشكل متكرر منح من الباطن إلى منظمات المجتمع المدني المحلية وعلى الأخص من خلال برنامج جيوب الفقر. على سبيل المثال، تقدم مؤسسة نهر الأردن المنح إلى الكثير من الجمعيات والكيانات المحلية في جيوب الفقر في منطقة وادي الأردن لرفع مستوى المعيشة وتمكين الناس من تأسيس مشاريع صغيرة. تقدم منظمات مجتمع مدني أخرى أيضاً المنح من الباطن من الأموال التي يتم جمعها محلياً ومن أمثال ذلك جمعية المركز الإسلامي.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بالوصول إلى التدريب على المراقبة والتقييم وإدارة المشاريع وإدارة الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي والمناصرة من بين موضوعات أخرى. في عام 2012، نجح مشروع برنامج المجتمع المدني في تأهيل المتدربين الذين سعوا إلى العمل في دول مجاورة.

يحدث التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني في أضيق الحدود وهناك القليل من الشبكات والمنظمات مكرسة لتسهيل تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن توجه المانحين نحو ترتيب أولويات الشراكة قد شجع منظمات المجتمع المدني على العمل بشكل تعاوني في عام 2012. على سبيل المثال، رحب الائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات الأردنية بمشاركة مجموعات أخرى تركز على الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في جهودها المعنية بمراقبة الانتخابات. قام التحالف المكون من 150 منظمة مجتمع مدني بتدريب 4,000 فرد على مراقبة صناديق الاقتراع في يوم الانتخاب و350 آخرين على مراقبة المراحل الأخرى للعملية الانتخابية.

يحتفظ سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية بقاعدة بيانات تحتوي على معلومات حول الجمعيات، بما في ذلك برامجها وأنشطتها. تمكّن قاعدة البيانات الحكومة والقطاع الخاص والتطوعي من تحديد الأولويات القومية وتقييمها، والمبادرات التنموية، وفرص التشبيك.

أصبحت الشراكات عبر القطاعات أكثر شيوعاً. تفضل الشركات متعددة الجنسيات أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية الملكية من أجل تطوير صلاتها بالأسرة المالكة. تنطوي هذه الشراكات عادةً على توفير الدعم المالي جنباً إلى جنب مع بعض دعم بناء القدرات. ومع ذلك، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ينمو في الأردن. تهدف منظمة مراقبة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن CSR Watch، وهي برنامج على الإنترنت قائم على أصحاب المصلحة - تهدف إلى تعزيز ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات عن طريق نشر المعرفة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتنسيق الائتلافات العامة من أجل مناصرة المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر كل القطاعات في الأردن. إن منظمات المجتمع المدني التي تركز على التدريب على مهارات التوظيف، ومن أمثلة ذلك المؤسسة الأردنية للتعليم المهني، قد شجعت الشراكات مع الشركات التي تقدم الدعم التدريبي وتوظف المتخرجين من البرامج التدريبية. قامت الشراكة العالمية لتوظيف الشباب، التي تجري الأبحاث على مناهج توظيف الشباب وتنشرها، باستضافة مؤتمراً في فبراير من عام 2012 جمع أكثر من 400 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني، والحكومة، وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين، كما جمع مؤتمراً آخر في يونيو من عام 2012 بين الخبراء من القطاع العام والخاص والمدني لمناقشة التحديات والفرص والقيود المتعلقة بإصلاحات المشتريات الحكومية.



الصورة العامة:

استفادت أنشطة منظمات المجتمع المدني من التغطية الإعلامية في عام 2012 أكثر من عام 2011. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الإعلام لا يحلل إنجازات منظمات المجتمع المدني إلا نادراً، بل يقوم بدلاً من ذلك بإعداد التقارير عن فعاليات منظمات المجتمع المدني. طوال عام 2012، كانت تغطية الحركات الشعبية ضعيفة في وسائل الإعلام العامة في حين كانت التغطية من وسائل الإعلام الخاصة من جانب قناة رؤية وجوسات أكثر شمولاً وحيادية. هناك حاجة لمزيد من التغطية الإعلامية المتخصصة من جانب الصحفيين الذين يفهمون المجتمع المدني ويتفاعلون معه. عادةً ما تستقطب المنظمات غير الحكومية الملكية وغيرها من المبادرات التي تحظى برعاية الحكومة اهتماماً أكبر من منظمات المجتمع المدني الأخرى سواءً من الإعلام العام أو الخاص.

تعمل منظمات المجتمع المدني عادةً في تنسيق مع الإعلام للترويج لأنشطتها. في ربيع عام 2012، رافق أعضاء من وسائل الإعلام وفد المجتمع المدني إلى جينيف، وسويسرا لتقديم تقرير موازي للجنة اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، كما لعب الإعلام دوراً فعالاً في زيادة بروز حملة الشواطئ ليست للبيع في العقب.

تطلق الجمعيات مواقع إلكترونية عادةً وتحافظ على وجودها في الإعلام الاجتماعي لتعزيز تبادل المعلومات مع الهيئات المؤسسة وللمساهمة في تسويق جهودها.

مؤخراً، دخلت الثقة العامة في منظمات المجتمع المدني قيد المراجعة، وعلى وجه الخصوص قيام الجمهور بحسابات منظمات المجتمع المدني من خلال الإعلام الاجتماعي. إن الأخبار عن تلقي مؤسسة ما لتمويل كبير من الحكومة أو مباشرة من أحد المانحين الأجانب تميل إلى إثارة الجدل لأن الجمهور لا يعتقد أن هذه الأموال تصل إلى المستوى الشعبي المفترض أنه أكثر المستويات احتياجاً إليها.

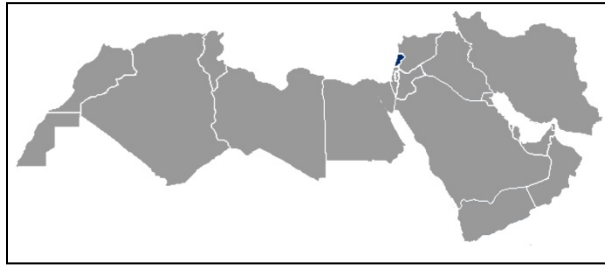
نظراً لأن معرفة منظمات المجتمع المدني بالقطاع الخاص ينحصر في أضيق الحدود، فإن الخلاف يستمر بين القطاعين. ومع ذلك، ففي عام 2012، أظهر القطاع الخاص اعترافاً متزايداً بأهمية المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن فوائد العمل الخيري من حيث الخصومات الضريبية وفرصة زيادة الأسواق. لقد أظهرت بعض الشركات الضخمة مثل كوكاكولا وبيبيسي وأراميكس، فضلاً عن شركات أدوية مختلفة وبنوك - أظهرت رغبتها في العمل مع منظمات المجتمع المدني. في حين أنه من الناحية التاريخية اعتقد القطاع الخاص أن منظمات المجتمع المدني لم تستحق التبرعات، فإن مصادقية وإنجازات منظمات مثل مركز الملك حسين للسرطان وتكية أم علي قد حولت منظور القطاع الخاص. على سبيل المثال، قدمت أسواق كارفور دعماً كبيراً لحملة قروش الخير التي دعمت مؤسسة الملك حسين للسرطان.

لبنان

متطورة	استدامة منظمات المجتمع المدني:
متطورة	البيئة القانونية:
متطورة	القدرة التنظيمية:
متطورة	السلامة المالية:
متطورة	المناصرة:
متطورة	تقدم الخدمات:
متطورة	البنية التحتية:
متطورة	الصورة العامة

متطورة

استدامة منظمات المجتمع المدني:



رغم مرور عقدين على الحرب الأهلية (1975-1990) التي انتهت باتفاقية الطائف، لا تزال لبنان تواجه صراعات داخلية لم تُحل بعد. لقد تسببت الديناميات الإقليمية – جنبًا إلى جنب مع التوترات الداخلية المعتمدة على الاختلافات الدينية – تسببت تاريخيًا في العنف الداخلي. لا تزال الهوية الدينية تحدد السياسة كذلك. وبناءً عليه، يحكم توزيع السلع والخدمات العامة في كل الأحوال تقريبًا الطوائف المذهبية التي تمتلك غالبية السلطة في الحكومة بما في ذلك توزيع الوزارات الرئيسية.

تتميز لبنان بالكثير من العناصر غير المستقرة الشبيهة بتلك التي حركت الربيع العربي في عام 2011. تتضمن هذه جيوب الفقر المدقع حول المناطق الحضرية، والفوارق الإقليمية الفرعية وعدم المساواة، وزيادة البطالة لدى الشباب، وفوق كل هذا، عدم الاستقرار السياسي الناتج عن المخاطر الأمنية الدائمة. علاوةً على ذلك، لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين تتردد من وقت لآخر. ومع ذلك، فإن الخطر الأكثر إلحاحًا التي يواجهها البلاد هو إمكانية امتداد الصراع في سوريا إلى لبنان. يصبح هذا مثير للقلق بشكل خاص عندما نعلم أن الجانب الطائفي للصراع السوري يمكن أن يهدد بقلب الموازين في المجتمع اللبناني. في نهاية عام 2012، تلقت لبنان 370,000 لاجئ سوري مسجلين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وقد دخل عدد مماثل من السوريين الفارين أيضًا إلى الأراضي اللبنانية بدون تسجيل أنفسهم كلاجئين. في أواخر عام 2012، بدأت التوتر يتزايد بين اللبنانيين واللاجئين السوريين، إلا أن التطور الأهم هو الحوادث المتزايدة على الحدود.

من الناحية التاريخية، عبر كل صراعات لبنان، كانت منظمات المجتمع المدني هي مصدر الاستقرار في البلاد، خاصة عندما يأتي الأمر إلى تقديم الخدمات التي هي في الأساس من مسؤولية الحكومة. تعتمد منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي والمحلي لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات في المناطق النائية والحضرية. في عام 2012، تعاونت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد لتعزيز تأثيرها. تفوقت منظمات المجتمع المدني في الكثير من النواحي مثل البيئة والزراعة والتنمية الريفية والحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية وبناء القدرات. ومع ذلك، فإن معظم الجهود التي بُدلت في عام 2012 ركزت على العمل الإغاثي لدعم اللاجئين السوريين الذين يسكنون شمال لبنان، والبقاع، وجيوب الفقر في بيروت وجبل لبنان.

لا توجد هناك بيانات موثوقة عن حجم منظمات المجتمع المدني في لبنان. استنتجت أحد التقييمات التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية

حقائق البلد

العاصمة: بيروت

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 4,140,289 نسمة
(إحصائية يوليو 2012)

إجمالي الناتج المحلي
الإجمالي للفرد (تعادل القيمة
الشرائعية): 15,900 دولار
(إحصائية 2012)

مؤشر التنمية البشرية: 74
(2012)

الدولية في عام 2011 وجود حوالي 5,000 منظمة مجتمع مدني، بينما يشير المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية وهو مراقب قانون المنظمات غير الحكومية إلى أنه هناك "ما لا يقل عن 6,000" منظمة. في الوقت نفسه، في بيانات بثت على التلفاز، قدر مسؤولو قوات الأمن الداخلي عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة بما يصل إلى حوالي 16,300. يدعى بعض خبراء منظمات المجتمع المدني أن عدد منظمات المجتمع المدني يتجاوز 30,000 منظمة.



البيئة القانونية:

لا يزال قانون الجمعيات التعاونية رقم 1909/1325 هو الذي يحكم منظمات المجتمع المدني وهو القانون المعروف أيضاً باسم قانون الجمعيات الذي تم إنشاؤه في ظل الحكم العثماني وتم تعديله في عام 2006. يعتبر تسجيل منظمات المجتمع المدني أمراً سهلاً حيث لا يتطلب إلا إشعاراً إلى وزارة الداخلية. لا تمتلك الدولة السلطة لرفض تسجيل منظمات المجتمع المدني. على الرغم من ذلك، أفادت تقارير في عام 2012 أن الدولة سحبت وثائق التسجيل الرسمي بشكل غير قانوني من أحد منظمات المجتمع المدني المناوئة للفساد. يطلب من مجموعات الكشافة والنوادي والجمعيات التعاونية والاتحادات ومدارس الرعاية الخاصة ومراكز الصحة العامة أن تخضع لعمليات تسجيل إضافية مع الوزارات المعنية.

نظراً لأن القانون لا ينص على الكثير من المتطلبات الإدارية الداخلية، فهو يسمح بممارسات إدارية غير سليمة. على سبيل المثال، في الوقت الذي ترسل فيه منظمات المجتمع المدني بيانات الدخل إلى وزارة الداخلية، فإن الوزارة ليس لديها الوسائل التي تمكنها من التحقق من المعلومات أو مراقبة الإدارة المالية للمنظمات. يتم حل منظمات المجتمع المدني في الحالات التي يكون فيها الأمن الوطني مهدداً، وهي أرضية غامضة يمكن أن تسمح بسوء الاستخدام من جانب الدولة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تأمر بحل منظمات المجتمع المدني إلا نادراً.

باستثناء الجمعيات التعاونية، فإن إيرادات منظمات المجتمع المدني، وحتى الدخل العائد من بيع السلع والخدمات معفى من الضرائب. يُسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تنافس للحصول على عقود حكومية على المستويين المحلي والمركزي. لا يتلقى المانحون من الأفراد والشركات خصومات ضريبية مقابل تبرعاتهم لمنظمات المجتمع المدني، مما يثبط من مشاركتهم في العمل الخيري.

يعتبر المحامون اللبنانيون بشكل عام على دراية بقانون منظمات المجتمع المدني نظراً لبساطته. ومع ذلك، فإن هناك القليل من المحامين المتخصصي في القضايا القانونية لمنظمات المجتمع المدني. يتعلم أصحاب المصلحة عادةً المتطلبات القانونية ويعالجونها بدون استشارة مختصين قانونيين.



القدرة التنظيمية:

وَد الصراع السوري تدفق كبير للاجئين إلى لبنان مما كان له أشد الأثر على قطاع منظمات المجتمع المدني. أولاً، حثت أزمة اللاجئين منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على أعمال الإغاثة الطارئة وتأجيل المشاريع التنموية. ثانياً، تحولت أموال المانحين بشكل كبير لتخفيف أزمة اللاجئين، مما أدى إلى تأجيل أو إلغاء برامج الخدمات التنموية والاجتماعية التي كانت تمول من قبل. ثالثاً، زاد التوظيف في قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل هائل للاستجابة إلى الاحتياجات الإغاثية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الموظفون الاجتماعيون المهرة يسعون إلى التوظيف في المنظمات الدولية التي تقدم رواتب ومزايا.

تسعى معظم منظمات المجتمع المدني النشيطة إلى بناء دوائر شعبية لتقديم كلاً من الدعم والتمويل. ومع ذلك، فإن الشعب اللبناني بشكل عام غير متحفز إلا للدعم أو المشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل مصالح طائفية ضيقة مثل العائلة أو الانتماء الديني أو الروابط الإقليمية والقبلية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح منظمات المجتمع المدني معتمدة على رعاية الأسر المؤثرة أو المصالح السياسية.

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي أداة أكثر توظيفاً في القطاع، خاصة من جانب منظمات المجتمع المدني النشيطة جداً. في خلال العامين الماضيين، ركزت الكثير من برامج بناء القدرات المقدمة من جانب مانحين دوليين على تحسين التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن نفس المانحين الدوليين يغيرون من أولوياتهم التمويلية لعكس أجنداتهم المحددة، مما يدفع منظمات المجتمع المدني إلى الحيد عن أهدافهم الاستراتيجية والعمل في مجالات مختلفة للوصول إلى التمويل.

تميل منظمات المجتمع المدني إلى امتلاك ممارسات حكم متدنية وتفقر إلى المحاسبة والشفافية. على الورق، تمتلك منظمات المجتمع المدني بشكل عام هياكل إدارية واضحة، بما في ذلك تقسيم للمسئوليات بين مجلس الإدارة والموظفين، لكن هذه التقسيمات لا تنفذ في الواقع.

نظرًا لنقص التمويل والاتجاه المترتب على ذلك نحو التحول عن الخطط الاستراتيجية، تتجنب منظمات المجتمع المدني توظيف موظفين بدوام كامل وتعتمد بدلاً من ذلك على الموظفين بدوام جزئي وعلى المستشارين. لقد تراجعت ثقافة التطوع بشكل كبير منذ الحرب الأهلية اللبنانية. لا يقدم التطوع موارد بشرية كافية يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج ولا تعتمد منظمات المجتمع المدني على المتطوعين إلا القليل.

تستخدم منظمات المجتمع المدني جزء من التمويل الممنوح للحصول على معدات مكاتب أساسية عصرية مثل معدات الاتصال وأجهزة الحاسب الآلي والبرامج والدخول على الإنترنت والإلكترونيات.



السلامة المالية:

في الوقت الذي تحاول فيه منظمات المجتمع المدني تنويع مصادر تمويلها لتستمر في العمل، فإن معظم تمويل القطاع يأتي من المانحين الدوليين. وهذا الموقف لا يجعل منظمات المجتمع المدني ضعيفة جدًا من الناحية المالية فحسب، ولكنه يؤثر على قدرتهم على تحقيق أهداف مستقلة عن أجدات المانحين. في عام 2012، تم تحويل التمويل الرئيسي للمانحين إلى دعم اللاجئين وإغاثتهم، مما أجبر منظمات المجتمع المدني على إعادة توجيه برامجهم لمساعدة اللاجئين أو أدى إلى تقليل عدد الموظفين في ضوء ميزانياتهم المتناقصة.

تتلقى أيضًا منظمات المجتمع المدني دخلًا من المشاركة مع الحكومة والمنظمات الدولية من خلال عقود التنمية الاقتصادية الاجتماعية لتنفيذ الخدمات. على سبيل المثال، تعاقدت وزارة الصحة العامة مع جمعية الشباب المسيحيين لتقديم الأدوية للأمراض المزمنة لأكثر من 400 مستوصف في جميع أنحاء لبنان. تنفذ منظمات المجتمع المدني المشاريع بصورة روتينية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي في جميع أنحاء البلاد.

تعتمد بعض منظمات المجتمع المدني – وبشكل أساسي المنظمات الصغيرة التي تناصر من أجل بعض القضايا أو المنظمات ذات الانتماء الديني التي تخدم مجتمعاتها المحددة – تعتمد بشكل كامل على التمويل المحلي والمتطوعين. تجمع المنظمات الإسلامية كم كبير من الأموال المحلية أثناء رمضان عندما تكون الزكاة في أوجها نظرًا للالتزامات الدينية. ومع ذلك، فإن معظم منظمات المجتمع المدني تجد أن التمويلات المحلية نادرة ولا يمكن الاعتماد عليها. يبقى العمل الخيري للشركات محدودًا ولا يصل إليه إلا مجموعة ضيقة من منظمات المجتمع المدني.

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تحاول أن تغرس نواة من الداعمين الماليين المخلصين والمشاركة في برامج تنمية العمل الخيري، فإن هذه الجهود لا تدر إلا القليل من الدخل. نادرًا ما تعتبر رسوم العضوية والدخل المكتسب من السلع والخدمات أو تأجير الأصول مصدرًا هامًا للإيرادات.

تفهم منظمات المجتمع المدني أهمية أنظمة الإدارة المالية السليمة، ومعظمها لديه موظفين إداريين لإدارة تمويل المشاريع وتلبية معايير إعداد التقارير الدولية كما هو مطلوب من جانب المدققين الخارجيين. ومع ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الشفافية في ترتيب الأولويات والمسائلة أو تفشل في تحقيق ذلك. تميل منظمات المجتمع المدني التي تتلقى المزيد من التمويل المحلي إلى إظهار المزيد من الشفافية والمحاسبة لتجنب فقدان الأنصار المحليين.



المناصرة:

تمتلك منظمات المجتمع المدني خطوط اتصالات قوية مع مسؤولي الحكومة المحلية والمركزية استنادًا إلى الانتماءات الإقليمية والدينية والعصبية التي تسود المجتمع اللبناني. ومع ذلك، يعتمد التعاود في الأغلب على العلاقات الشخصية، ولا يوجد هناك آليات تعاون مؤسسية كافية. تكون المشاريع المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة صغيرة الحجم بشكل عام ولا تتخطى تلك المشاريع الصغيرة.

على الرغم من أن قلة من حملات المناصرة في عام 2012 هي التي أفضت إلى تغييرات قانونية أو سياسية، فإن الكثير من هذه الحملات لا يزال يعتبر ناجحًا نظرًا إلى المستويات الواسعة من الدعم التي اجتذبتها. على سبيل المثال، أدت حملة إنهاء نظام الكفالة وشروطه الشبيهة بالاسترقاق للعمال الداخليين إلى رفع الوعي وتغيير التوجهات حول هذا النظام. وأدت حملة ضد العنف المبني على النوع أيضًا إلى جذب مناصرة العديد من منظمات المجتمع المدني والرأي العام. نظمت منظمات المجتمع المدني اعتصامات وحملات إعلامية لدعم حق النساء المتزوجات بأجانب في الحصول على الجنسية اللبنانية لأنبائهن. حققت أحد الحملات إصلاحًا قانونيًا: نجحت منظمات المجتمع المدني وغيرها من المناصرين في حظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة، ودخل الحظر حيز التنفيذ في سبتمبر من عام 2012.

على المستوى المحلي، ضغطت منظمات المجتمع المدني على السلطات في بيروت لفتح حديقة مغلقة للجمهور. وعلى الرغم من أن هذا الهدف لم يتحقق في عام 2012، فقد جذبت هذه الجهود الكثير من الاهتمام العام والإعلامي وأثارت أسئلة حول حق كل المواطنين في الوصول إلى الأماكن العامة ورفعت الوعي بهذا الأمر.

لا تستطيع منظمات المجتمع المدني حاليًا المشاركة بشكل كبير في صنع القرار التشريعي. ومع ذلك، تضمن بعض الآليات حضور ممثلين من منظمات المجتمع المدني عند اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتقدم بطلب القيام بدور مراقبين في اجتماعات اللجنة البرلمانية، مما يزودهم بفرصة لتوليد التغطية الإعلامية والاهتمام العام للضغط على نواب البرلمان.

تفهم منظمات المجتمع المدني الحاجة للمناصرة من أجل تحقيق إطار قانوني وتنظيمي لدعم فعالية واستدامة القطاع. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك جهود مادية في القطاع لإصلاح الإطار القانوني في عام 2012.



تقديم الخدمات:

تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات في مجالات يندر فيها الحضور الحكومي، مثل الصحة والتعليم والإسكان والمياه والطاقة والإغاثة والتنمية الاقتصادية ورفع الوعي بالحقوق والتدريب المهني، كما تشترك منظمات المجتمع المدني أيضًا في مشاريع حماية البيئة مدعومة بحضور حكومي على استحياء في هذا المجال.

يتمتع الخبراء في قطاع منظمات المجتمع المدني برؤى متباينة حول ما إذا كانت الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات وأولويات دوائريهم ومجتمعاتهم أم لا. يشعر البعض أن هذه الخدمات عكس ذلك، بينما يقول البعض الآخر أن معظم منظمات المجتمع المدني لا تجري تقييم للاحتياجات وأنها غير قادرة على تحليل المتطلبات الخاصة بمجتمعاتهم. غالبًا ما تغير منظمات المجتمع المدني من أنشطتها لتنماشى مع أولويات المانحين التي قد لا تعكس أولويات تلك المجتمعات التي تخدمها الجمعيات. وحتى هذا الاتجاه قد أعلن عنه بشكل أكثر وضوحًا في عام 2012 عندما غير تدفق اللاجئين السوريين من أولويات التمويل للمانحين الدوليين والوطنيين، مما أدى إلى تقليل الخدمات المنتظمة لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير لصالح احتياجات اللاجئين.

تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات إلى قاعدة عريضة من الدوائر ويتوقف هذا على جهود التوعية والحضور الجغرافي والانتماءات الدينية والإقليمية. تقوم منظمات المجتمع المدني بانتظام بتوفير المنشورات وورش العمل والتحليل الخبير على أعلى مستوى على الرغم من أن هذا التحليل لم يصل إلى المستوى الاحترافي بعد.

إن معظم منظمات المجتمع المدني غير قادرة على تحليل أو فهم السوق المناسب لسلعهم وخدماتهم. وبالتالي، يكون استرداد تكلفة السلع والخدمات والمدفوعات من المستفيدين منخفضًا.

تعترف الحكومة والسلطات المحلية من حيث المبدأ بالقيمة المضافة للخدمات المقدمة بواسطة منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن الشراكات بين السلطات ومنظمات المجتمع المدني عادةً ما تكون محدودة بالتحالفات المؤقتة لمشاريع محددة. علاوةً على ذلك، تصدر الحكومة في المعتاد منحًا وعودًا لمنظمات المجتمع المدني التي تشترك في روابط إقليمية أو دينية مع الوزير المعني.



البنية التحتية:

لقد تم تأسيس عدد من منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد لمنظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن هذه المراكز لم تحقق هذه المراكز حتى الآن تأثيرًا ملموسًا على قطاع منظمات المجتمع المدني ولا تزال منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد غير قادرة على الوصول بشكل كافي إلى هذه المصادر وغيرها من مصادر المعلومات والتقنية والتدريب. تقع معظم المراكز في بيروت وتستمر في العمل عن طريق تحصيل الرسوم مقابل خدماتها. لا تستطيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المناطق النائية من الوصول إلى هذه الموارد وتبقى على غير دراية بها. تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل أقل وأقل على خدمات منظمات الدعم الوسيطة نظرًا لقلة التمويل الذي يثبط الاستمرارية المالية لمنظمات الدعم الوسيطة. علاوةً على ذلك، أدى الدور المتناقص لمنظمات الدعم الوسيطة إلى تدهور جودة التدريب والمواد المعلوماتية المتاحة لهذا القطاع. ومع ذلك، لا تزال منظمات الدعم الوسيطة توفر أنظمة هامة لتبادل المعلومات.

تقوم منظمات الدعم الوسيطة أيضًا بمنح التمويل من المؤسسات الأكاديمية، والمواطنين الأثرياء، والمؤسسات المحلية، والمانحين الدوليين. ومع ذلك، فلا يغطي مستوى المنح الاحتياجات التمويلية للقطاع، ويتم توزيع المنح طبقًا للانتماءات السياسية والدينية والإقليمية.

تقوم الأنظمة الإلكترونية عن طريق الإنترنت، مثل موقع dallel-madani.org (الدليل المدني)، بتزويد منظمات المجتمع المدني بخدمات مثل تبادل المعلومات، وإحالات الوظائف، والترويج للمشاريع، وتشغيل الموظفين، والمتدربين، والمتطوعين. وبصرف النظر عن هذه الأنظمة الإلكترونية على الإنترنت، فإن تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني ليست متناسقة وتتفاوت بين المجالات المختلفة. على سبيل المثال، تمتلك قطاعات الصحة والإغاثة بيئة تعاونية وتشارك دراسات خبيرة في حين أن قطاع التنمية لا يظهر تعاوناً أو يشارك المعلومات بين أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى تكرار الأنشطة والتحليلات في مجالات معينة.

المواد التدريبية متاحة بالعربية والفرنسية والإنجليزية. يقوم متدربون متخصصون وشركات بتقديم التدريب المتقدم في كل النواحي الإدارية مثل الإدارة الاستراتيجية، والمحاسبة، والإدارة المالية، وجمع التبرعات، وإدارة المتطوعين، والتنمية الواسعة. ومع ذلك، فإن هذه التدريبات تقع بعيداً عن تناول منظمات المجتمع المدني في المناطق النائية من البلاد، ولا تستطيع الكثير من منظمات المجتمع المدني تحمل تكلفة هذه التدريبات.

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني على وعي بالفوائد الممكنة من الشراكات عبر القطاعات، فإن هذه الشراكات بوجه عام إما تُفرض من جانب المانحين، أو يتم إنشاؤها بدون اتفاق حقيقي حول الأهداف والرؤية طويلة المدى. في عام 2012، بدأ مشروع بناء التحالفات من أجل التقدم المحلي والتنمية والاستثمار، والممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بدأ في دعم المشاريع المجتمعية الصغيرة في شراكة مع البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاعات الخاصة المحلية.



الصورة العامة:

تتمتع منظمات المجتمع المدني في لبنان بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والوطني، ولا تدفع منظمات المجتمع المدني في المعتاد مقابل لهذه التغطية. إن التغطية الإعلامية المتزايدة لأخبار منظمات المجتمع المدني وأنشطتها وقضاياها ومهامها ورؤاها ترسم الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. لقد أصبحت وسائل الإعلام شريكاً جوهرياً لبروز المنظمات ونشر المعلومات وجمع التبرعات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانتماءات السياسية والدينية لوسائل الإعلام لا تزال أحد العوامل المؤثرة في تغطيتها.

تدرك منظمات المجتمع المدني أهمية الترويج لأنفسهم ولأنشطتهم. وبالتالي يقوم الكثير بتشغيل مختصين إعلاميين لنشر أنشطة الجمعيات وإنجازاتها على وسائل الإعلام الاجتماعي ولعمل علاقات مع الصحفيين لتشجيع الإعلام الإيجابي.

بوجه عام، يعتبر التصور العام لمنظمات المجتمع المدني إيجابياً جداً. ومع ذلك، تنظر المجتمعات المحلية أحياناً إلى عمال الإغاثة على أنهم مخبرين أو جواسيس أو لصوص يوجهون التمويل لأغراضهم الخاصة. على الرغم من أن المجتمعات لها علاقات إيجابية مع منظمات المجتمع المدني وتدعم أنشطتهم وتدخلاتهم، فإنها لا تزال تتصل بمنظمات المجتمع المدني بمجرد كونها منظمات خيرية تقدم الخدمات بدلاً من اعتبارهم شركاء في بناء المجتمع. في عام 2012، تدهورت الصورة العامة للمنظمات الوطنية والدولية إلى حد ما عندما عجزت عن توفير الاحتياجات الضرورية أثناء أزمة اللاجئين السوريين.

يعتبر القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الكبيرة والصغيرة، منظمات المجتمع المدني على أنها ممثلين موثوقين للاحتياجات الاجتماعية والاهتمامات السياسية. تقدم الشركات الدعم على حسب قدراتهم. على الجانب الآخر، ينظر المسؤولون الحكوميون إلى منظمات المجتمع المدني على أنها وسائل للتخاطب مع المجتمعات المحلية وتلقي التأييد السياسي. تواجه منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناصرة صعوبات في صياغة الشراكات مع الحكومة.

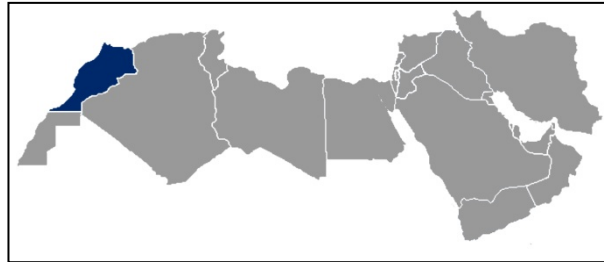
تتبنى منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد مدونات السلوك لتظهر المسائلة والشفافية من أجل جذب التمويل، كما تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة أيضاً تقارير سنوية لتظهر الشفافية وتعزز الرؤية التنظيمية.

المغرب

متطورة	استدامة منظمات المجتمع المدني:
متطورة	البيئة القانونية:
معاقة	القدرة التنظيمية:
معاقة	السلام المالية:
متطورة	المناصرة:
متطورة	تقديم الخدمات:
متطورة	البنية التحتية:
متطورة	الصورة العامة:



استدامة منظمات المجتمع المدني:



مثل دستور عام 2011 نقطة تحول في عملية بناء دور القانون وتقوية المؤسسات الديمقراطية في المغرب. يهدف الدستور الجديد إلى تعزيز مجتمع متماسك مبني على مباديء المشاركة والتعددية والحكم الرشيد.

ومع ذلك، فإن الموقف السياسي في المغرب لم يكن مستقرًا في عام 2012 في أعقاب تنصيب حكومة جديدة في عام 2011، وهو تغيير أسس في وسط التحولات السياسية الأكبر للربيع العربي. إن التعديلات الناتجة عن الإطارة القانوني، وآليات حقوق الإنسان، والحريات قد أثبتت عدم كفايتها خاصة من ناحية التنفيذ. على سبيل المثال، على الرغم من الجدول الدائر حول الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، تم اعتقال العديد من الصحفيين بسبب عملهم، ومن أمثلة هؤلاء رشيد النيني، رئيس تحرير صحيفة العربي المسائي اليومية، الذي ظل يقضي عقوبة بالسجن في عام 2012 على "الخرق الأمني" بعد نشره مقالات تندد بفساد العديد من الشخصيات العامة، ومعني الراب لحقود الذي حُكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة لنشره أغنية على الإنترنت تندد بالفساد وسوء المعاملة من قبل الشرطة.

حقائق البلد

العاصمة: الرباط

نوع الحكم: ملكي دستوري

السكان: 32,309,239 نسمة (إحصائية يوليو 2012)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 5,300 (إحصائية 2012)

مؤشر التنمية البشرية: 129 (2012)

في عام 2012، بدأت أحكام مختلفة في الدستور الجديد تتناول الإصلاح الضريبي والإصلاح القضائي وحقوق المرأة والعديد من القضايا الأخرى تدخل حيز التنفيذ. حاولت منظمات المجتمع المدني بدء المناقشات وتسهيلها عن طريق استخدام جهات نظر بديلة، مما أعطى للمجتمعات المحلية صوتًا، وناقش الدور الدستوري لمنظمات المجتمع المدني. أطلقت خمسمائة منظمة مجتمع مدني حملة نداء الرباط للترويج للديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان.

يتوقع من قطاع منظمات المجتمع المدني أن يلعب دورًا هامًا في التنمية الديمقراطية، وبالتحديد في تشجيع المحاسبة المتزايدة للدولة وتشجيع المواطنة والوعي بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، لا تزال استدامة منظمات المجتمع المدني محدودة بالإطار القانوني الضعيف، والقدرات التنظيمية المحدودة، والوصول غير المحدود إلى الموارد.

طبقًا للجنة العليا لدراسات التخطيط الوطني والمؤسسات غير الربحية، فإن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في الأردن زادت من 4,771 منظمة في عام 2007 إلى 51,637 منظمة في عام 2008. طبقًا لوزارة الداخلية، وصل عدد منظمات المجتمع المدني إلى 90,000 في عام 2012. تعتبر منطقة سوس ماسة درعة موطنًا لأكثر عدد من الجمعيات يليها مناطق حول مراكش والدار البيضاء والرباط.

وأورينتال. تعمل القليل من منظمات المجتمع المدني على قضايا حقوق الإنسان مثل المساواة بين النوع الاجتماعي وإدراج الجماعات المهمشة.



البيئة القانونية:

لم يتغير الإطار القانوني الحاكم لمنظمات المجتمع المدني في المغرب بشكل كبير في عام 2012 على الرغم من أنه يبني بشكل متزايد حول مفهوم حرية تكوين الجمعيات كما هو معترف به في ظهير الحريات المدنية في عام 1958 وصيغته المنقحة في عام 2002. تتضمن قوانين التنفيذ مرسوم حول حرية تأسيس الجمعيات لعام 1958، بصيغته المعدلة في عام 2002، ومرسوم 2005 لتنفيذ مرسوم تأسيس الجمعيات.

في حين أن القانون لا يضع قيودًا كبيرة على إنشاء الجمعيات، فمن الناحية العملية – خاصة على المستوى المحلي في المجتمعات المهمشة – غالبًا ما تعوق السلطات من إنشاء هذه الجمعيات. على سبيل المثال، يلزم المرسوم الخاص بحق تأسيس الجمعيات، المعدل في عام 2002، الدولة بتقديم "إيصال" تفويض مؤقت للجمعيات بينما يتم مراجعة طلبهم للتأكد من حالته القانونية. يجب تقديم التفويض الرسمي فيما لا يزيد عن ستين يومًا بعد أن تعلن الجمعية وجودها. إذا أخفقت الدولة في عمل هذا، يبقى للجمعية الحق في العمل وفقًا لتشريعاتها الداخلية. تخضع التعديلات اللاحقة للتشريعات إلى بعض الإجراءات. نظرًا لنقص المعلومات على المستوى المحلي، لا تكون الجمعيات واضحة في الغالب حول الوقت الذي تصبح فيه مؤسسة بصورة قانونية. غالبًا ما تستغل السلطات المحلية سوء الفهم هذا عن طريق عدم إصدار إيصالات مؤقتة، مما يسمح لهم بعدم إصدار إيصالات رسمية في خلال ستين يومًا. علاوةً على ذلك، ترفض الإدارة المحلية أحيانًا تقديم الإيصالات إلى بعض الجمعيات بدعوى الأمن العام أو المخاوف من الإرهاب أو التكامل أو السلامة الإقليمية. على سبيل المثال، تميل منظمات حقوق الإنسان إلى مواجهة صعوبة أكبر في الحصول على الإيصالات الرسمية.

في الوقت الذي تستمر فيه هذه المشاكل، فإن السلطات المحلية قد بدأت إظهار مرونة أكبر في إنشاء الجمعيات كما هو ظاهر في زيادة عددها في البلاد والشراكات المختلفة بين الجمعيات والمبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية، وهي المبادرة التي تم إنشائها في عام 2005 وهي عبارة عن آلية تمكن من وضع البرامج للموارد على المستوى شبه القطري، بما في ذلك المنح والأنشطة المدرة للدخل، وتستهدف الفقراء بناءً على آليات الحكم الثلاثية التي تشمل الخدمات التي تقدمها الدولة والمسؤولين المنتخبين محليًا ومنظمات المجتمع المدني.

إن الإطار القانوني الذي يحكم إدارة الجمعيات بشكل عام هو أكثر انفتاحًا وشفافيةً عن الإطار الذي يحكم إنشائها، خاصة فيما يتعلق بالعقود وتنفيذ المعاملات المختلفة والإدارة الداخلية. أطلقت الدولة في عام 2012 أول مدونة وطنية لمحااسبة الجمعيات ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد وقليل من الجمعيات هي التي تمتلك الموارد لتنفيذها.

في حين أن الإطار القانوني يعوق قدرة منظمات المجتمع المدني على التشكل، فإن الحكومة ليست معادية صراحةً للمجتمع المدني وتنميته. إن منظمات المجتمع المدني قادرة على المشاركة في النقاش العام والتعبير عن انتقادها للحكومة.

تعتبر المعاملة الضريبية للجمعيات أقرب ما تكون إلى معاملة الشركات الخاصة. لا تستفيد الجمعيات بشكل عام من الإعفاءات الضريبية. تدفع الجمعيات ضريبة الدخل على المنح التي تتلقاها ولا تستطيع استرداد الضريبة على القيمة المضافة لأنها لا تُعتبر أنها تقدم قيمة مضافة. تتلقى منظمات المنفعة العامة فقط إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة على بنود وخدمات معينة.

لا يمكن للجمعيات أن تُمنح عقودًا حكومية إلا إذا كانت مسجلة في السجل التجاري. يمكن أن تعمل الإدارة مع منظمات المجتمع المدني من خلال عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ولكن هذه آلية جديدة في المغرب.

تبقى المشورة القانونية المحلية بعيدة عن تناول الجمعيات إلى حد كبير على الرغم من وجود عدد قليل من مقدمي الخدمات.



القدرة التنظيمية:

لم يكن هناك تغيير كبير في القدرة التنظيمية للجمعيات في عام 2012. أدى تأسيس المبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية في عام 2005 وانتهاء مرحلة ثانية من التنمية في عام 2010 إلى إنشاء الكثير من الجمعيات المحلية من جانب أشخاص رأوا أن هناك فرصة في الحصول على التمويل. بعض منظمات المجتمع المدني مهيكلة حول قضايا أو مسائل مثل حقوق المرأة أو حقوق المهاجرين، بينما البعض الآخر فمُنشأة حول فرص المشاريع والحصول على التمويل.

لقد عززت الشراكات بين الجمعيات والممولين من القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني خاصة بالنسبة للجمعيات الوطنية. تبقى القدرة على المستوى المحلي محدودة. على سبيل المثال، يهدف برنامج تقوية، الذي تم تمديده حتى عام 2015، إلى تدعيم التخطيط، والبدء، وإدارة المشاريع التنموية، وجمع التبرعات، والاتصال، والإدارة الداخلية. لقد استهدف هذا البرنامج أكثر من 30 جمعية في سبعة وعشرين محافظة ليصل في نهاية الأمر إلى ما مجموعه 5,400 جمعية.

نظرًا لقدرات التخطيط المتدنية، فإن منظمات المجتمع المدني تركز بوجه عام على أهداف المتبرعين أكثر من تركيزها على وضع خطط استراتيجية تحدد بوضوح رؤاهم وأهدافهم الاستراتيجية. لقد تم بدء بعض المشروعات للترويج للتخطيط الاستراتيجي.

توظف منظمات المجتمع المدني موظفين دائمين برواتب وقد بدأت في وضع أنظمة لإدارة الموارد البشرية الداخلية مثل التوظيف ودفع الرواتب وإجراءات إدارة العقود. تستخدم منظمات المجتمع المدني أيضًا المستشارين الخارجيين، خاصة فيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيقات المستقلة. يتم نشر ما يقرب من عشرين إعلانًا في الشهر على موقع tanmia.ma.

تفتقر الكثير من المنظمات، خاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية، إلى أجهزة الحاسوب نظرًا لنقص الموارد المالية والوصول إلى خدمات تقنية المعلومات. ومع ذلك، فقد تم بذل جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لتزويد منظمات المجتمع المدني المحلية بأجهزة الحاسوب وغيرها من المعدات المكتنية الضرورية. على سبيل المثال، ساعدت مؤسسة Med V على إنشاء وتجهيز المراكز الإقليمية التي تدار من قبل الجمعيات المحلية. تقوم كل من وكال التنمية الاجتماعية ومشروع Associc بتأاحة الأجهزة والحواسيب لمنظمات المجتمع المدني المحلية. على الرغم من إطلاق الكثير من هذه المبادرات في سنوات سابقة، إلا أن تأثيراتها أصبحت أكثر ظهورًا في عام 2012. على سبيل المثال، أصدر مشروع Associc الذي بدأ في عام 2006 دعوة في للجمعيات في عام 2012 للتقدم بطلبات للحصول على أجهزة حاسوب كانت قيد الإصلاح أثناء ورش التضامن الاجتماعي.



السلامة المالية:

تدهورت السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2012. تناقص التمويل الموجه إلى قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ومع ذلك، فإن هناك أنواع معينة من التمويل قد زادت عقب أحداث الربيع العربي في عام 2011، وخاصة المشروعات المعنية بالمشاركة الديمقراطية والحريات. لقد أعاققت هذه العوامل من قدرة الجمعيات على تنويع مصادر دخلها والاحتفاظ بالشركاء الاستراتيجيين. على المستوى المجتمعي، لا تزال الجمعيات تصارع لجذب المانحين لأنها تفتقر إلى القدرات اللازمة لتصميم وتنفيذ المشاريع. تبقى المبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية هي الممول الرئيسي للجمعيات المحلية. علاوةً على ذلك، كان هناك بعض المبادرات المقدمة من جانب كيانات عامة. على سبيل المثال، لقد نفذ المكتب الشريف للفوسفات مشروع برنامج لدعم المهارت في المجتمع المدني الذي يعمل بشكل خاص في المناطق التي تحيط بمناجم الفوسفات.

إن الوصول للتمويل غير متاح بالتساوي لكل الجمعيات على الرغم من أن الاختراق المتزايد لاتصالات الإنترنت والتقنية قد زاد من وصول الجمعيات إلى المعلومات المتعلقة بفرص التمويل. تفتقر آليات التمويل، وخاصة المحلية منها، إلى الشفافية في تخصيص الأموال وإدارتها والمحاسبة عليها.

صار المهتمون بالعمل الخيري والشركات أكثر اهتمامًا بدعم منظمات المجتمع المدني في عام 2012. إن مصطلح المحسنين (وهي ترجمة أخرى لكلمة المهتمون بالعمل الخيري) أصبحت أكثر شيوعًا لأن الكثير من المغاربة الأثرياء ورجال الأعمال قد بدأوا في دعم منظمات المجتمع المدني والمجتمعات بشكل منظم بدلًا من إعطاء الأموال في شكل دعم عيني فقط أثناء الأعياد الدينية.

تختلف قدرات جمع التبرعات بين الجمعيات وتعتمد بشكل عام على الاتصالات الشخصية وكذلك على القدرات الفنية لمنظمات المجتمع المدني على تحديد المشاريع وصياغتها والتخطيط لها للاستجابة للدعوات التي يطلقها المتبرعون الدوليون.

تبقى رسوم العضوية هي مصدر الدخل الرئيسي للتمويل، خاصة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، كما أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج هي مصدر آخر هام للتمويل للجماعات المحلية والجمعيات، وخاصة في المناطق الريفية، على الرغم من أن هذا أيضًا تأثر بالأزمة الاقتصادية، وخاصة في أوروبا.

في عام 2012، قللت وكالة التنمية الاجتماعية من دعمها لمنظمات المجتمع المدني، كما تأثر تمويل منظمات المجتمع المدني أيضًا بشكل مؤقت عندما قام برنامج الدعم الوطني المشترك، وهو برنامج عام يعمل تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، والأسرة والتضامن بتجميد تمويله عندما عين مديرًا جديدًا كان بطيئًا في تخصيص الأموال.

لم تكن معظم منظمات المجتمع المدني قادرة على الاشتراك في الأنشطة المدرة للدخل وهي لا تحصل الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها.

نظرًا لنقص المهارات والأدوات المالية، فإن معظم منظمات المجتمع المدني لا تمتلك أنظمة إدارة مالية ملائمة. تتبنى معظم الجمعيات الأنظمة المالية المطولة من جانب الممولين بدلًا من إنشاء أنظمتها الخاصة. لقد كانت منظمات المجتمع المدني بطيئة في تنفيذ تدابير محاسبية فعّالة. في الوقت الذي تم فيه تبني المدونة الوطنية لمحاسبة الجمعيات في عام 2012، لم تدخل هذه المدونة حيز التنفيذ ولم ينفذها إلا القليل من منظمات المجتمع المدني أثناء العام.



المناصرة:

تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد في مبادرات المناصرة حيث تقدم صوتًا معارضًا لسياسة الدولة، فضلًا عن الضغط واقتراح البدائل لمراقبة السياسة العامة وتحسينها. تعتبر مساهمات جمعيات حقوق الإنسان أيضًا كبيرة، ولكنها لم ينتج عنها تأثير ملحوظ حتى الآن على السياسات الوطنية أو المجتمعات المحلية.

لقد نمت الحركات الاجتماعية بشكل مطرد من الاحتجاجات التي انطلقت أثناء الربيع العربي، وخاصة في ضوء الدستور الجديد. إن الحركات الاجتماعية الحالية من جانب خريجين عاطلين عن العمل والتي تناصر من أجل الوظائف والفرص تضمنت طرق جديدة للتعبير والتظاهر. ولأن جهودهم السابقة في المناصرة لم تجذب الإعلام بشكل كاف، فإنهم لجأوا إلى احتجاجات الشوارع لكسب الظهور، ونجحوا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في كسب المؤيدين وهيكله أعمالهم.

على المستوى المحلي، تم بدأ العديد من جهود المناصرة، وخاصة من جانب الشباب، إما من خلال المستشارين الإقليميين للشباب والحياة المجتمعية، وإما من خلال الحركات الاجتماعية لقضايا محددة مثل المظاهرات ضد التكلفة المرتفعة للمعيشة.

تم إطلاق دعوة الرباط في 11 أبريل بدعم من أكثر من 500 جمعية وشبكة. كانت الدعوة رد فعل مباشر على الاستشارات حول دور المجتمع المدني في اقتراح سياسات الدولة ومراقبتها والتحكم فيها وكان هذا بتحريض من الوزير المسؤول عن المجتمع المدني والعلاقات البرلمانية. كانت الدعوة بمثابة تذكير بالمساهمة الأساسية للجمعيات الديمقراطية في الإصلاحات الهيكلية للبلاد وهدفت الدعوة إلى تأسيس إطار سليم للنقاش الوطني العام حول أدوار صلاحيات المجتمع المدني في أعقاب تبني الدستور الجديد.

تأخذ المناصرة الكثير من الأشكال في المغرب، بما في ذلك نشر التقارير وتعبئة المواطنين وشجب المواقف أو الممارسات. ناصرت منظمات المجتمع المدني في عام 2012 ضد الزواج المبكر للإناث والتحرش الجنسي. علاوةً على ذلك، ناصرت منظمات المجتمع المدني من أجل حقوق المهاجرين واستخدمت الإعلام بنجاح في إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه المهاجرين. أدت هذه الجهود إلى تبني عملية تقنين مهاجري جنوب الصحراء من خلال إصدار تصاريح إقامة لهم.

يتضمن الدستور الجديد شروطًا لإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع القرار. ومع ذلك، فإن الإجراءات الموضوعية لهذه الآليات لا تزال قيد الصياغة ويحدث هذا بشكل أساسي من خلال القوانين الأساسية. على المستوى المحلي، تتضمن المواثيق المجتمعية أحكامًا لمشاركة المواطنين والجماعات المجتمعية في مراقبة تنفيذ سياسات التنمية المجتمعية.

إن منظمات المناصرة تنمو وتصبح أكثر نشاطًا من الناحية السياسية في الاستجابة لمسائل محددة، كما أن مجموعات التحليل السياسي أيضًا أخذت في الظهور. هناك وعي متزايد بقيمة تبادل المعلومات والتشبيك، مما يمكن منظمات المجتمع المدني من إعلام الحكومة والضغط عليها بشكل أفضل. من بين مطالب دعوة الرباط عمل تحسين على الإطار التشريعي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني.



تقديم الخدمات:

لا يزال تقديم الخدمات بين منظمات المجتمع المدني في المغرب يتطور. الكثير من منظمات المجتمع المدني في بداية طريقها لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتبع مباشرة من احتياجات المجتمعات وأولوياتها. على سبيل المثال، يتلقى الأشخاص المصابين بمرض الإيدز رعاية من منظمات المجتمع المدني خاصة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. تشمل المجالات الأخرى لتقديم الخدمات دور الأيتام والتدريب المهني. تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات وتستجيب إلى الحاجات الملحة. تبقى استجابات هذه المنظمات لتطبيقية في المقام الأول بدلًا من سعيها للقضاء على هذه الاحتياجات. علاوةً على ذلك، تقدم منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تتعدى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتتدخل مباشرة (بشكل أساسي من خلال خدمات التدريب والدعم) في حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكم الديمقراطي.

تتمتع الآن بعض منظمات المجتمع المدني وخاصة على المستوى الوطني بخبرة كافية لدعم المجتمعات في معالجة المسائل بأنفسهم وتمير احتياجاتهم إلى صناع القرار من خلال استراتيجيات المناصرة. لقد طوّرت منظمات مجتمع مدني معينة رؤى لتمكين السكان من خلال تدريب وتوجيه التنمية الذاتية لهم. ومع ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي في حاجة لتركيز جهودها على الحضور المجتمعي والشراكات المحلية.

يعترف صناع السياسة بشكل متزايد بأهمية خدمات منظمات المجتمع المدني، خاصة منذ تبني الدستور الجديد. ومع ذلك، لا تزال مساهمات منظمات المجتمع المدني غير معترف بها بشكل كامل في القوانين الوطنية والسياسات. عند مشاركتها مع الحكومة، تقوم منظمات المجتمع المدني بشكل عام بتنفيذ السياسات العامة، لكنها لا تعتبر شركاء في تصميم هذه السياسات. يسمح هذا للكيانات الحكومية بالقاطات الخبرة والمعرفة المتعلقة بالخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني مما يُضعف من قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستفادة منهم.

تسترد منظمات المجتمع المدني التكاليف التي تتحملها مقابل الخدمات العامة المختلفة من خلال اتفاقيات الشراكة مع الكيانات الحكومية أو غيرها من الكيانات العامة. أما المساهمات من جانب المستفيدين فهي رمزية.



البنية التحتية:

إن منظمات الدعم ومراكز الموارد متاحة لمنظمات المجتمع المدني وهي نشيطة في معظم أنحاء البلاد. تقدم هذه المنظمات التدريب المتقدم والمعلومات والدعم والمشورة القانونية، فضلاً عن الأنشطة التنموية. على سبيل المثال، تدير مؤسسة Med V والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مراكز ثقافية مختلفة. وهناك مراكز أخرى تدار من جانب مجموعة المكتب الشريف للفوسفات بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية. علاوةً على ذلك، تم تطوير مراكز مختلفة لمنظمات المجتمع المدني كجزء من برامج التعاون اللامركزي. تقع كثير من المراكز أيضاً داخل الأحياء. على سبيل المثال، تقدم بيوت الأحياء التدريب والتسهيل للجمعيات المحلية وللنساء والشباب والمجتمعات المهمشة.

لقد وضعت منظمات المجتمع المدني أنظمة اتصال لتبادل المعلومات. لعبت هذه الأنظمة دوراً هاماً في عمل شبكات قوية. على سبيل المثال، يهدف الموقع الإلكتروني tanmia.ma إلى تبادل المعلومات مع أولئك الذين يعملون في مجال التنمية ويجذب الموقع حوالي 6,000 زائر يومياً. هناك أيضاً مواقع مواضيعية مثل موقع egalite.ma المتخصص في المساواة بين الجنسين وموقع e-joussour.net المتخصص في العدالة وبناء الديمقراطية.

لقد وضعت المنظمات برامج تدريبية هامة، خاصة في مجالات الإدارة وتصميم المشاريع. على سبيل المثال، هناك جمعيات مثل الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، والجمعية المغربية لدعم وتعزيز المشاريع الصغيرة، ومراكز الجمعيات تمد غيرها من المنظمات بالخبرة في تنظيم منظمات المجتمع المدني وإدارتها. بعض هذه البرامج التدريبية مواضيعية في طبيعتها، ومن أمثلة ذلك الوحدات التدريبية المطورة من جانب الجمعية الديمقراطية للمرأة المغربية المعنية بحقوق المرأة، جمعية مكافحة الإيدز المعنية بمكافحة مرض الإيدز ومؤسسة زاكورة التعليم المعنية بالتعليم والتدريب.

لقد كانت منظمات المجتمع المدني أساسية في نقل المعلومات ومعالجة احتياجات المجتمعات. يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية الآن أن تصل إلى التدريبات المختلفة بسهولة أكبر لأن المانحين مركزين على تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي ولأن منظمات المجتمع المدني الأكبر تقدم المشورة لمنظمات المجتمع المدني الأصغر وتتبادل معها المعلومات والمعرفة. تغطي الدورات التدريبية الإدارة المالية والإدارية وبدء المشاريع وإدارتها وإدارة الشراكات وجمع التبرعات ومهارات التخاطب والتسهيل المجتمعي والتخطيط الاستراتيجي، كما تتناول أيضاً الموضوعات المواضيعية مثل الوساطة الاجتماعية والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومهارات التفاوض وإدارة الصراع وتقنيات المناصرة.

لقد بدأت الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العامة في الظهور لكنها لا تزال محدودة.



الصورة العامة:

واصلت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في التحسن في عام 2012. لقد بدأت مجتمعات القاعدة الشعبية في اكتشاف وتشكيل الجمعيات، كما هو واضح من زيادة عدد الجمعيات منذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية في عام 2005. أدى الدستور الجديد الذي يعترف بأهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني إلى زيادة ظهور منظمات المجتمع المدني. وبالتالي فإن توجهات الحكومة والمجتمعات المحلية نحو دور منظمات المجتمع المدني متطورة ويمكن أن تفتح إمكانات جديدة لتحقيق الدور الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني.

لا يزال قطاع الأعمال مغلق نسبيًا أمام منظمات المجتمع المدني. هناك حاجة إلى المزيد من النقاش لتحديد مجالات وفرص الحوار والتبادل بين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. لقد أجبر الربيع العربي صفوف الشركات على أن تلقي نظرة أقرب على سياساتها وأن تصبح أكثر انخراطًا مع المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، فإن هناك شركات مثل المكتب الشريف للفوسفات ومجموعة بنك بولير تستثمر بشكل متزايد في جمعياتها ومؤسساتها وتنشئ المزيد منها. على سبيل المثال، أجبر المكتب الشريف للفوسفات على مراجعة سياسته الاجتماعية بعد سلسلة من الاحتجاجات عبر المدن التي تجاوز مناجم الفوسفات التابعة للمكتب. دفع هذا المكتب الشريف للفوسفات إلى إنشاء مؤسسة وبدء العديد من البرامج مثل برنامج المهارات.

قامت وسائل الإعلام بطريقة مجزأة أيضًا في إيلاء الاهتمام إلى الجمعيات وإلقاء الضوء على أنشطتها ومساهماتها. وهذا هو نتيجة للمساحة الإعلامية المفتوحة، فضلًا عن جهود منظمات المجتمع المدني لإشراك الصحفيين والإعلام. لقد لعبت وسائل الإعلام المجتمعية دورًا هامًا في نشر أنشطة منظمات المجتمع المدني خاصة مع الشباب.

على الرغم من وجود بعض المبادرات، إلا أنه لا يزال هناك جدل دائر داخل القطاع فيما يتعلق بالأخلاقيات والقيم. لا تزال منظمات المجتمع المدني خاصة تلك الموجودة على المستوى المحلي في حاجة إلى موازنة أنشطتها مع القيم والرسائل العامة التي تحركها. تنشر بعض المنظمات مثل شفافية المغرب تقارير مالية سنوية لكن تبقى الشفافية بين منظمات المجتمع المدني محدودة.

الضفة الغربية وقطاع غزة

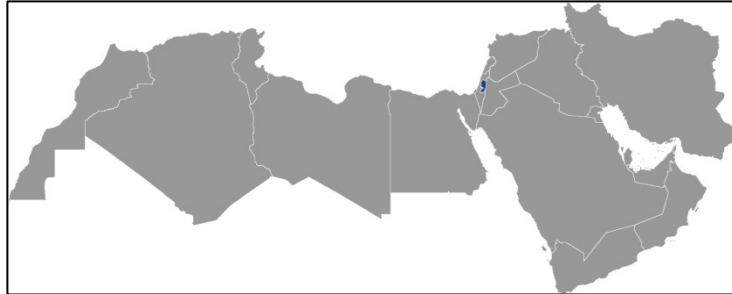
متطورة
متطورة
متطورة
متطورة
متطورة
متطورة
متطورة

استدامة منظمات المجتمع المدني:

- البيئة القانونية:
- القدرة التنظيمية:
- السلامة المالية:
- المناصرة:
- تقدم الخدمات:
- البنية التحتية:
- الصورة العامة:



استدامة منظمات المجتمع المدني:



ظلت الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير مستقرة إلى أبعد الحدود في عام 2012. تحملت السلطة الوطنية

حقائق البلد
السكان: 2,622,544 / نسمة (إحصائية يوليو 2012)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية): 2,900 دولار (إحصائية 2012 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة)

مؤشر التنمية البشرية: 110 (2012)

الفلسطينية ضغوطاً سياسية ومالية مكثفة وخاطرت بتلقي انتقادات على مواصلتها محادثات السلام المتوقفة مع إسرائيل. في نوفمبر، شنت إسرائيل عملية عسكرية ضد الذراع العسكري لحكومة حماس في قطاع غزة حيث قصفت مناطق سكنية ومعسكرات تدريب بشكل مكثف. وفي نوفمبر أيضاً، تحت إلهام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، صوتت الأمم المتحدة لرفع مستوى صفة فلسطين إلى "دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة".

كان معدل الفقر بين الفلسطينيين في عام 2011 هو 25.8 بالمائة (17.8 بالمائة في الضفة الغربية و38.8 بالمائة في غزة) طبقاً للهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاد الفلسطينيون سلسلة من المظاهرات المناوئة للحكومة في الضفة الغربية في عام 2012 للاحتجاج على السياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية والتكلفة المتزايدة للمعيشة. دعت المظاهرات أيضاً إلى وضع حد للفساد، فضلاً عن الانقسام السياسي بين فصائل فتح وحماس. لا يزال الانقسام السياسي والصراع الدائر بين فتح وحماس يلقي بعبء لا مبرر له على كاهل القدرات القانونية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني. منذ عام 2007 والمجلس التشريعي الفلسطيني غير قادر على الاجتماع وهذا يمثل عقبة كبيرة لقدرات منظمات المجتمع المدني على التأثير على السياسة وصنّاع القرار على المستوى الوطني.

في عام 2012، تم انتهاك الحقوق القانونية والسياسية بشكل أكثر تكراراً من عام 2011. خضعت منظمات المجتمع المدني للتدخل غير القانوني في عملياتها، وتم التضييق على موظفي برنامج منظمات المجتمع المدني أحياناً. نظراً للقدرة المحدودة للسلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والإغاثة، فإن معظم منظمات المجتمع المدني لا تزال تركز على تقديم الخدمات بدلاً من وضع السياسات والمناصرة. ومع ذلك، يقيد التمويل المحدود وغير الموثوق قدرات منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الملائمة إلى جماهيرها وتقليل قدرات المنظمات على تنفيذ الخطط الاستراتيجية. لا تزال منظمات المجتمع المدني تتسم علناً بأنها تفتقر إلى الشفافية والمحاسبة، مع وجود عمليات داخلية غير ديمقراطية وشفافية غير كافية للتمويل السنوي والتقارير الإدارية.

طبقاً لوزارة الداخلية الفلسطينية، كان هناك 3,190 منظمة مسجلة في عام 2012 في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك 2,425 في الضفة الغربية و765 في قطاع غزة.



البيئة القانونية:

إن حجر الأساس في الإطار التنظيمي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية هو قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية (قانون رقم 1 لعام 2000). يخضع تنفيذ اللوائح التي تحكم منظمات المجتمع المدني إلى التمييز السياسي والثقافي والأيدولوجي الذي تمارسه سلطات فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يُطلب من منظمات المجتمع المدني التسجيل في وزارة الداخلية والوزارة المختصة، مثل وزارة الزراعة، أو وزارة الشؤون الاجتماعية، أو وزارة الصحة، أو وزارة التعليم بناءً على مجال عملهم. يخضع التسجيل في الغالب إلى الأجنحة الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية وحماس ثم تطور هذا إلى عملية تدقيق من جانب مؤسسي المنظمات وأعضاء مجلس الإدارة. وباستثناء المنظمات المشتبه بتورطها في علاقات مع حماس، فإن منظمات المجتمع المدني تكون قادرة على التسجيل بشكل أسهل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ادعت وزارة الداخلية أنها حسنت من عملية التسجيل عمومًا وسهلت من تسجيل منظمات المجتمع المدني في عام 2012. ومع ذلك، فطبقاً لتقرير حقوق الإنسان لعام 2012، الصادر عن المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان، فقد اصلت الحكومات التي قادت السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس إجراء تقدير أمني على منظمات المجتمع المدني التي تتقدم للتسجيل وهو انتهاك لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية. يتطلب مثل هذا التدقيق موافقة وزارة الداخلية وإدارة المخبرات في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة وفي كثير من الحالات يؤخر هذا عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني أو يعوقها، وفي خرق آخر للقانون تتطلب وزارة الداخلية من كل الأعضاء المقترحين لمجلس الإدارة أن يقدموا شهادات تفيد أنهم قد دفعوا كل الضرائب كجزء من عملية التسجيل.

ينظم قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية الإجراءات المطلوبة لحل أو تعليق عمليات منظمات المجتمع المدني وتسمح للحكومة بتدقيق "أنشطة الجمعية للتأكد من أن الأموال التي حصلت عليها قد أنفقتها للأغراض التي خصصت هذه الأموال من أجلها." تحرّف السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة هذه العبارة لتقحم نفسها في أنشطة منظمات المجتمع المدني بشكل غير لائق وغير قانوني.

في عام 2012، خضعت منظمات المجتمع المدني وموظفيها إلى تضيق أكبر وانتهاك من جانب السلطات في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة. تم إلغاء الفعاليات الخاصة والعامة عندما رفضت وزارة الداخلية إصدار تصاريح، وتم تعليق نشاط الجمعيات بشكل تعسفي، وحدث اعتداء بدني على موظفي منظمات المجتمع المدني في سائر أنحاء الأراضي الفلسطينية. علاوةً على ذلك، تلقت المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان عدد أكبر من الشكاوى في عام 2012 متعلقة بحق تشكيل الجمعيات وحق حرية التعبير والإعلام الحر والوصول للمعلومات والحق في حرية الفكر. تتمتع الجمعيات في الضفة الغربية بوجه عام بحرية أكبر في العمل من الجمعيات في قطاع غزة، حيث تخضع منظمات المجتمع المدني في القطاع إلى تدقيق مكثف من جانب حكومة حماس. تكون منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الاجتماعية والإنسانية قادرة في المعتاد على العمل بحرية أكثر وتواجه تضيق أقل من أولئك الأفراد وتلك المنظمات التي تناصر من أجل الحقوق المدنية والسياسية.

في 31 مايو عام 2011، قام مجلس الوزراء في قطاع غزة بتعديل القانون التنفيذي للجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية لعام 2003. عززت التعديلات من سلطة وزارة الداخلية فيما يتعلق بمراقبة الجمعيات وجعل دورها مماثل لدور الوزارات الميدانية التي تنسق منظمات المجتمع المدني المشاريع معها في خرق واضح للقانون. واصلت هذه التعديلات تأثيرها على منظمات المجتمع المدني في عام 2012.

تُعفى منظمات المجتمع المدني من الرسوم الجمركية إلا أنه لزاماً عليها أن تسعى للحصول على إعفاء من وزارة المالية في كل مشروع على حدة، مما يمكن أن يكون عملية طويلة ويسهم في تأخيرات في أنشطة منظمات المجتمع المدني. يُسمح لمنظمات المجتمع المدني المزايدة على العقود العامة وكسب الدخل من تقديم السلع والخدمات.

يراقب الخبراء الفلسطينيون القانونيون والمنظمات الوطنية خروقات حق حرية تكوين الجمعيات، وتتخذ خطوات قانونية للدفاع عن منظمات المجتمع المدني من التعدي على هذه الحقوق من جانب السلطات العامة، وتزود منظمات المجتمع المدني بالتمثيل القانوني. ومع ذلك، فهناك منظمات أصغر تنقصر إلى الوسائل المالية لتوظيف المحامين المؤهلين. يعتبر الخبراء القانونيين متاحين في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن اتاحتهم غير متساوية بوجه عام عبر المناطق المختلفة.



القدرة التنظيمية:

ترى معظم منظمات المجتمع المدني أن دورها محصوراً في تقديم الخدمات الإنسانية وليس في تمثيل مجتمعاتهم والمستفيدين منهم. ونتيجة لذلك، فإن منظمات المجتمع المدني بشكل عام لا تركز قدرًا كبيرًا من الوقت لبناء دوائرها الشعبية. تقوم منظمات المجتمع المدني أحيانًا بتشكيل لجان محلية للمشاريع وتوظف المتطوعين ولكن ما إن تكتمل هذه المشاريع حتى تحل هذه الهياكل.

إن منظمات المجتمع المدني على وعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي، لكنها تبقى محدودةً في قدراتها لتحقيق ذلك. يستجيب الكثير من منظمات المجتمع المدني الكبيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة لطلبات المانحين في التخطيط الاستراتيجي بعقد الاجتماعات وتبني سياسات التخطيط الاستراتيجي. ومع ذلك، فإن قدرات منظمات المجتمع المدني على إنفاذ هذه السياسات وتنفيذها تبقى محدودًا نظرًا للافتقار إلى التمويل، فضلًا عن التحولات في سياسات المانحين.

تتعرض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلى الهجوم بشكل متكرر لكونها فاسدة أو غير ديمقراطية. على الرغم من أن القانون يتطلب وجود هياكل داخلية ديمقراطية، فإن هذه الهياكل نادرًا ما تكون جاهزة للعمل. لا تزال مجالس الإدارات تعمل عادةً بنمط يمكن وصفه على أنه استبدادي أو موروث أو غير شفاف. نادرًا ما تشارك مجالس الإدارات وأعضاء الجمعيات العمومية في عمليات صنع السياسات لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، تحاول معظم مجالس الإدارات أن تتواكب مع انفتاح متزايد وشفافية لأن كل من وزارة الداخلية والمانحين يتطلبون عمل التدقيقات المالية والإدارية للمنظمات بشكل متزايد.

لقد وضعت معظم منظمات المجتمع المدني هياكل إدارية يتفاوت حجمها ودرجة تعقيدها على حسب حجم منظمة المجتمع المدني. يعتبر تقسيم المسؤوليات بين مجلس الإدارة والموظفين غير واضح في الغالب. يشترك أعضاء مجلس الإدارة بشكل مكثف في العمليات اليومية لمنظمات المجتمع المدني في حين يتخذون توجهًا سلبيًا نحو أمور السياسة ووضع الاستراتيجية.

نظرًا للتمويل المحدود، تقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني بتوظيف الموظفين بشكل مؤقت أو بالمشروع. تجد المنظمات الأصغر صعوبةً في التنافس على الموظفين المحترفين من ذوي المهارات العالية والاحتفاظ بهم. لا يزال المحترفون المتمرسون المدربون تدريبًا جيدًا يتركون القطاع للحصول على فرص أفضل مما أنقص من المهارات والمعرفة والخبرة في القطاع. يتم إدارة معظم الجمعيات الخيرية والمنظمات الأصغر والنوادي المحلية من جانب متطوعين.

تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني أجهزة كمبيوتر مكتبية ومحمولة وكاميرات رقمية، فضلًا عن إمكانية الدخول على الإنترنت.



السلامة المالية:

تفيد معظم المنظمات بأن التمويل هو المشكلة الرئيسية. القليل جدًا من المنظمات هي التي لديها الهيئات الكافية لإعطائهم الحرية المالية لامتلاك ميزانيات غير مبنية على مشاريع. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لديها موارد كافية على المدى القريب، فإن المنظمات على مستوى القاعدة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني الأصغر معرضة لخطر أكبر من منظمات المجتمع المدني الأكبر والأفضل تأسيسًا فيما يتعلق بالعجز في الموارد. لقد كانت مصادر التمويل في تراجع على مر السنوات القليلة الماضية. يعمل المانحون الدوليون مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي بشكل أقل من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية، ويعملون بدلًا من ذلك بشكل متزايد من خلال منظمات المجتمع المدني الدولية أو يقدموا الخدمات بشكل مباشر خاصةً في المناطق التي يُشك في منظمات المجتمع المدني أنها منتسبة لأحزاب سياسية إسلامية. يقوم مزيد من المانحين في الضفة الغربية بتمرير التمويل إلى السلطة الفلسطينية من خلال الصناديق التي تقدم سلة مساعدات مثل صندوق تنمية البلديات والإقراض، مما يقلل أيضًا من المساعدات المباشرة الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني.

طبقًا للدراسة المسحية لخرائط منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2011 والتي تمولها المفوضية الأوروبية، فإن هناك حوالي 60 بالمائة من المنظمات تعتمد على مجموعة متعددة من مصادر التمويل (أكثر من ثلاثة مصادر تمويل)، يعتمد حوالي 30% منها على مصدرين للتمويل، وحوالي 13 بالمائة لديها مصدر وحيد للتمويل.

ظلت مسألة جمع التبرعات هي المسألة الأكثر تحديًا لمنظمات المجتمع المدني في عام 2012. لا يستطيع غرس مجموعات ولاء في الداعمين الماليين إلا القليل جدًا من منظمات المجتمع المدني. لا تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من توعية الأعضاء أو تطوير العمل الخيري أو حملات جمع التبرعات إلا نادرًا. لا تزال قدرات منظمات المجتمع المدني في الاعتماد على المتطوعين والدعم غير

المالي محدودًا جدًا. في أثناء فترات العنف المسلح أو الكوارث الطبيعية، يصبح هذا العجز أكثر ظهورًا. في حين أن المسؤولية الاجتماعية لا تزال محدودة جدًا فإن عدد قليل من الشركات تنفذ برامج للمسؤولية الاجتماعية في شراكة مع منظمات المجتمع المدني. تعتبر مؤسسة مجموعة بالتيل وهو الذراع الخيري لمجموعة بالتيل (إحدى شركات الاتصالات ذات المساهمة العامة) مساهمًا رئيسًا من القطاع الخاص في منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية حيث قدم ما مجموعه حوالي 8.3 مليون دولار في عام 2012 و6.6 مليون دولار في عام 2012. تمثل ميزانية المسؤولة الاجتماعية للشركات في بنك فلسطين 5 بالمائة من صافي الأرباح السنوية، وهي أحد أعلى المعدلات في المنطقة، حيث ساهمت بمبلغ 1.7 مليون دولار في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2011 وبمبلغ 1.89 مليون دولار في عام 2012. علاوةً على ذلك، كثيرًا ما يقوم الأفراد المتبرعون الذين يعيشون خارج البلاد بتقديم الأموال لمنظمات المجتمع المدني.

تتخذ الكثير من منظمات المجتمع المدني برامج مدرة للدخل عن طريق تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والسلع أو عن طريق تأجير الأصول التنظيمية مثل القاعات وغرف العرض التجاري، كما تقوم الكثير من المنظمات بجمع الرسوم السنوية من أعضاء الجمعية العمومية. ومع ذلك، فإن أي من هذه الموارد لا يمثل جزءًا كبيرًا من الميزانيات التنظيمية.

نادرًا ما يتوفر لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة أي أنظمة للإدارة المالية في حين تقوم المنظمات الأفضل تأسيسًا باستمرار بضبط أنظمتها لتلبية متطلبات المانحين. علاوةً على ذلك، في حين أن منظمات المجتمع المدني تصدر التقارير السنوية للالتزام بمتطلبات إعداد التقارير المفروضة من جانب وزارة الداخلية، فإن القليل من هذه المنظمات يتيح هذه التقارير للجمهور، وبالتالي فهم يفتقرون جهود تعزيز الشفافية و ضمان المحاسبة العامة.



المناصرة:

تركز منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في المقام الأول على تقديم الخدمات. في الوقت الذي كانت فيه حملات المناصرة من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية فعالة في رفع الوعي بالقضية الفلسطينية وكسب الدعم من أجلها على المستوى الدولي، فإن الحملات المحلية والإقليمية أقل فعالية، خاصة عند معالجة الحقوق المدنية والسياسية. تمتنع الكثير من منظمات المجتمع المدني عن المشاركة بفاعلية في العمليات الحكومية، والقليل جدًا من منظمات المجتمع المدني هي التي تحاول التأثير على صنع السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد سياسات بديلة أو مكملة بدلاً من تلك السياسات التي سنتها السلطات الوطنية أو المحلية.

يعتبر التعاون الحقيقي بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسات ضئيلاً إن لم يكن غير موجود على الإطلاق. لقد تراجع مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار في العقد الماضي نظراً للانقسام السياسي بين فتح وحماس ونظراً للطبيعة المختلفة للنظام التشريعي الفلسطيني. واصلت بعض منظمات المجتمع المدني تنفيذها لأنشطة المناصرة، لكن هذه الأنشطة كانت تتم من خلال الاتصال المباشر مع السلطات، بدلاً من المجلس التشريعي. تقوم منظمات مثل الضمير والمساعدة القانونية للقدس والحق بحماية حقوق الإنسان عن طريق توفير التمثيل القانوني ضد ممارسات الحكومة غير القانونية بينما تقوم منظمات أخرى مثل المفتاح والمواطن والبدليل والمساواة بالتركيز على جهود المناصرة والضغط على المستوى السياسي.

تشارك منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بشكل فعال في حملات المناصرة ضد الاحتلال الإسرائيلي والتمييز ضد الفلسطينيين. كانت مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني أثناء العقد الماضي بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتمكين الشباب والتنمية الاقتصادية تقوم بتكوين الائتلافات.

تشمل الائتلافات البارزة الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، وحملة القاعدة الشعبية ومناهضة جدار الفصل العنصري، وحملة المقاطعات وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد إسرائيل. واصلت هذه الائتلافات في الترويج للقضية الفلسطينية بشكل فعال في أوساط المجتمع الدولي في عام 2012.

على المستوى المحلي، قام الاتحاد الفلسطيني العام لنقابات العمال بقيادة مبادرة ضغط هامة في عام 2012 لوضع حد أدنى للأجور. وترتب على هذه المبادرة تشكيل لجنة وطنية للأجور تشمل ممثلين من وزارات مختلفة، ومن موظفي القطاع الخاص، والاتحادات، ووافقت هذه اللجنة على تقرير حد أدنى للعمال، وصادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه التوصية في أكتوبر من عام 2012. ومع ذلك، فإن الاتفاق لم ينفذ من جانب الحكومة في عام 2012 وواصل الاتحاد الفلسطيني العام لنقابات العمال الضغط للحصول على المزيد من النتائج الملموسة.

واصلت منظمات الحقوق المدنية والسياسية توثيق ونشر تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات السياسية من جانب الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن الانتهاكات من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أو حماس في قطاع غزة.

شاركت الاتحادات ومنظمات حقوق المرأة في المظاهرات المناهضة للحكومة في الضفة الغربية في عام 2012 للتظاهر ضد السياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتكلفة المعيشة الزائدة، والفساد، والانقسام السياسي بين فصائل فتح وحماس.



تقديم الخدمات:

لقد تناقصت قدرات منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات ذات الصلة في السنوات الأخيرة نظراً للأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من نقص في تمويل المتبرعين وقيام الكثير من المانحين الدوليين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية بممارسة تقديم الإغاثة المباشرة بدلاً من دعم تقديم الخدمات من جانب منظمات المجتمع المدني.

تقدم منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة الخدمات في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم وإعادة التأهيل وذوي الاحتياجات الخاصة/المعاقين والإسكان والزراعة والبيئة والمساعدة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في المنطقتين عقوداً من الخبرة في تقديم الخدمات نظراً لنقص الخدمات العامة الكافية المقدمة إما من إسرائيل أو السلطة الوطنية الفلسطينية. في حين أن السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية قد تبنت بالتدريج مساهمات منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة واعترفت بهذه المساهمات، فإن منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة نادراً ما تتمتع بمثل هذا الاعتراف نظراً للتدخل الكبير من جانب حماس في عمليات منظمات المجتمع المدني.

بوجه عام، تركز منظمات المجتمع المدني في فلسطين بشكل أقل على تصميم الخدمات المجتمعية أو الخدمات من تركيزها على تقديم الإغاثة المباشرة. تمتلك منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة مثل الزراعة والبيئة والبحث العلمي والتنمية قدرات أكبر لتصميم المنتجات وتنفيذ الخدمات التي تفيد مجموعات متنوعة من المستفيدين. تمتلك منظمات المجتمع المدني قاعدة المعرفة والخبرة لزيادة جهود التوعية من خلال المنشورات وورش العمل والتحليل الخبير.

على الرغم من أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تحصل الرسوم مقابل الخدمات، فإن هذه المكتسبات نادراً ما تغطي التكاليف الإدارية. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني تعتقد أن تحصيل الرسوم أمراً جوهرياً في إشراك المجتمعات في المسؤولية المالية ولضمان التزامهم بالخدمات المقدمة.

في الوقت الذي يُسمح فيه لمنظمات المجتمع المدني أن تتقدم بطلبات على عقود عامة، فإن القليل من منظمات المجتمع المدني هو الذي يحصل على هذه العقود لأنهم لا يريدون أن يُنظر إليهم من جانب السلطات العامة على أنهم مقاولين من الباطن.



البنية التحتية:

إن التدريب الأساسي على الإدارة لمنظمات المجتمع المدني يكون متاحاً في المدن الرئيسية. يقوم عدد من شركات التدريب والاستشارات في الضفة الغربية وقطاع غزة - التي أنشأ بعضها متخصصين عملوا سابقاً في منظمات المجتمع المدني - يقوم بتقديم خدمات تتضمن التخطيط الاستراتيجي والمحاسبة والإدارة المالية وجمع التبرعات. ومع ذلك، فإن جودة التدريب ومواد التدريب متدنية وهناك حاجة للمزيد من برامج التدريب على مواضيع مثل المناصرة والاتصالات والمشاركة المجتمعية. أما منظمات المجتمع المدني في المناطق المهمشة والناحية فلديها وصول أقل إلى التدريب الجيد.

تلعب الجامعات دوراً هاماً في دعم عمل منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، تقوم معهد جامعة بيت لحم للشراكة المجتمعية ومركز جامعة القدس للعمل المجتمعي - يقوم بتقديم خدمات بناء القدرات والتنمية التنظيمية واستشارات البحث العلمي لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية.

علاوة على ذلك، تقوم جمعية الرعاية الاجتماعية ومركز تطوير المؤسسات الأهلية بتقديم دعم البنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. توفر الأموال القادمة من جمعية الرعاية الاجتماعية الدعم لتقديم الخدمات في منظمات المجتمع المدني في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم والثقافة والفنون والتنمية الاقتصادية والصحة والزراعة والإغاثة الطارئة. بلغت نفقات برنامج جمعية الرعاية الاجتماعية للعام المالي 2012 مبلغ 35.8 مليون دولار، وهذا هو المبلغ الأعلى منذ تأسيسه في عام 1983. تم تنفيذ جميع هذه المساعدات التنموية من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية الشريكة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يقوم مركز تطوير المؤسسات الأهلية بتمرير موارد الدعم ويرعى مجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات على مستوى الدولة. في عام 2012، أطلق مركز تطوير المؤسسات الأهلية برنامجاً موسعاً لبناء القدرات قدم دعماً موجهاً للإدارة المالية والحكم الرشيد والإعلام الجديد لثمانية وأربعين منظمة مجتمع مدني، كما نفذ مركز تطوير المؤسسات الأهلية أيضاً برنامج دعم فني وتوجيه لتسعة وعشرين منظمة مجتمع مدني في الضفة الغربية وقطاع غزة ركز على مبادئ مدونة سلوك منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

تحتل المنظمات الجامعة مكاناً مرموقاً في المجتمع المدني الفلسطيني. تتضمن المنظمات الجامعة الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك الفرع الرئيسي في الضفة الغربية وفرع آخر في قطاع غزة)، والاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية، والاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية في غزة، والمعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات الجامعة لا تمثل إلا أقلية من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تضم أقل من 100 من المنظمات الأعضاء، ويبدو أن قدرات هذه المنظمات الجامعة على دعوة الجمعيات الأعضاء للاجتماع وعلى حشد الموارد محدودة.

واصلت الشراكات بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تطورها في عام 2012. تدعم مؤسسة مجموعة بالتل حوالي 250 مؤسسة يعمل 150 منهم في البرامج التنموية والإنسانية ويركز 50 آخرين منهم على تمكين المرأة وبرامج التنمية التكنولوجية. يلعب بنك فلسطين أيضاً دوراً رئيساً في دعم مبادرات التنمية المجتمعية عن طريق رعاية الفعاليات وتشكيل المزيد من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني.



الصورة العامة:

لم يتغير التصور العام لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 2012. ومع ذلك، فإن أجدات منظمات المجتمع المدني تتأثر بشكل متزايد بأولويات المانحين، فضلاً عن الضغوط السياسية من جانب فتح وحماس، مما جعلهم أقل إدراكاً لاحتياجات المجتمعات المحلية وأقل قدرة على إشراك هذه المجتمعات نفسها في تطوير الخدمات. علاوةً على ذلك، لا يزال بعض الجمهور يهاجم المجتمع المدني الفلسطيني بدعوى فساد و عدم ديمقراطيته نظراً لغياب الهياكل الديمقراطية الداخلية الملائمة. وعلى الرغم من هذا، وطبقاً لاقتراح الرأي العام الذي أجراه الائتلاف من أجل المسائلة والنزاهة في عام 2012، فإن 5.3 بالمائة فقط من الفلسطينيين يعتقدون أن قطاع منظمات المجتمع المدني هو القطاع الأكثر عرضة للفساد مقارنةً بالقطاع العام (52 بالمائة)، والأحزاب السياسية (18.5 بالمائة)، والقطاع الخاص (16 بالمائة)، والمجالس المحلية (8.4 بالمائة).

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني في فلسطين تتمتع بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والوطني، إلا أن وسائل الإعلام لا تزال غير مهتمة بتحليل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. بوجه عام، يبدو أن علاقات منظمات المجتمع المدني مع الصحفيين قد تدهورت في عام 2012 ويبدو أن منظمات المجتمع المدني تتحول بعيداً عن منصات الإعلام التقليدية نحو مواقع الإعلام الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام المدار ذاتياً. ومع ذلك، لا تبذل كثيراً من الوقت في الترويج لجهودها.

على الرغم من أن السلطات المحلية تقدر الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات إلى المجتمع الفلسطيني، فإنهم أيضاً ينظرون إلى هذه المنظمات على أنها نوع من منافسة في الحصول على التمويل. يشعر الكثير بأنه مهدد سياسياً من جانب منظمات المجتمع المدني التي يتناول عملها خروقات حقوق الإنسان والحقوق السياسية.

في عام 2006، وبعد تشارو واسع النطاق شمل أكثر من 250 منظمة مجتمع مدني، صاغ مركز تطوير المؤسسات الأهلية مدونة سلوك الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية. تحدد المدونة الخطوط العريضة للقيم الأخلاقية والمبادئ التي يُتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تتمسك بها، بما في ذلك الامتثال للمواثيق والقانون والمشاركة المجتمعية والتشبيك والتنسيق والشفافية والمسائلة. مع نهاية عام 2012، تبنت أكثر من 600 منظمة مجتمع مدني مدونة السلوك. على الرغم من الانتشار المتزايد للمدونة، يمثل البيان العملي لهذه المبادئ داخل منظمات المجتمع المدني استثناءً بدلاً من أن يكون القاعدة. علاوةً على ذلك، وطبقاً للتقرير السنوي للفساد لعام 2012 الذي أجراه الائتلاف من أجل المسائلة والنزاهة، فإن عدد المسؤولين في منظمات المجتمع المدني المؤثرة لا يزالون مترددين في وضع آليات واضحة موحدة للتقييم الذاتي الذي يضمن التزام هذه الكيانات الإدارية بالمبادئ المتضمنة في مدونة السلوك. واستمرت المناقشات طوال عام 2012 حول وضع إطاراً عملياً لاستكمال هذه المبادرة.

اليمن

متطورة
متطورة
معاقة
معاقة
متطورة
متطورة
معاقة
متطورة

استدامة منظمات المجتمع المدني:

البيئة القانونية:

القدرة التنظيمية:

السلامة المالية:

المناصرة:

تقديم الخدمات:

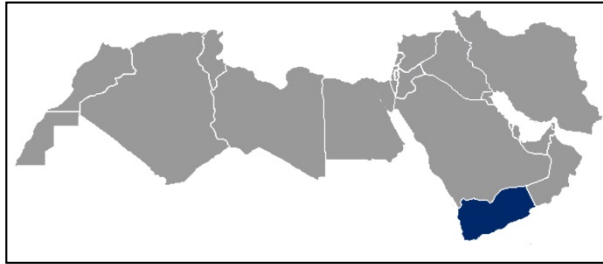
البنية التحتية:

الصورة العامة:



معاقة

استدامة منظمات المجتمع المدني:



تعتبر اليمن واحدة من أقل الدول نموًا في العالم. تحتل اليمن المرتبة 160 من أصل 178 على مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولديها أكبر معدل فقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أن 46.6 بالمائة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر.

حقائق البلد

العاصمة: صنعاء

نوع الحكم: جمهوري

السكان: 24,771,809 نسمة (إحصائية يوليو 2012)

إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة لشرائية): 2,200 دولار (إحصائية 2012)

مؤشر التنمية البشرية: 160 (2012)

لقد واجهت الحكومة اليمنية تحديات متواصلة لشرعيتها على مر الأعوام القليلة الماضية، ووصلت هذه التحديات أوجها في عام 2012 عندما خرج شباب البلاد إلى الشوارع للمطالبة بفرص توظيف أكبر ووضع حد للفساد والمساواة بين المواطنين والمشاركة الكاملة في النظام السياسي. نجحت هذه الانتفاضة في إسقاط النظام الاستبدادي للرئيس علي عبد الله صالح. وفي عام 2012، توسطت المبادرة السياسية من دول التعاون الخليجي بدعم من الدول الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي – توسطت في عمل تسوية سياسية نقلت السلطة من صالح إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي. وتم تشكيل حكومة ائتلاف وطني وبدء عملية تنظيم مؤتمر حوار وطني لتناول سلسلة من القضايا أدت في النهاية إلى صياغة دستور جديد والتحضير لانتخابات ديمقراطية.

يعتبر المجتمع الدولي والحكومة المحلية داعمين بشكل متزايد لأهمية منظمات المجتمع المدني في التحول السياسي لليمن. رحبت الحكومة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مؤتمر مانحي اليمن الذي عُقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في سبتمبر من عام 2012 وأدى إلى إنشاء إطار المسائلة المتبادلة الذي أكدت الحكومة اليمنية من خلاله على أهمية إشراك الأطراف المدنية في تنمية البلاد واعترفت فيه بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والشمولية والمسائلة وصنع السياسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان أحد ركائز مؤتمر الحوار الوطني متركزاً على تمكين المجتمع المدني والشراكة.

لا تزال منظمات المجتمع المدني في اليمن تواجه عدداً من التحديات. يقع أغلبية القطاع في المناطق الحضرية حيث يعمل أكثر من نصف منظمات المجتمع المدني المسجلة انطلاقاً من صنعاء على الرغم من أن ما يقرب من 70 بالمائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. تفقر المنظمات الريفية إلى الوصول إلى الموارد، وتقدم خدمات محدودة جداً، ولا تمتلك بوجه عام القدرة المؤسسية لمعالجة احتياجات مجتمعاتها. ينتسب الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى أحزاب سياسية وبالتالي فإن الأجندة السياسية تعمل كأساس لتحديد

الاستراتيجيات التنظيمية والأنشطة وتقديم الخدمات. تميل كثير من منظمات المجتمع المدني ذات الانتماء السياسي إلى التوجه نحو المبادرات الخيرية قصيرة الأمد مثل التبرع وتوزيع الغذاء أثناء الأعياد الدينية. تخفق مثل هذه الأنشطة في معالجة القضايا الجذرية للفقر ولا تسمح لأولئك الذين يعيشون في فقر أن يشاركون بفاعلية في استقرارهم المالي.

تمتلك منظمات المجتمع المدني قدرات مؤسسية محدودة وتتسم بالحكم التنظيمي الضعيف مع تركيز سلطة صنع القرار إلى حد كبير في يدي فرد واحد، أو قبيلة أو أسرة. يتسبب نقص الإدارة المالية في منظمات المجتمع المدني ومهارات التخطيط إلى عجز في الميزانية بشكل متكرر ويزيد من الاعتماد على دعم المانحين. تشترك منظمات المجتمع المدني في أنشطة محدودة لتوعية المجتمعات. ونتيجة لذلك، فهي تفتقر إلى الدعم المحلي وهي غير ناجحة في توظيف المتطوعين المحليين. علاوةً على ذلك، لا تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني الموارد اللازمة لجذب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم. لا تزال منظمات المجتمع المدني تصارع للعمل بشكل تعاوني مع منظمات المجتمع المدني الأخرى مما يحد من قدرتها على التأثير على سياسة الحكومة. على الرغم من أن الوكالات الحكومية قد بدأت في تمهيد الطريق نحو كسب شركاء من منظمات المجتمع المدني، إلا أن معظمهم لا يزال ينظر إلى منظمات المجتمع المدني باحتقار إلى حد كبير.

أشارت البيانات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن هناك 815 منظمة مجتمع مدني قد سلمت أوراقها للتسجيل ما بين شهري يناير وديسمبر من عام 2012. عالجت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل طلبات 363 منظمة في حين تأخرت باقي الطلبات نظرًا لنقص الموارد البشرية في الوزارة. علاوةً على ذلك، جددت 229 منظمة مجتمع مدني رخصتها. وإجمالاً، مع نهاية عام 2012، كان هناك 9,132 منظمة مجتمع مدني مسجلة في اليمن. تقع منظمات المجتمع المدني في كل المحافظات اليمنية الأثني والعشرين. كانت معظم منظمات المجتمع المدني التي سجلت أثناء عام 2012 - بما في ذلك معظم مبادرات الشباب التي انبثقت من انتفاضة عام 2011 - كانت متركرة في العاصمة صنعاء.



البيئة القانونية:

يحكم قانون الجمعيات والمؤسسات (قانون رقم 1 لعام 2001) تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني في اليمن. يضمن القانون حقوق كل الأشخاص في المساهمة في تنمية الدولة من خلال تأسيس جمعيات غير ربحية ومؤسسات. في عام 2004، قدمت الحكومة لوائح تنفيذية تنص على الدور القانوني والرقابي الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على منظمات المجتمع المدني.

يعتبر الإطار التشريعي لمنظمات المجتمع المدني متقدماً وفي معظم الحالات تكون عمليات التسجيل واضحة نسبياً. وبما أن السلطة التنفيذية في النظام الإداري لم يتم تقليصها منذ ثورة عام 2011، فإن موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا يزالون يؤخرون عملية التسجيل لبعض منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تركز على حقوق الإنسان أو المنظمات ذات الانتماءات الأخرى التي يُنظر إليها من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على أنها غير مرغوب بها. تم اقتراح إجراء تسجيل جديد في عام 2012. للقضاء على الحاجة إلى السفر إلى المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في صنعاء، تطلب منظمات المجتمع المدني الموجودة خارج صنعاء بدلاً من ذلك الحصول على توقيع محافظ المنطقة التي تأسست منظمة المجتمع المدني فيها.

تفضل الكثير من المنظمات الجديدة التسجيل كمؤسسات تخضع لتدقيق مالي أقل يُفرض عليها قيود حكومية أقل ولوائح أقل، إلا أنه يطلب منها أن تودع مبلغ 1 مليون ريال يمني (حوالي 5,000 دولار تقريباً) في البنك قبل التسجيل ولا يُسمح لها بسحب الأموال إلا بعد 6 شهور فقط من التسجيل. يعتبر هذا المبلغ مرهقاً لمعظم المنظمات، وبالتالي فإن الكثير من المؤسسات تقترض المال وتعيد دفعه إلى المقرض بعد مدة الشهور الستة الأولى، مما يهدم الغرض الذي وضع من أجله هذا الشرط وهو إثبات أن المنظمة لديها أموال تشغيلية.

يتوقع قانون الجمعيات والمؤسسات فقط التراخيص للجمعيات والمؤسسات والاتحادات ولا يذكر أي أنواع أخرى من المنظمات مثل منظمات حقوق الإنسان أو المبادرات أو الشبكات. ونتيجة لذلك، تحصل هذه الأنواع من المنظمات على تراخيص لا تعكس الطبيعة الحقيقية لعملها، ويتم التدقيق عليها أحياناً - أو حتى معاقبتها - عندما تعمل خارج حدود اللوائح المنظمة لكياناتها المسجلة.

يشترط على منظمات المجتمع المدني أن تجدد تراخيصها سنوياً. لا تزال منظمات المجتمع المدني تطلب إلغاء هذا الشرط، طالبين أن يحل محله شرط التجديد كل خمس سنوات. ومع ذلك، تقول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن هذه السياسة تجبر منظمات المجتمع المدني أن تبقى فعالة لأن تقديم التقارير الفنية والمالية هو شرط مسبق للتجديد.

واجهت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك المنظمات التي قامت بمظاهرات أثناء العام، تضييقاً محدوداً من جانب الحكومة في عام 2012 في تناقض ملحوظ لما كان عليه الوضع في عام 2011 عندما كانت أي منظمة مجتمع مدني تقود مظاهرات أو حتى تحضرها تتعرض لانتقام حكومي قوي. علاوةً على ذلك، أصبحت الحكومة أكثر تسامحاً بشكل طفيف مع تدخل منظمات المجتمع المدني في القضايا الجدلية مثل زواج الأطفال وحقوق الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقات في عام 2012، مما سمح لكثير من المنظمات بالعمل على هذه

القضايا أثناء العام بدون تحمل أي تبعات. كان التراجع في التضييق على الأرحج يرجع إلى عدم قدرة الحكومة اليمنية على إنفاذ سياساتها أكثر من كونه يرجع إلى تسامح أكبر مع أنشطة منظمات المجتمع المدني.

على الرغم من أن قانون الجمعيات والمؤسسات يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الحق في إغلاق المنظمات التي تعمل بدون تراخيص، فإن الوزارة تفتقر إلى الموارد البشرية والقدرة التي تمكنها من الإشراف على منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، لا يوجد هناك أي عقوبة فعالة للمنظمات التي تخفق في تسليم التقارير السنوية، ويتم إزالة منظمات المجتمع المدني التي تخفق في تجديد تسجيلها من قائمة منظمات المجتمع المدني النشيطة لكن لا يتم تعليق نشاطها أو منعها من العمل.

بموجب القانون يُسمح لمنظمات المجتمع المدني استيراد السلع معفاة من الرسوم الجمركية. ومع ذلك، فإن عملية الإعفاء المطولة تحد من عدد منظمات المجتمع المدني التي تكون قادرة على الوصول إلى هذه المزايا. تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووافقت على طلبات بالإعفاء الجمركي لعدد خمسة وعشرين منظمة مجتمع مدني فقط في عام 2012.

يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية ببعض الشروط. على سبيل المثال، يجب أن يكون النشاط الاقتصادي مسموح به، وينبغي أن يكون الهدف من وراء النشاط إدرار الدخل الذي يتفق مع أهداف الجمعية وغاياتها، ولا يمكن توزيع الأرباح على أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الجمعية. حتى عام 2011، كانت الحكومة تمنع منظمات المجتمع المدني من الاستثمار في التعليم – مثل فتح المدارس أو المؤسسات الأكاديمية – كمصدر للدخل، لكنها رفعت هذا الحظر في عام 2012 وبدأت بالترويج لإشراك منظمات المجتمع المدني في مثل هذه الأنشطة.

تمتلك منظمات المجتمع المدني وصولاً محدوداً إلى الخدمات المالية. لقد شكّلت نقابة المحامين لجنة لتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني، وقد درّب الصندوق الاجتماعي للتنمية عدداً من المحامين على قضايا منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تُتاح هذه الخدمات القانونية بشكل عام إلا في المدن الكبيرة. فضلاً عن ذلك، لا تكون الكثير من منظمات المجتمع المدني على وعي بالمساعدة والدعم اللذين يمكن أن تقدمهما هذه الجهات المقدمة للخدمات القانونية.



القدرة التنظيمية:

تحسنت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2012. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تواجه مشاكل دائمة، فإنها لديها فرص أكثر الآن لبناء قدراتها، خاصة في التخطيط الاستراتيجي وجمع التبرعات. تم تقديم العديد من الدورات التدريبية ومبادرات بناء القدرات المؤسسية من جانب كيانات مختلفة، بما في ذلك مبادرات الشباب الجديدة التي نشأت عن انتفاضة عام 2011.

تطور منظمات المجتمع المدني – سواء كانت جمعيات ذات انتماء ديني أو سياسي أو جمعيات تنمية مجتمعية – تطور بشكل عام علاقات مع الدوائر الشعبية على طول المشاريع الفردية. وبمجرد انتهاء المشروع، يتوقف التفاعل مع المجتمع هو الآخر. يترتب على ذلك أن تميل كلٌّ من منظمات المجتمع المدني الحضرية والريفية إلى غرس علاقات مع المانحين أعمق من علاقاتها مع المجتمعات. لقد نجحت بعض المنظمات في تطوير دعم شعبي قوي لكنه يئبني عادةً على أرضيات طائفية أو أيديولوجية أو حزبية أو إقليمية.

تفتقر الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الموارد التي تمكنها من توظيف الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم. وبالتالي فإن هناك عدد من منظمات المجتمع المدني تعاني من دوران متكرر لموظفيها، الأمر الذي يعيق تنفيذ المشاريع ويؤثر على الجودة الكلية لعملهم. يجذب المتطوعين عن طريق برامج متنوعة تمكنهم من كسب خبرة أوسع، وبالتالي تنجح المنظمات الكبيرة والمشهورة بشكل عام في إشراك المتطوعين. تواجه المنظمات الأصغر ذات البرامج المحدودة صعوبات أكبر في جذب المتطوعين على الرغم من أن بعض المنظمات المجتمعية التي تتمتع بسمعة قوية في تقديم الخدمات تجذب المتطوعين.

طبقاً للتقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فإن معظم منظمات المجتمع المدني يفهم أهمية التخطيط الاستراتيجي. ومع ذلك، لا تزال هذه المنظمات تستجيب إلى أجنداث المانحين وتعمل خارج مجالات التركيز الخاص بها من أجل تأمين التمويل.

القليل جداً من منظمات المجتمع المدني هو الذي يمتلك هياكل إدارية جيدة التأسيس مزودة بتقسيمات واضحة للمسؤوليات. يتحكم المؤسس في المنظمة ويديرها في معظم منظمات المجتمع المدني، كما أن معظم منظمات المجتمع المدني لا تدمج سياسات الحكم الرشيد في عملها ولا تمتلك أنظمة لضمان نقل السلطة. إذا اختار أحد كبير المديرين ترك المنظمة، لا يوجد هناك إجراء واضح لتعيين قائد جديد، وقد واجهت العديد من منظمات حقوق الإنسان هذه المشكلة في عام 2012 لأن الكثير من كبير المديرين عرض عليهم مناصب في كيانات حكومية، خاصة في وزارة الشؤون القانونية ووزارة حقوق الإنسان. ونظراً للفراغ الذي نشأ في المناصب القيادية، نفذت هذه المنظمات برامج أقل في عام 2012، وبعضها حتى علق عملياته ملقياً باستمرار وجود هذه المنظمات في موضع تساؤل.

تمتلك المنظمات الكبيرة فقط الوصول إلى التقنية المتقدمة. لا تستطيع معظم منظمات المجتمع المدني أن تتحمل إلا تكاليف الهاتف والفاكس، وفي معظم الحالات، تمتلك جهاز كمبيوتر واحد لطاقت الإدارة يستخدم في الغالب بشكل أساسي كآلة كاتبة. في الوقت نفسه، فقد أصبحت الهواتف الذكية متاحة على نطاق واسع وسهلة المنال لكثير من منظمات المجتمع المدني. يعيق الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، الذي يدوم انقطاعه أحياناً إلى 3 ساعات مرتين يوميًا - يعيق من وصول منظمات المجتمع المدني إلى الإنترنت لأن القليل من المنظمات هو الذي يستطيع تحمل تكلفة المولدات.



السلامة المالية:

تحسنت السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكل طفيف في عام 2012 على الرغم من أنها بقيت العقبة الأكبر في الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدنية. فيما عدا المنظمات التي لديها انتماءات دينية أو سياسية، تعتمد غالبية منظمات المجتمع المدني على المانحين الدوليين. في عام 2012، زاد تمويل المانحين خاصة لمشاريع الطوارئ. على سبيل المثال، ركز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على بناء قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية للعمل على المشاريع الإنسانية وأمدتهم بالتمويل. وبالتالي، فإن 13 بالمائة من تمويل الطوارئ في عام 2012 ذهبت إلى منظمات المجتمع المدني لأنهم يتمتعون بوصول أفضل إلى المجتمعات المحلية ومعرفة أفضل بها.

في الوقت الذي لا تواجه فيه منظمات المجتمع المدني أي قيود رسمية على تلقي التمويل من المانحين الأجانب، فإن هذا التمويل يذهب في المقام الأول إلى المنظمات القليلة جيدة التأسيس التي تستطيع تلبية المتطلبات المالية والإدارية للمانحين. لا تستطيع أغلبية منظمات المجتمع المدني أن تصل إلى هذا التمويل.

علاوة على ذلك، يتم إتاحة الوصول إلى تمويل كبير لمنظمات المجتمع المدني في اليمن من دول أخرى في المنطقة، إلا أن معظم هذا التمويل يتركز في المقام الأول على تعزيز أجندة دينية.

يعتمد عدد محدود من منظمات المجتمع المدني في المقام الأول على مصادر التمويل المحلية مثل المنظمات الدينية وأصحاب الشركات الخيرين. في مناطق مثل حضرموت تتلقى منظمات المجتمع المدني التمويل من أصحاب الشركات المحليين الذين يعملون في دول الخليج. فضلاً عن ذلك، فإن منظمات حقوق الإنسان مثل المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات تتلقى تبرعات منتظمة من رعاة محليين.

لم تتغير استراتيجيات جمع التبرعات بشكل كبير في عام 2012 على الرغم من أن الكثير من المنظمات تلقت تبرعات إضافية من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. اتسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2012، وأسست الكثير من الشركات - وبشكل أساسي الشركات الدولية التي تعمل في اليمن - أسست إدارات للمسؤولية الاجتماعية للشركات ورعت أنشطة مختلفة لمنظمات المجتمع المدني تتراوح من مشاريع محو الأمية إلى دعم مرضى السرطان. على سبيل المثال، رعت شركة MTN، أحد شركات الهاتف المحمول، اثنين وثلاثين برنامجاً لمنظمات المجتمع المدني في عام 2012.

تنص المادة 18 من قانون الجمعيات والمؤسسات على أنه ينبغي على الحكومة أن تقدم الدعم المالي إلى منظمات المجتمع المدني التي تخدم المصلحة العامة بعد عام واحد من عملها. تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 2012 طلبات للدعم من سبعة وستين جمعية كلها تقع في صنعاء، وكلها تلقت المساعدة المالية التي طلبوها بإجمالي مبلغ 238,109,000 ريال يمني (حوالي 1.1 مليون دولار)، وهذا هو الدعم الحكومي الوحيد الذي تتلقاه منظمات المجتمع المدني.

بصفتها منظمات غير ربحية، فإن رسوم منظمات المجتمع المدني أقل من أسعار السوق مما يساعدها على توليد الدخل وفي الوقت نفسه أيضاً تحسين الوصول إلى الخدمات لمستفيديهم. أظهرت أحد الدورات التدريبية مؤخراً التي شملت أكثر من 600 منظمة مجتمع مدني أن حوالي 75 بالمائة من منظمات المجتمع المدني لديها مانحين متعددين ولديها تصريح حكومي بالاستثمار في التعليم وغيره من المشاريع المدرة للدخل. لقد شرعت بعض منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج تدريبية مقابل رسوم. على سبيل المثال، قامت منظمة SOUL للتنمية ومؤسسة القيادات الشابة من بين غيرهم من المنظمات بتأسيس مراكز لتقديم التدريب مدفوع الأجر إلى الجمهور على مواضيع مختلفة بما في ذلك التنمية المهنية ومهارات الكمبيوتر. تفكر الكثير من منظمات المجتمع المدني في الخدمات المدرة للدخل التي تسمح لهم بالاستدامة بدون الحصول على منح أو تبرعات. ومع ذلك، فإن مشاريع منظمات المجتمع المدني المدرة للدخل ستبقى محدودة نظراً للبيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في البلاد.



المناصرة:

على الرغم من توقيع إطار المسائلة المتبادلة فإن المنظمات بوجه عام يمكنها التواصل مع مسؤولي الحكومة وصنّاع القرار على أرقى المستويات. ومع ذلك، ففي أثناء عام 2012، حققت منظمات المجتمع المدني بعض التقدم في هذا الصدد. على سبيل المثال، أثناء مؤتمر مانحي اليمين، شاركت العديد من منظمات المجتمع المدني في مناقشة حول قوانين مكافحة الفساد وساعدت في التحضير لخطة عمل عن هذا الموضوع. أثناء تقديم خطة العمل، قدّمت منظمات المجتمع المدني وجهات نظرها التي قبلتها الحكومة في النهاية. كانت هذه هي المرة الأولى التي حضرت فيها منظمات المجتمع المدني اجتماع دولي وقدّمت عروض تقديمية مستقلة، وأظهرت أن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني آخذة في التغيير. ومع ذلك، فإن بعض المسؤولين الحكوميين قد صرحوا علناً أن ما يدفعهم إلى قبول الإشراف المتزايد لمنظمات المجتمع المدني ليس إلا بسبب ضغط المانحين.

تم إشراك منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في المفاوضات على معايير مؤتمر الحوار الوطني. أسست ثمانين منظمة مجتمع مدني اتتلاقاً من منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار الوطني. عقد الائتلاف العديد من ورش العمل والمؤتمرات لعرض رؤيته لدور منظمات المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني والقضايا التي ينبغي مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك هيكل الدولة، والانتخابات، وحقوق الشباب والمرأة. أكد الائتلاف بشكل خاص على أهمية حصة الـ 30 بالمائة للمرأة في كل لجان مؤتمر الحوار الوطني وأهمية معالجة العلاقة بين شمال اليمن وجنوبه.

لا تزال جهود المناصرة والضغط لمنظمات المجتمع المدني ضعيفة بوجه عام. ومع ذلك، فإن منظمات حقوق الإنسان قادت بعض حملات المناصرة الناجحة أثناء عام 2012. على سبيل المثال، ناصرت منظمات حقوق الإنسان بنجاح لوضع حد للاختفاء القسري من جانب الدولة أو عملائها وترتب على ذلك أن حدثت فقط عشر حالات للاختفاء القسري في عام 2012 مقارنة بعدد 1,000 حالة اختفاء قسري في عام 2011 و570 حالة في عام 2010. واصلت منظمات المجتمع المدني أيضاً المناصرة ضد زواج الأطفال في عام 2012 على الرغم من أن الحماسة والتنسيق كان أقل مقارنة بالعام الماضي ربما لأن الموضوع كان متوقعاً أن يُطرح للمناقشة باستفاضة في مؤتمر الحوار الوطني. نظّم اتحاد المرأة اليمنية ومنتدى الشباب المبدع حملات عن هذا الموضوع ونفذت فعالية لرفع الوعي ومناقشات شبابية.

أصبح نشاط الشباب في عام 2012 أكثر تنظيماً مع اتخاذ مجموعات الشباب قراراً بالتسجيل أو ليصبحوا منظمات مسجلة. ومع ذلك، أصبحت أنشطتهم أقل ظهوراً لكل من الجمهور وفي وسائل الإعلام.

واصل عدد من منظمات المجتمع المدني الضغط لعمل تعديلات على قانون منظمات المجتمع المدني. قامت بعض المنظمات مثل مؤسسة دعم مبادرات الديمقراطية المدنية عقد ورش تستهدف عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة في محافظات مختلفة بما في ذلك صنعاء وحضرموت وتعز.



تقديم الخدمات:

تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة والخدمات القانونية والمالية، فضلاً عن التدريب الاحترافي. حولت الكثير من المنظمات في عام 2012 تركيزها إلى برامج الأغذية الطارئة نظراً للفقر المتزايد، وتفاقم الحالة الأمنية التي خلفت ما يزيد عن 500,000 شخص مشرد داخلياً، وأدت إلى تحول في أولويات المانحين نحو المساعدة الإنسانية. لقد بدأت بعض منظمات المجتمع المدني في إدارة مخيمات المشردين داخلياً، حيث عملت على توزيع المواد الغذائية وتقديم النقل للاجئين اليمنيين العائدين من المملكة العربية السعودية. وقد أدى التحول في أولويات المانحين إلى المساعدة الإنسانية إلى تقليل التمويل لأنواع الأخرى من المشاريع التنموية. لا تزال المنظمات الخيرية تعمل بشكل موسمي حيث ترفع من نشاطها أثناء الشهور التي تواكب مناسبات دينية.

لقد بدأت الكثير من منظمات المجتمع المدني في تحسين الرسوم مقابل خدماتها. ومع ذلك، فإن الدخل الذي يعود على المنظمات من الرسوم المتعلقة بالخدمات لا يغطي تكاليفها التشغيلية بالكامل بسبب الدخل المنخفض للعملاء.

تستهدف معظم منظمات المجتمع المدني المجتمعات بناءً على إتاحة التمويل وليس بناءً على نتائج تقييم الاحتياجات. بما أن معظم القضايا الملحة حالياً هي المشردين داخلياً وتأمين الغذاء، فإن منظمات المجتمع المدني مركزة الآن على المجتمعات التي بها عدد كبير من المشردين داخلياً أو التي تعاني من عدم الأمن الغذائي.

بدأت الحكومة تدرك أن بعض منظمات المجتمع المدني أكثر نجاحاً من المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات. على سبيل المثال، في عام 2012، وضعت الحكومة بيت الرفقة للأيتام تحت إدارة مؤسسة الرفقة للتنمية بدلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.



البنية التحتية:

لقد شكّلت بعض منظمات المجتمع المدني الشبكات بنجاح. تهدف شبكة التنمية اليمينية للمنظمات غير الحكومية التي تضم 131 عضوًا يوجدوا بشكل أساسي في صنعاء – تهدف إلى بناء القدرة والفاعلية لمختلف المنظمات الأعضاء. هناك شبكة حقوق الإنسان اليمينية لديها ست أعضاء وهي تضغط لتحقيق احترام حقوق المواطنين وتتناول خروقات حقوق الإنسان. في عام 2012، نشرت شبكة حقوق الإنسان اليمينية مشروع تقرير عن حالة حقوق الإنسان في اليمن ونفذت ورشة عمل لإحدى وعشرين منظمة مجتمع مدني حول توثيق حالات حقوق الإنسان. وهناك شبكة مراقبة الانتخابات اليمينية التي راقبت الانتخابات الرئاسية في عام 2012.

تعتبر المنظمات المانحة المحلية غير موجودة تقريبًا، لكن المنظمات الكبيرة مثل SOUL ومؤسسة تنمية القيادة الشبابية توفر منح من الباطن للمنظمات الأصغر عندما تتلقى تمويلًا من المانحين الدوليين. توفر منظمات القروض الصغيرة أيضًا المنح للمنظمات الصغيرة، خاصة تلك التي تقع خارج صنعاء لزيادة مجموعات قروضها.

تقدم عدد من المنظمات التدريب لمنظمات المجتمع المدني الأخرى في موضوعات مثل جمع التبرعات والتخطيط الاستراتيجي وكتابة المقترحات والحكم الرشيد. على سبيل المثال، في عام 2012، صمم الصندوق الاجتماعي للتنمية ورشة عمل ودرّب 100 ممثل عن منظمات المجتمع المدني في كل هذه المواضيع. علاوةً على ذلك، تقوم الشبكات ببناء قدرات أعضاءها عن طريق تقديم التدريبات حول قضايا تتراوح من الإدارة المالية وحتى إدارة المشاريع وكتابة المقترحات.

نمت الشراكة عبر القطاعات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء عام 2012، لكنها لا تزال نادرة وتعتمد إلى حد كبير على الاتصالات الفردية والانتماءات التنظيمية. ساعدت العديد من الشركات منظمات المجتمع المدني على تنفيذ دورات تدريبية وتقديم دعم الطوارئ وتقديم الخدمات الصحية إلى الأشخاص المشردين داخليًا وللاجئين. لقد تحسنت الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة أيضًا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك جمعية المكفوفين التي وقّعت على شراكة مع بلدية صنعاء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التعليم في عام 2012 لإدارة مركز تعليمي للمكفوفين بعد أن فشلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إدارته بشكل جيد.



الصورة العامة:

ألقت انتفاضة الشباب الضوء على دور منظمات المجتمع المدني وإسهاماتها في المجتمع اليمني. وبالتالي، فإن الكثير من منظمات المجتمع المدني التي شاركت بفاعلية في ثورة عام 2011 قد أصبحت مشهورة وكسبت الاحترام والتقدير. نجحت منظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص في كسب ثقة الجمهور واحترامهم من خلال جهودها الفعالة في الضغط. لقد اعترفت الحكومة أيضًا علنًا بدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف الفترة الانتقالية.

في الوقت نفسه، تبقى الجماهيرية متشككة إلى حد ما في منظمات المجتمع المدني، وقد أدى انتشار منظمات المجتمع المدني في عام 2012 إلى إلقاء التساؤلات حول الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في المجتمع. يظهر أحد استطلاعات الرأي الذي أجري من جانب مركز الاقتراع اليمني في عام 2012 أن 50 بالمائة من الجمهور يعتقدون أن منظمات المجتمع المدني موجودة لتنفيذ "أجندات غريبة". بالإضافة لذلك، فإن الكثير من المبادرات التي تأسست في عام 2012 تعمل تحت مظلة أحزاب سياسية مما يقوض أيضًا من سمعة القطاع.

توسعت أنشطة التغطية الإعلامية لأنشطة منظمات المجتمع المدني في عام 2012 مع تأسيس العديد من القنوات المستقلة. لقد وسعت المحطات الحكومية أيضًا من تغطيتها الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني. أما القنوات الرسمية الحكومية فتلقي الضوء على أنشطة منظمات المجتمع المدني في نشرة الأخبار المحلية ولها عدة برامج حوارية تتناول القضايا الاجتماعية اليمينية. ومع ذلك، فإن معظم منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الوسائل المالية للوصول إلى الإعلام مع استمرار تحصيل الرسوم مقابل هذه التغطية. فضلًا عن ذلك، تخشى منظمات المجتمع المدني في كثير من الحالات من تصور انتمائها لأحزاب معينة لأن معظم الخلفية الإعلامية في اليمن تتضمن مصالح حزبية. إن وسائل الإعلام الاجتماعية التي تصل إلى عدد أكبر من الجمهور وأكثر تنوعًا من وسائل الإعلام التقليدية قد وفرت لمنظمات المجتمع المدني الظهور أمام الجمهور بدون مقابل. على سبيل المثال، زادت منظمة SOUL من عدد جماهير صفحاتها على موقع Facebook من 400 إلى أكثر من 6,000 في غضون ستة أشهر في عام 2012.

تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى الشفافية التنظيمية والأطر المؤسسية للحكم الذاتي. لقد دعت بعض منظمات المجتمع المدني لصياغة مدونة أخلاقيات، إلا أن الفكرة لم تلقى الدعم إلا من عدد قليل من المنظمات ثم تم التخلي عن الفكرة منذ ذلك الحين. تمتلك القليل من المنظمات القدرات المالية والبشرية التي تمكنها من نشر التقارير السنوية. طبقًا للتقرير السنوي الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية

والعمل، تقوم أقل من عشر منظمات مجتمع مدني في اليمن بنشر التقارير. تقوم بعض المنظمات بهذا فقط عندما يكون لزامًا عليهم تجديد التراخيص.

ملحق أ: منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني:

1. نظرة عامة

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنسيق لصيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتطوير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. يجتمع أحد ممثلي التنفيذ المحليين في كل دولة بهيئة مكونة من ثمانية ممثلين على الأقل لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني وخبرائهم المعنيين وذلك لتقييم أداء القطاع في كل واحد من الأبعاد السبعة. لقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤشرات لكل بُعد وتقوم الهيئة بمناقشة نقاط كل بُعد، ويؤخذ متوسط هذه النقاط معاً للحصول على مجموع نقاط اللبُعد. يتم جمع مجموع نقاط كل بُعد معاً للحصول على مجموعة نقاط أولية للاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني. يقوم شريك التنفيذ بصياغة تقرير كل بلد بناءً على مناقشة الهيئة الخبيرة، فضلاً عن المعرفة الخارجية بالقطاع.

تجتمع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بلجنة تحرير مكونة من متخصصين في المجتمع المدني في المنطقة ومنهجية المؤشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وخبير إقليمي واحد على الأقل. تستعرض لجنة التحرير الوصف والنقاط لتضمن أن النقاط مدعومة بشكل كافٍ وأنها تعكس فئة تنمية قطاع منظمات المجتمع المدني، ثم تنتظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في البلاد الأخرى، مما يوفر منظور إقليمي يضمن إمكانية المقارنة بين النقاط. في بعض الحالات، تقترح لجنة التحرير إدخال تعديلات على النقاط المقترحة بناءً على المعلومات المقدمة لها والاتجاهات التي تؤثر على استدامة منظمات المجتمع المدني في المنطقة ككل، كما تثير لجنة التحرير نقاطاً للتوضيح وتطلب المزيد من المعلومات لاستكمال التقرير. يقوم محرر البرنامج بتحرير التقرير وإرساله مرفقاً به توصيات النقاط هذه والطلبات إلى الشريك المنفذ لإضافة التعليقات والمراجعة.

إذا لم يوافق الشريك المنفذ وهيئة الخبراء المحلية على توصيات النقاط الخاصة بلجنة التحرير، يكون لديهم فرصة لتقوية وصفهم ليبرر النقاط المقترحة بشكل أفضل. يكون للجنة التحرير الكلمة الأخيرة في مسألة النقاط.

فيما يلي التعليمات الكاملة التي تُرسل إلى الشركاء المنفذين، فضلاً عن الاستبيان المستخدم من قبل هيئة الخبراء.

II. أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني

يقيس مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني قوة قطاعات المجتمع المدني وصلاحياتها الشاملة. لا يُقصد من المؤشر أن يقيس استدامة منظمات المجتمع المدني الفردية، ولكنه يقيم بوضوح المستوى العام لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. تم تحليل سبعة أبعاد مختلفة لقطاع منظمات المجتمع المدني في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. وفيما يلي وصف مختصر لكل بعد من أبعاد الاستدامة:

البيئة القانونية

لكي يكون قطاع منظمات المجتمع المدني مستديماً، ينبغي أن تدعم البيئة القانونية والتنظيمية احتياجات منظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تسهل على المشتركين الجدد، وتساعد في منع التدخل الحكومي، وتعطي منظمات المجتمع المدني القاعدة القانونية اللازمة للاشتراك في أنشطة جمع التبرعات الملائمة والمضاربات المشروعة المدرة للدخل. تشمل العوامل التي تشكّل البيئة القانونية سهولة التسجيل، والحقوق القانونية والشروط التي تنظم منظمات المجتمع المدني، ودرجة ردع القوانين واللوائح التي تتعلق بفرض الضرائب، والمشتريات والمسائل الأخرى والفوائد التي تعود من هذه القوانين واللوائح على فاعلية منظمات المجتمع المدني وسلامتها، كما يتم أيضاً فحص درجة المعلومات القانونية والخبرة التي لدى المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمحامين العاملين في القطاع الخاص لديهم المعرفة القانونية وخبرة العمل داخل البيئة القانونية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني.

القدرة التنظيمية

يشمل قطاع منظمات المجتمع المدني كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تخضع للحكم بشكل شفاف وتخضع للمساءلة بشكل معلن، وئدار باقتدار، ويشمل تلك المنظمات التي تظهر مهارات تنظيمية أساسية. يتناول بُعد القدرة التنظيمية في المؤشر قدرة القطاع على الاشتراك في بناء الدوائر الشعبية والتخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن الإدارة الداخلية وممارسات التوظيف داخل منظمات المجتمع المدني. وأخيراً، يبدو أن هذا البعد يبحث في الموارد الفنية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في عملها.

السلامة المالية

يجب أن تكون الكتلة الحرجة من منظمات المجتمع المدني سليمة من الناحية المالية، ويجب أن يكون الاقتصاد قويًا بما يكفي لدعم جهود التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني وأن يولد التبرعات الخيرية من الموارد المحلية. يمكن أن تعتمد السلامة المالية لكثير من منظمات المجتمع المدني بنفس القدر على إتاحة صناديق دعم المانحين الدوليين وقدرتها على المنافسة على هذه الصناديق. تشمل العوامل التي تؤثر على السلامة المالية لمنظمات المجتمع المدني حالة الاقتصاد، والدرجة التي يتم بها رعاية العمل الخيري والتطوعي في الثقافة المحلية، فضلاً عن الدرجة التي يتم بها تطوير المشتريات الحكومية وفرص زيادة الإيرادات التجارية، كما يُنظر أيضًا في تطور وانتشار جمع التبرعات ومهارات الإدارة المالية القوية.

المناصرة

يجب أن تدعم البيئة السياسية وبيئة المناصرة تكوين الائتلافات والشبكات وأن تقدم لمنظمات المجتمع المدني الوسائل اللازمة لإيصال رسائلها من خلال الإعلام إلى الجمهور الأوسع، وللتعبير عن مطالبهم إلى المسؤولين الحكوميين، ومراقبة إجراءات الحكومة لضمان المسائلة. يبحث بُعد المناصرة في سجل منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة، ويتم تحليل انتشار المناصرة في قطاعات مختلفة على مستويات مختلفة من الحكومة، فضلاً عن القطاع الخاص، كما يتم النظر في الدرجة التي قد تشكلت بها ائتلافات منظمات المجتمع المدني حول القضايا، فضلاً عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تراقب برامج الأحزاب وأداء الحكومة.

تقديم الخدمات

تتطلب استدامة القطاعات كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني التي تستطيع أن تقدم بشكل فعال الخدمات التي تلبي احتياجات وأولويات وتوقعات القواعد الشعبية بشكل متسق. يفحص بُعد تقديم الخدمات مدى السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومدى استجابة هذه الخدمات لاحتياجات المجتمع وأولوياته، كما يتم النظر في الدرجة التي تسترد بها منظمات المجتمع المدني التكاليف وتتلقى الاعتراف والدعم من الحكومة مقابل هذه الخدمات.

البنية التحتية

إن البنية التحتية للقطاع ضرورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالوصول الواسع لخدمات الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون منظمات الدعم الوسيطة التي تقدم هذه الخدمات قادرة على تثقيف منظمات المجتمع المدني الأخرى وتدريبها وتقديم المشورة لها، وتوفير الوصول إلى شبكات منظمات المجتمع المدني والائتلافات التي تتبادل المعلومات والسعي وراء مسائل ذات مصلحة مشتركة، كما يتم النظر في انتشار وفعالية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والشركات المحلية والحكومة والإعلام.

الصورة العامة

ينبغي أن يكون لدى الحكومة وقطاع الشركات والمجتمعات صورة عامة إيجابية عن منظمات المجتمع المدني لتحقيق استدامة القطاع، ويشمل ذلك الفهم الواسع والتقدير للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع. يؤثر الوعي العام والمصادقية بشكل مباشر على قدرة منظمات المجتمع المدني على توظيف الأعضاء والمتطوعين، وتشجيع الجهات المانحة الأصلية. يبحث بُعد الصورة العامة في مدة تغطية الإعلام لمنظمات المجتمع المدني وطبيعة التغطية، ووعي مسؤولي الحكومة ورغبتهم في إشراك منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن معرفة الجمهور وتصورهم حول القطاع ككل، كما يتم النظر في العلاقات العامة لمنظمات المجتمع المدني وجهود التنظيم الذاتي.

III. منهجية المنفذ

ينبغي اتباع الخطوات التالية لتجميع هيئة الخبراء التي ستجتمع شخصيًا لمناقشة حالة المجتمع المدني على مدار سنة إعداد التقرير، وتحديد النقاط، وتجهيز تقرير البلد لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني.

1. الاختيار المتأني لمجموعة لا تقل على 8 ممثلين لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور خبراء الهيئة.

يعتبر المنفذون أحرار في اختيار أعضاء الهيئة استنادًا للإرشادات التالية. يجوز للهيئة أن تدرج ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لكنهم لن يكون لديهم القدرة على الإدلاء بأصواتهم من ناحية النقاط. هم مدعون لتقديم بعض الكلمات الافتتاحية لافتتاح الحدث لأنه ممول من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما أنهم مدعون لمراقبة المناقشة والمشاركة فيها. ينبغي أن يتضمن أعضاء الهيئة ممثلين لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأنواع التالية من المنظمات:

• مراكز الدعم المحلية لمنظمات المجتمع المدني، ومراكز الموارد أو منظمات دعم المجتمع المدني الوسيطة،

• منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية المشتركة في مجموعة من أنشطة تقديم الخدمات أو المناصرة،

• الأكاديميين من ذوي الخبرة المتعلقة بالمجتمع المدني واستدامة منظمات المجتمع المدني،

• شركاء منظمات المجتمع المدني من الحكومة والشركات ووسائل الإعلام،

• المراكز البحثية التي تعمل في مجال تطوير المجتمع المدني،

• الجمعيات الأعضاء مثل الجمعيات التعاونية ومجموعات المستخدمين الخاصة بالموارد الطبيعية،

المانحين الدوليين الذين يدعمون المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الشركاء المحليين،

يُصح بأن يكون 70 بالمائة من هيئة الخبراء من مواطني البلد. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني الممثلة في الهيئة هي تلك المنظمات التي يركز عملها بكثافة إما على المناصرة أو تقديم الخدمة الاجتماعية. ينبغي أن يمثل المتناقشون كلاً من المناطق الريفية والحضرية للبلاد قدر الإمكان، وينبغي أن يمثلوا مجموعات المرأة والأقليات من السكان والمجموعات المهمشة قدر الإمكان، فضلاً عن القطاعات الفرعية مثل حقوق المرأة، والتنمية المجتمعية، والتعليم المدني، وتمويل المشاريع الصغيرة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والشباب. ينبغي على الهيئة أن تضمن تمثيلاً متكافئاً من الرجال والنساء قدر الإمكان.

في بعض الأمثلة، قد يكون من المناسب اختيار مجموعة أكبر من أجل عكس تنوع واتساع قطاع المجتمع المدني في البلاد. ومع ذلك، يُرجى أن تضعوا في الاعتبار أن مجموعة أكبر بكثير قد تجعل بناء توافق في الآراء داخل الهيئة أكثر صعوبة. وبدلاً من ذلك، إذا كانت الاختلافات الإقليمية داخل البلاد هامة، فإن المنفذين ربما يرغبوا في النظر في عقد الهيئات الإقليمية.

2. ضمان فهم أعضاء الهيئة لأهداف التمرين

إن هدف الهيئة هو تطوير تصنيف مبني على توافق الآراء لكل واحد من الأبعاد السبعة لاستدامة المجتمع المدني التي يغطيها المؤشر وللتعبير عن تبرير أو تفسير لكل تصنيف متنسق مع المنهجية الموصوفة أدناه. يعتبر الهدف العام للمؤشر هو تتبع ومقارنة التقدم في القطاع على مر الوقت، مما يزيد من قدرة الكيانات المحلية على تنفيذ التقييم الذاتي والتحليل. يهدف المؤشر أيضاً إلى تطوير فهم متعمق لقطاع المجتمع المدني بين المانحين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني لأغراض الدعم الأفضل ووضع البرامج.

يُوصى بتوزيع التعليمات والمستندات الوصفية على أعضاء هيئة الخبراء قبل الاجتماع بالهيئة بثلاثة أيام على الأقل حتى يتسنى لهم وضع نقاطهم الأولية لكل مؤشر قبل الاجتماع مع أعضاء الهيئة الآخرين. قد يكون من المفيد عقد جلسة تعريف مختصرة لأعضاء الهيئة قبل مناقشة الهيئة. اختار بعض الشركاء عقد جلسة تدريب رسمية مع أعضاء الهيئة لمراجعة وثيقة المنهجية والتعليمات وقدم الشركاء الآخرين إلى المتناقشين المزيد من النقاش العام حول أهداف التمرين والعملية.

إن فريق المشروع مهتم جداً باستخدام الإعداد لمؤشر هذا العام لتعقب الدروس المستفادة لاستخدامها في تحسين عملية المراقبة في السنوات القادمة، ويقدر للمنفذين تسجيلهم وتقديمهم أي ملاحظات قد تكون لديهم ستزيد من فائدة هذه الأداة الهامة لشركة نظم الإدارة الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

3. عمل اجتماع لهيئة الخبراء لمنظمات المجتمع المدني

4. في اجتماع لجنة الخبراء، يُرجى تذكير المتناقشين أن كل مؤشر وبعد من أبعاد مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني ينبغي تسجيله طبقاً للأمثلة المتعلقة بالدولة والمبنية على دليل من بين الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث.

ينبغي أن تحدث عملية التصنيف بالتوازي مع مراجعة عملية التصنيف والفئات المقدمة في "التصنيفات: نظرة أقرب". أو عقب هذه المراجعة. اسمح لكل عضو في الهيئة في كل مؤشر لكل بُعد أن يشارك نقاطه المبدئية وتبريره مع باقي المجموعة. في نهاية مناقشة كل مؤشر، اسمح لكل واحد من أعضاء الهيئة أن يعدل من نقاطه إن رغب في ذلك، ثم استبعد النقاط الأعلى والأدنى واحسب متوسط النقاط المتبقية مع بعضها لتخرج بنقاط واحدة لكل مؤشر. بمجرد الوصول إلى النقاط النهائية لكل مؤشر داخل بُعد معين، احسب المتوسط أو الوسط الحسابي لهذه النقاط للحصول على نقاط أولية للبعد. تأكد من تسجيل ملاحظات متأنية أثناء مناقشة كل مؤشر مع تفصيل التبريرات لكل النقاط لأن هذا ينبغي أن يقوم بدور قاعدة التقرير المكتوب. يُرجى الحفاظ على كل النقاط في سجل مع ضمان عدم إمكانية القيام بإسناد شخصي على أحد أعضاء الهيئة. يجوز للمنفذين استخدام جدول شبيه بالجدول الموجود أدناه لتعقب نقاط أعضاء الهيئة بدون القيام بإسناد

شخصي. في نهاية النطاق، ينبغي دعم كل تصنيف ممنوح بالدليل في تقرير البلد (انظر بند 8 أدناه) وينبغي أن يعكس توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة.

عضو الهيئة	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البنية التحتية	الصورة العامة
1	2	4	5	2	2	6	3
2	4	3	4	3	3	4	3
3	3	2	4	1	3	6	2

5. بمجرد تحديد النقاط الخاصة بكل بُعد، وكخطوة أخيرة، استعرض وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب." ناقش مع المجموعة ما إذا كانت النقاط لكل بلد تطابق وصف التصنيف أم لا.

على سبيل المثال، تعني نقاط مقدارها 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". يُرجى قراءة قسم "الاستدامة المحسنة" للقدرة التنظيمية في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لتضمن أن هذا يصف بدقة بيئة المجتمع المدني. إن لم يكن كذلك، ناقش مع المجموعة لتحديد نقاط أكثر دقة تناسب الوصف المقدم لذلك البُعد.

6. ناقش كل واحد من الأبعاد السبعة للمؤشر وسجلهم بطريقة مشابهة.

بمجرد تسجيل كل الأبعاد السبعة، احسب النقاط النهائية للأبعاد معًا للحصول على النقاط النهائية لمؤشر البلد. تأكد من تضمين ملخص لهذه المناقشة في مشروع تقرير البلد.

7. يُرجى تذكير المجموعة في هذه المرحلة أن التقارير تُستعرض من جانب لجنة التحرير في واشنطن دي سي.

ستضمن لجنة التحرير أن كل النقاط مدعومة بشكل كافي وقد يطلبوا تعديلات في النقاط و/أو تبرير إضافي لدعم النقاط.

8. جهّز مشروع تقرير للبلد

ينبغي أن يغطي هذا التقرير السنة التقييمية. ينبغي أن يتضمن مشروع التقرير بيان نظرة عامة وناقش مختصر للحالة الحالية من استدامة قطاع المجتمع المدني فيما يتعلق بكل بُعد. ينبغي أن يتضمن القسم المخصص لكل بُعد على مناقشة لكل من الإنجازات ونقاط القوة في البُعد، فضلًا عن العقبات التي تقف في طريق الاستدامة ونقاط الضعف.

يُرجى تضمين عدد مقدر من منظمات المجتمع المدني المسجلة والنشطة في بيان النظرة العامة، فضلًا عن نظرة عامة على المجالات الرئيسية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني.

يُرجى تحديد البيانات المقدمة إلى شركة نظم الإدارة الدولية بخمس صفحات بالغة الإنجليزية. يُرجى أن تضع في الاعتبار أن العملية تعتمد على المنفذين لضمان أن التقرير ذات طول ملائم وجيدة الصياغة لأن المشروع ليس لديه القدرة على القيام بالتحرير واسع النطاق.

يُرجى تضمين قائمة بالخبراء الذين أسهموا في الهيئة وانتمائاتهم التنظيمية مع التقرير. سيكون مرجعًا لنا فقط ولن يتم إعلانه.

في حين أن التقارير الفردية للبلدان لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مختصرة، فإن المنفذين يمكن أن يكتبوا تقارير أطول لاستخدامهم الخاص ليصفوا بشكل أشمل مادة اجتماعات الهيئة. علاوة على ذلك، سيقدم المشروع حدث عام أو توزيع إلكتروني (على سبيل المثال القوائم البريدية أو المواقع) للترويج لنشر التقرير في بلدان المنفذين.

سَلِّم مشروع تقرير البلد مع التصنيفات عن طريق البريد الإلكتروني إلى شركة نظم الإدارة الدولية. سيكون محرر المشروع على اتصال معك ليتابع استلام التقرير لمناقشة أي أسئلة معلقة وتوضيحات معلقة فيما يتعلق بتسجيل النقاط ومحتوى التقرير.

9. في واشنطن، سترجع لجنة التحرير النقاط ومشاريع تقارير البلدان وستناقش أي قضايا أو مخاوف مع المنفذ.

تتألف لجنة التحرير من ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة نظم الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح وأحد الخبراء الإقليميين على الأقل من المتمكنين في المسائل والديناميات التي تؤثر على المجتمع المدني في المنطقة. يشمل القسم التالي "دور لجنة التحرير" المزيد من الوصف لهيئة التحرير. إذا قررت لجنة التحرير أن نقاط الهيئة ليست مدعومة بشكل كاف من تقرير البلد، خاصة إذا ما قورنت بنقاط وتقارير البلدان الأخرى في المنطقة، يجوز للجنة التحرير أن تطلب تعديل النقاط، وبالتالي ضمان قابلية المقارنة بين البلاد. سيكون المنفذ مسؤولاً عن الاستجابة لكل التعليقات التي تُطرح من لجنة التحرير كما هو منقول من جانب محرر المشروع حتى يتم إقرار التقرير وقبوله من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يترأس أحد ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجنة التحرير.

IV. دور لجنة التحرير

كخطوة أخيرة في عملية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يتم مراجعة تقارير كل البلاد ومناقشتها من جانب لجنة تحرير مكونة من خبراء إقليميين وخبراء في القطاع في واشنطن دي سي. يرأس هذه اللجنة مستشار المجتمع المدني لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتتضمن أعضاء متطوعين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أعضاء سابقين قد أدرجوا خبراء من مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع لمكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفريقيا، وكتب شركاء التنمية والتعاون الخاص والتطوعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وموظفي الخدمة الأجنبية العاملين مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). تتضمن اللجنة أيضاً ممثلاً من مؤسسة آجا خان وخبراء مجتمع مدني ممثلين عن شركة أنظمة الإدارة الدولية والمركز الدولي لقانون عدم الربح.

تقوم لجنة التحرير بثلاثة أوار. تراجع كل التقارير والنقاط لتضمن أن الروايات ملائمة ومقنعة من وجهة نظر دعم النقاط المقترحة. تثبت الرواية المقنعة أن النقاط مترتبة على دليل على حالات منتهجة وواسعة النقاط وليست مبنية على حالة فردية أو حالتين. على سبيل المثال، الدولة التي تتميز بعدد كبير من منظمات المجتمع المدني ذات أنظمة الإدارة المالية القوية التي تجمع التبرعات محلياً من مصادر متنوعة تمثل تبريراً لنقاط السلامة المالية المرتفعة، وأما البلد التي بها منظمة مجتمع مدني كبيرة أو منظمين لديهم القدرة على جمع التبرعات من مصادر متنوعة فلا تمثل تبريراً لذلك. تتحقق لجنة التحرير من أن نقاط كل بُعد تلبى المعايير الموصوفة في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن النقاط والروايات تعكس بدقة الفئة الحقيقية لتطور قطاع منظمات المجتمع المدني. الدور الأخير والأهم، تنتظر لجنة التحرير في نقاط الدولة فيما يتعلق بالنقاط المقترحة في الدول الأخرى حيث تقدم منظوراً إقليمياً يضمن إمكانية مقارنة النقاط.

يتم مناقشة كل النقاط النهائية مع منظمات المجتمع المدني التي صاغت التقرير. تحتفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن بالكلمة الأخيرة في كل النقاط.

يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على تذكير هيئاتهم منذ البداية أنه يجوز للجنة التحرير أن تطلب المزيد من التوضيح للنقاط وأنه يجوز لها تعديل النقاط متى كان ذلك ممكناً. ومع ذلك، بإضافة خطوة لكل هيئة لمقارنة نقاطهم مع قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" (وهو شيء ضروري تقوم به لجنة التحرير)، يُرجى أنه سيكون هناك اختلافات أقل بين النقاط المقترحة والنقاط النهائية. إن ضمان أن قسم الرواية لكل بُعد يتضمن شرح كاف للنقاط سيحد أيضاً من حاجة لجنة التحرير لطلب مزيد من التوضيح.

V. تعليمات لأعضاء هيئة الخبراء

استخدم الخطوات التالية لإرشادك عبر عملية التصنيف الفردي. سيتم تكرار نفس هذه العملية أثناء اجتماع هيئة خبراء منظمات المجتمع المدني التي يناقش فيها أعضاء الهيئة نقاطهم المبدئية، ودليلهم على هذه النقاط، ويحددون باتفاق الآراء النقاط النهائية لكل واحد من المؤشرات والأبعاد.

خطوة 1: يُرجى تصنيف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بعد على المقياس التالي المدرج من 1 إلى 7 حيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جداً يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

تعريف منظمة المجتمع المدني:

تعرف منظمات المجتمع المدني "بشكل واسع على أنها أي منظمات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءاً من جهاز الحكومة، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، ويعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلاً من المنظمات التي تخدم أعضاءها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمة الصحية الخاصة وغير الربحية والمدارس ومجموعات المناصرة ووكالات الخدمة الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترويجية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."

بيان نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة هوكينز، نيروبي، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح. مجلد 8، عدد 1، نوفمبر 2005.

الاستدامة المعاقبة		الاستدامة المتطورة			الاستدامة المحسنة	
7	6	5	4	3	2	1

خطوة 2: عند تصنيف كل مؤشر، يُرجى تذكر النظر في كل مؤشر بتأني وتسجيل ملاحظات عن أي أمثلة محددة أو متعلقة بالبلد من الظروف الحالية أو التاريخية أو السياسات أو الأحداث التي استخدمتها كأساس لتحديد هذه النقاط.

خطوة 3: بعد أن تكون قد انتهيت من تصنيف كل المؤشرات داخل واحد من سبع أبعاد، احسب متوسط هذه النقاط لتصل إلى نقاط عامة لذلك البعد. سجّل هذه النقاط العامة في المساحة الموفرة.

خطوة 4: بمجرد تحديد النقاط العامة للبُعد معين، كخطوة أخيرة، راجع وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" لضمان أن هذا يصف البيئة بدقة. على سبيل المثال، يعني مجموعة نقاط مقداره 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المحسنة". إذا قررت بعد مراجعة قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أن مجموعة النقاط لا يصور الوصف بدقة، اعملوا معاً لتقرير مجموع نقاط أكثر دقة تناسب وصف ذلك البُعد بشكل أفضل.

خطوة 5: بمجرد أن يتوفر لديكم النقاط لكل بُعد، احسب متوسط هذه النقاط السبعة معاً للوصول إلى تصنيف عام للبلد وتوثيق كل النقاط والمناقشة.

مقياس النقاط:

يستخدم مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني مقياس مكون من سبع نقاط لتسهيل المقارنات بمؤشرات بيت الحرية بحيث تمثل نقطة 1 المستوى الأعلى من الاستدامة وتمثل النقطة 7 المستوى الأدنى من الاستدامة. يمكن استخدام الإرشادات العريضة التالية لتحديد النقاط للمؤشرات الفردية والأبعاد:

1. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. في حين أن الإصلاحات والتطورات المطلوبة ربما لا تتحقق، فإن مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية يدرك الحاجة إليه ولديه خطة ولديه المقدرة لتحقيق هذه الإصلاحات والتطورات بنفسه.
2. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يظهر مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلي التزاماً بتحقيق الإصلاحات وتطوير الاحترافية في هذا المجال.
3. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، أو يعتبر التزامها بتطوير الجانب المذكور أمراً هاماً.
4. تتأثر استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل ضئيل عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد راكد، أو حكومة سلبية، أو إعلام غير مكثرت، أو مجتمع مكون من نشطاء بنوايا حسنة ولكن بلا خبرة.
5. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حد ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. يمكن أن يعوق التقدم اقتصاد مبني على التعاقدات، أو حاكم مستبد وحكومة مركزية، أو إعلام مسيطر عليه أو رجعي، أو مستوى منخفض من القدرة، أو الإرادة، أو الاهتمام في جزء من مجتمع منظمات المجتمع المدني.
6. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. حكومة معادية وقدرة منخفضة ودعم عام قد يمنع نمو قطاع منظمات المجتمع المدني.
7. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، ويكون عامة نتيجة لحكومة استبدادية تعارض بشدة نمو منظمات مجتمع مدني مستقلة.

لمزيد من المعلومات حول معنى التصنيفات للأبعاد الفردية، يُرجى الإشارة إلى قسم "التصنيفات: نظرة أقرب" أدناه.

٧١. الأبعاد والمؤشرات

إن القسم التالي هو ورقة عمل تستخدمها هيئة الخبراء لتعقب النقاط التي اقترحها لكل مؤشر من كل بُعد. ينبغي على كل عضو من أعضاء الهيئة أن يصنّف كل واحد من الأبعاد السبعة وكل واحد من المؤشرات داخل كل بُعد على مقياس مكون من 1 إلى 7 بحيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جدًا يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش غير مستديم يعاني من مستوى منخفض من النمو. يتم تقريب النقاط الكسرية الأقل من خانة عشرية واحدة.

البيئة القانونية

- *التسجيل.* هل هناك قانون ملائم معني بتسجيل منظمات المجتمع المدني؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على التسجيل والعمل بسهولة من الناحية العملية؟
- *العمل.* هل الإدارة الداخلية ونطاق الأنشطة المسموحة ووضع التقارير المالية و/أو حل منظمات المجتمع المدني مفصلة بشكل جيد في التشريع الحالي؟ هل هناك مصطلحات قانونية واضحة تمنع تحكم الدولة غير المرغوب في منظمات المجتمع المدني؟ هل يتم تنفيذ القانون طبقًا لشروطه؟ هل منظمات المجتمع المدني محمية من احتمالية قيام الدولة بحل منظمة مجتمع مدني ما لأسباب سياسية/تعسفية؟
- *المعوقات الإدارية وتضييق الدولة.* هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وممثلهم أن يعملوا بحرية في إطار القانون؟ هل هم بمنأى عن المضايقة من جانب الحكومة المركزية والحكومات المحلية وشرطة الضرائب؟ هل يستطيعون تناول أمور النقاش العام بحرية والتعبير عن النقد؟
- *القدرة القانونية المحلية.* هل هناك محامون محليون مدربون على قانون منظمات المجتمع المدني ومطلعون عليه؟
- *الضرائب.* هل تتلقى منظمات المجتمع المدني نوع من الإعفاء الضريبي أو الخصم على الدخل من المنح أو الهبات أو الرسوم أو النشاط الاقتصادي؟ هل يتلقى الأفراد المانحون والشركات المانحة تخفيضات ضريبية؟
- *الدخل المكتسب.* هل هناك تشريع يسمح لمنظمات المجتمع المدني أن تكسب دخلاً من تقديم السلع والخدمات؟ هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني التنافس بشكل قانوني على العقود الحكومية/المشتريات على المستويين المحلي والمركزي؟

القدرة التنظيمية

- *بناء الدوائر الشعبية.* هل تحدد منظمات المجتمع المدني بوضوح وتسعى بنشاط نحو بناء دوائر شعبية محلية لمبادراتها؟ هل هم ناجحون في هذه المساعي؟
- *التخطيط الاستراتيجي.* هل تمتلك منظمات المجتمع المدني مهمات محددة بوضوح تلتزم بها؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني خطط استراتيجية محددة بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي للشركات في عمليات صنع القرار؟
- *هيكل الإدارة الداخلي.* هل هناك هيكل إدارة محدد داخل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تقسيم معترف به للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والموظفين؟ هل يشترك مجلس الإدارة بنشاط في حكم منظمة المجتمع المدني؟ هل تعمل مجالس الإدارات بطريقة مفتوحة وشفافة بحيث تسهل للمساهمين والداعمين أن يتحققوا من الاستخدام الملائم للأموال؟
- *التوظيف في منظمات المجتمع المدني.* هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الحفاظ على موظفين دائمين مقابل أجر؟ هل تمتلك منظمات المجتمع المدني ممارسات كافية في الموارد البشرية للموظفين، بما في ذلك العقود والأوصاف الوظيفية وكشوف الرواتب وسياسات الأفراد؟ هل يتم توظيف المتطوعين المحتملين وإشراكهم؟ هل تستفيد منظمات المجتمع المدني من الخدمات المهنية مثل المحاسبين أو مديري تقنية المعلومات أو المحامين؟
- *التقدم التكنولوجي.* هل تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بشكل عام بمعدات المكتب العصري (أجهزة كمبيوتر وبرامج جديدة نسبيًا) وهواتف محمولة وآلات فاكس/ماسحات ضوئية صالحة للعمل وإمكانية دخول على الإنترنت إلخ؟

السلامة المالية

- **الدعم المحلي.** هل تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من التبرعات من المصادر المحلية؟ هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الاعتماد على نواة من المتطوعين والدعم غير المادي من مجتمعاتهم ودوائرهم الشعبية؟ هل هناك مصادر محلية للعمل الخيري؟
- **التنوع.** هل تمتلك منظمات المجتمع المدني في المعتاد مصادر تمويل متعددة/متنوعة؟ هل تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني موارد كافية للاستمرار في العمل في المستقبل القريب؟
- **أنظمة الإدارة المالية.** هل هناك أنظمة إدارة مالية سليمة قيد التنفيذ؟ هل تعمل منظمات المجتمع المدني في المعتاد بطريقة شفافة، بما في ذلك التدقيقات المالية المستقلة ونشر التقارير السنوية التي تحتوي على بيانات مالية؟
- **جمع التبرعات.** هل غرست الكثير من منظمات المجتمع المدني نواة لواء من المناصرين الماليين؟ هل تشترك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من توعية الأعضاء أو برامج تنمية العمل الخيري؟
- **الدخل المكتسب.** هل تكمل العوائد من الخدمات أو المنتجات أو إيجار الأصول دخل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتعاقد الحكومة و/أو الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات؟ هل تجمع المنظمات المبنية على العضوية رسوماً على ذلك؟

المناصرة

- **التعاون مع الحكومتين المحلية والفيديرالية.** هل هناك خطوط مباشرة للتواصل بين منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسة؟ هل يعمل ممثلون من منظمات المجتمع المدني والحكومة معاً على أي مشاريع؟
- **مبادرات مناصرة السياسات.** هل شكّلت منظمات المجتمع المدني ائتلافات مبنية على القضايا ونفّذت حملات مناصرة واسعة النطاق؟ هل كانت هذه الحملات فعّالة على المستوى المحلي و/أو المستوى الوطني في رفع الوعي أو الدعم لقضايا متنوعة؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).
- **جهود الضغط.** هل هناك آليات وعلاقات لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من المشاركة في مستويات مختلفة من عمليات صنع القرار الحكومي؟ هل منظمات المجتمع المدني مرتاحة لمفهوم الضغط؟ هل كان هناك أي نجاحات فيما يتعلق بالضغط على المستوى المحلي أو الوطني أدى إلى سن تشريع أو تعديله؟ (يُرجى تقديم أمثلة إن كانت ذات صلة).
- **المناصرة المحلية من أجل الإصلاح القانوني.** هل هناك وعي في المجتمع الأوسع لمنظمات المجتمع المدني عن الطريقة التي يمكن أن يعزز بها إطار إيجابي وتنظيمي من فاعلية منظمات المجتمع المدني واستدامته؟ هل هناك جهد مناصرة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الإصلاحات القانونية التي تقيد منظمات المجتمع المدني والعمل الخيري المحلي، إلخ؟

تقديم الخدمات

- **مدى السلع والخدمات.** هل تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل الصحة والتعليم والإغاثة والإسكان والمياه والطاقة) وغيرها من المجالات (مثل النمو الاقتصادي والحماية البيئية والحكم والتمكين)؟ هل "خط انتاج" القطاع متنوع ككل؟
- **الاستجابة للمجتمع.** هل السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات وأولويات دوائرهم الانتخابية ومجتمعاتهم؟
- **الدوائر الانتخابية والعملاء.** هل تلك السلع والخدمات التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية الأساسية المقدمة إلى الدائرة الشعبية هي أوسع من عضوية منظمات المجتمع المدني؟ هل هناك بعض المنتجات مثل المنشورات أو ورش العمل أو التحليل الخبير يتم تسويقها إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى أو الدوائر الأكاديمية أو الكنائس أو الحكومة؟
- **استرداد التكاليف.** عندما تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات، هل تسترد أيًا من هذه التكاليف عن طريق رسوم تحصيلها، إلخ؟ هل يمتلكون المعرفة باحتياجات السوق وهل هناك قدرة للدوائر الشعبية على الدفع مقابل تلك المنتجات؟

- الاعتراف والدعم الحكومي. هل الحكومة على المستوى الوطني و/أو المحلي تعترف بالقيمة التي يمكن أن تضيقها منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومراقبتها؟ هل تقدم هذه المنظمات المنح أو العقود إلى منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تقديم هذه الخدمات؟

البنية التحتية

- منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني. هل هناك منظمات دعم وسيطة أو مراكز موارد لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والتكنولوجيا والتدريب والدعم الفني في جميع أنحاء البلاد؟ هل تلبى منظمات الدعم الوسيطة ومراكز موارد منظمات المجتمع المدني احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل تكسب منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بعضًا من العوائد من الدخل المكتسب (مثل الرسوم المحصلة على الخدمة) وغيرها من المصادر المنتجة محليًا؟ (يرجى وصف أنواع الخدمات المقدمة بواسطة هذه المنظمات في تقرير بلدك).
- منظمات تقديم المنح المحلية. هل المؤسسات المجتمعية المحلية و/أو منظمات الدعم الوسيطة تقدم المنح إما من الأموال المجموعة محليًا أو من إعادة منح تمويلات المانحين الدوليين لمعالجة الاحتياجات المحددة محليًا والمشاريع؟
- اتصالات منظمات المجتمع المدني. هل تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات مع بعضها البعض؟ هل هناك شبكة عاملة تسهل من تبادل المعلومات؟ هل هناك منظمة أو لجنة يعزز القطاع مصالحه من خلالها؟
- التدريب. هل هناك مدربين مقتدرين في إدارة منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل التدريب الأساسي في إدارة منظمات المجتمع المدني متاحًا في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية والمحاسبة والإدارة المالية وجمع التبرعات وإدارة المتبرعين وتطوير مجلس الإدارة؟ هل تلبى الدورات التدريبية احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟ هل مواد التدريب متاحة في اللغات المحلية؟
- الشراكات بين القطاعات. هل هناك أمثلة لمنظمات مجتمع مدني تعمل في شراكة سواء بشكل رسمي أو غير رسمي مع الشركات المحلية والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة؟ هل هناك وعي بين القطاعات المختلفة عن الإمكانيات المتاحة لمثل هذه الشراكات والمصالح من ورائها؟

الصورة العامة

- التغطية الإعلامية. هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بتغطية إعلامية إيجابية على المستويين المحلي والدولي؟ هل هناك فريق يتم بين الإعلانات عن الخدمة العامة والإعلانات التجارية؟ هل تقدم وسائل الإعلام تحليلًا إيجابيًا للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المدني؟
- التصور العام لمنظمات المجتمع المدني. هل للصورة العامة تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يفهم الجمهور مفهوم منظمة المجتمع المدني؟ هل الجمهور مناصر لنشاط منظمات المجتمع المدني ككل؟
- الحكومة/تصور الشركات عن منظمات المجتمع المدني. هل قطاع الأعمال ومسئولو الحكومة المحلية والمركزية لديهم تصور إيجابي عن منظمات المجتمع المدني؟ هل يعتمدوا على منظمات المجتمع المدني كمورد مجتمعي، أم كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة؟
- العلاقات العامة. هل تعلن منظمات المجتمع المدني عن أنشطتها أو تروج لصورتها العامة؟ هل طورت منظمات المجتمع المدني علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؟
- التنظيم الذاتي. هل تبنت منظمات المجتمع المدني مدونة أخلاقيات أو حاولت إظهار الشفافية في عملياتها؟ هل تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية؟

٧٧. التصنيفات: نظرة أقرب

ينتقل القسم التالي إلى مستوى أعمق من الشرح لخصائص كل واحد من الأبعاد السبعة لتطور القطاع. يتم استخلاص هذه الخصائص والفئات من الملاحظات التجريبية لنمو القطاع في المنطقة بدلاً من نظرية السببية للتنمية. نظراً للطبيعة اللامركزية لقطاعات المجتمع المدني، يمكن أن تحدث الكثير من التطورات المتناقضة بشكل متزامن وبالتالي فإن خصائص الأبعاد السبعة لا تعتبر خطوات سبعة مستقلة للتنمية. بدلاً من ذلك، يتم تجميع هذه الخصائص في ثلاث فئات رئيسية: الاستدامة المحسنة والاستدامة المتطورة والاستدامة المعاقبة. الاستدامة المحسنة هي أعلى مستويات الاستدامة والتنمية، وهي تناظر درجات ما بين 1 و3 نقاط، والاستدامة المتطورة تناظر درجة ما بين 3.1 و5 نقاط، والمستوى الأقل من النمو هو فئة الاستدامة المعاقبة وهي تناظر درجة مقدارها 5.1 إلى 7 نقاط على المقياس.

البيئة القانونية

الاستدامة المحسنة: يضع الإطار القانوني والتنظيمي شروطاً خاصة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني أو يعطي المنظمات غير الربحية مزايا خاصة مثل: خصومات ضريبية كبيرة على مشاريعها أو مساهماتها الفردية، وإعفاءات ضريبية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، ومناقشة مفتوحة بين منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الممولة من جانب الحكومة، إلخ. تعتبر جهود الإصلاح القانوني حتى هذا الحد بشكل أساسي هي جهد المناصرة المحلي لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح أو صقل قوانين الضرائب، أو عمليات الشراء، إلخ. توجد خبرة محلية ومقارنة عن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، وتتوفر الخدمات والمواد القانونية.

الاستدامة المتطورة: تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل قليلة في التسجيل ولا تعاني من تضيق من جانب الحكومة. يُسمح لها بالاشتراك في مجموعة عريضة من الأنشطة على الرغم من أن شروط الضرائب وإجراءات المشتريات، إلخ قد تثبط عمليات منظمات المجتمع المدني وتطورها. تسعى البرامج إلى إصلاح النظام التشريعي لمنظمات المجتمع المدني الحالية وتوضيحه، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك في زيادة الإيرادات والأنشطة التجارية، والسماح للحكومات الوطنية أو المحلية بخصخصة تقديم خدمات حكومية مختارة، ومعالجة الضريبة الأساسية والمسائل المالية لمنظمات المجتمع المدني، إلخ. يفهم مجتمع منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى توحيد الصفوف والمناصرة من أجل الإصلاحات القانونية التي تفيد قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. بدأت نوا من المحامين المحليين في التخصص في قانون منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم الخدمات القانونية إلى منظمات المجتمع المدني ونصح مجتمع منظمات المجتمع المدني حول الإصلاحات القانونية المطلوبة وصياغة مشروع تشريع، إلخ.

الاستدامة المعاقبة: تقيد البيئة القانونية بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني على التسجيل و/أو العمل، إما من خلال غياب الشروط القانونية أو الطبيعة المربكة أو المقيدة للشروط القانونية (و/أو تنفيذها)، أو معاداة الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني وتضييقها على هذه الجمعيات.

القدرة التنظيمية: توجد العديد من منظمات المجتمع المدني المحكومة بشفافية والمدارة باقتدار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. تمتلك معظم المنظمات بيانات محددة بوضوح حول رسالتها، وتتفقد معظم منظمات المجتمع المدني من أساليب التخطيط الاستراتيجي. توجد مجالس إدارات وهناك تفريق واضح بين مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني موظفين جيدي التدريب، ويتم الانتفاع من المتطوعين على نطاق واسع. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني معدات عصرية نسبياً تسمح لهم بالقيام بعملهم بكفاءة. طوّرت منظمات المجتمع المدني الرائدة دوائر شعبية محلية قوية بنجاح.

الاستدامة المتطورة: تظهر منظمات المجتمع المدني الفردية قدرة معززة على حكم نفسها وتنظيم عملها. تحتفظ بعض منظمات المجتمع المدني الفردية بموظفين يعملون بدوام كامل وتفتخر بتقسيم منظم للعمل بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. تمتلك منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الفاكس. في حين أن هذه الجهود ربما لم تؤتي ثمارها بعد إلا أن منظمات المجتمع المدني تفهم الحاجة إلى ذلك وتبذل مجهوداً لتطوير الدوائر الشعبية المحلية.

الاستدامة المعاقبة: تعتبر منظمات المجتمع المدني في هذا النوع من الاستدامة نموذجاً "العروض الرجل الواحد" حيث تعتمد بشكل كامل على شخصية فرد واحد أو فردين. في هذه الفئة، تعكس منظمات المجتمع المدني فهم قليل أو منعدم بالتخطيط الاستراتيجي أو تشكيل البرامج. نادراً ما تمتلك المنظمات مجلس إدارة أو لوائح أو موظفين أو أكثر من بضعة أعضاء نشطين. ليس لدى منظمات المجتمع المدني فهم بقيمة الدوائر المحلية أو تطويرها من أجل عملهم.

السلامة المالية:

الاستدامة المحسنة: تمتلك كتلة حرجة من منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية سليمة قيد العمل، بما في ذلك تدفقات مستقلة ونشر تقارير سنوية مع بيانات مالية لكسب ثقة المانحين المحتملين. تجمع منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من تمويلهم من المصادر المحلية، بما في ذلك الحكومة، والعمل الخيري من الشركات والأفراد، والدخل المكتسب. تمتلك معظم منظمات المجتمع المدني مصادر متعددة للتمويل مما يسمح لها بالاستمرار على المدى القريب. هناك اقتصاد متنامي يجعل من النمو في المنح المحلي ممكناً.

الاستدامة المتطورة: تفقد منظمات المجتمع المدني مناهج في الاستقلال المادي والسلامة المالية. في حين أنها لا تزال معتمدة إلى حد كبير على المانحين الأجانب، فإن منظمات المجتمع المدني الفردية لها تجربة في زيادة العوائد من خلال تقديم الخدمات وكسب العقود والمنح من البلديات والوزارات مقابل تقديمها الخدمات أو محاولتها جذب الأعضاء الذين يدفعون الرسوم أو المانحين المحليين. ومع ذلك، يمكن أن يكبح الاقتصاد الفاسد جهود جمع التبرعات من المصادر المحلية. تتناول البرامج التدريبية مسائل الإدارة المالية وقد بدأت منظمات المجتمع المدني في فهم أهمية الشفافية والمساءلة من منظور جمع التبرعات على الرغم من أنها قد تكون غير قادرة على تنفيذ تدابير الشفافية بشكل كامل.

الاستدامة المعافاة: تبقى منظمات المجتمع المدني الجديدة متعلقة في بقائها على المنحة تلو المنحة و/أو تعتمد ماليًا على راعي أجنبي واحد. في حين أن الكثير من منظمات المجتمع المدني قد أنشأت على آمال تلقي تمويل، فإن معظمها يكون غير نشط إلى حد كبير بعد أن تفشل محاولات كسب تمويل المانح. تعتبر مصادر التمويل المحلية غير موجودة تقريبًا ويرجع هذا جزئيًا إلى الاقتصاد المحلي الكاسد. ليس لدى منظمات المجتمع المدني أنظمة إدارة مالية ولا تفهم الحاجة إلى الشفافية المالية أو المسائلة.

المناصرة

الاستدامة المحسنة: يظهر قطاع منظمات المجتمع المدني القدرة والكفاءة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وقضايا واهتمامات المجتمع والبلد. ومع تأمين منظمات المجتمع المدني لقاعدتها المؤسسية والسياسية، فإنهم يبدأوا في (1) تكوين الائتلافات للسعي في المسائل ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك قوانين الجمعيات، (2) مراقبة الأحزاب السياسية والضغط عليها، و(3) مراقبة المشرعين والهيئات التنفيذية. تظهر منظمات المجتمع المدني قدرتها على تعبئة المواطنين وغيرهم من المنظمات للاستجابة إلى الحاجات المتغيرة، والقضايا، والمصالح. ستراجع منظمات المجتمع المدني في هذه الفئة من النمو استراتيجيتها وتمتلك القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات على حسب القطاع. يعتبر الحافظ الرئيس للتعاون هو المصلحة الذاتية: يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني التحالفات حول قضايا مشتركة تواجه كمنظمات غير ربحية وغير حكومية.

الاستدامة المتطورة: منظمات مناصرة معرفة بشكل ضيق تنشأ وتصبح فعالة سياسيًا استجابة لقضايا محددة. يمكن أن تقدم المنظمات في مستواها المتطور من النمو مخاوفها إلى المستويات غير الملائمة من الحكومة (الحكومة المحلية بدلًا من الوطنية والعكس). يمكن إظهار ضعف القسم التشريعي أو افتراضه بشكل غير صحيح لأن النشاط يختارون الاجتماع بمسئولي القسم التنفيذي ("حيث تكمن القوة في الحقيقة"). توجد بدايات لتحليل السياسات البديلة في الجامعات ومراكز الأبحاث. يبدأ هناك تطور في مشاركة المعلومات والتشبيك داخل قطاع منظمات المجتمع المدني لإعلام الحكومة والمناصرة من أجل احتياجاتها.

الاستدامة المعافاة: حركات عامة واسعة مكونة من نشطاء مهتمين بمجموعة متنوعة من القطاعات ومتوحدين في معارضتهم للحكومة ثم يتفرقون أو يختفون. بعض البلدان في هذه الفئة لم تجرب حتى الموجة الأولية من النشاط. تعتبر المخاوف الاقتصادية هي الغالبة لمعظم المواطنين، وتوجد السلبية والتشاؤم والخوف داخل الجمهور العام، ونشطاء منظمات المجتمع المدني خائفون من الاشتراك في حوار مع الحكومة، ويشعرون بعدم كفايتهم لتقديم آرائهم و/أو لا يعتقدون أن الحكومة ستستمع إلى توصياتهم. لا تفهم منظمات المجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يلعبون في السياسة العامة أو لا تفهم مفهوم السياسة العامة.

تقديم الخدمات

الاستدامة المحسنة: تقدم معظم منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تعكس المجتمع و/أو أولويات المانحين. تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تتخطى الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات مثل التنمية الاقتصادية أو حماية البيئة أو الحكم الديمقراطي. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في عدة قطاعات معرفة قوية كافية باحتياج السوق لخدماتهم وقدرة الحكومة على عمل عقود معهم لتقديم مثل هذه الخدمات أو غيرها من مصادر إدراج التمويل بما في ذلك التبرعات الخاصة والمنح والرسوم كلما كان ذلك مسموح من جانب القانون. هنا مجموعة من منظمات المجتمع المدني تجد أنه من الممكن تمرير هذا الدعم من السلع والخدمات عبر القطاعات في حالة السلع والخدمات التي لا يكون استرداد التكلفة فيها قابلة للاستمرار مع الدخل المكتسب من سلع وخدمات أكثر ربحًا، أو في حالة الأموال المجموعة من مصادر أخرى. تعترف الكيانات الحكومية خاصة على المستوى المحلي بقدرات منظمات المجتمع المدني وتقدم المنح أو العقود لتمكينهم من تقديم الخدمات المختلفة.

الاستدامة المتطورة: تعترف الحكومة بمساهمات منظمات المجتمع المدني في تغطية الفجوة في الخدمات الاجتماعية على الرغم من أن هذا نادرًا ما يكون مصحوبًا بالتمويل في شكل منح أو عقود. تدرك منظمات المجتمع المدني الحاجة إلى تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات الأخرى مثل المنشورات وورش العمل، ولكن حتى عندما يكون هذا مسموح به، فإن هذه الرسوم نادرًا ما تغطي تكاليفها. في الوقت الذي تستجيب فيه السلع والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى احتياجات المجتمع، فإن الاحتياجات يتم تحديدها بشكل عام من جانب المانحين الدوليين، أو بواسطة منظمات المجتمع المدني بشكل ممنهج. تبدأ الدائرة الشعبية لخبرة منظمات المجتمع المدني وتقريرها ووثائقها بالتوسع إلى ما هو أبعد من أعضاء هذه الجمعيات والفقراء لتشمل منظمات المجتمع المدني الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والكنائس، والحكومة.

الاستدامة المعاقبة: هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة أو التعليم أو الإغاثة – على الرغم من أنه على المستوى المنخفض من التعقيد. يتلقى أولئك الذين يقدمون هذه الخدمات مقدار قليل من الإعانات الحكومية أو العقود إن وجدت. منظمات المجتمع المدني التي تصدر المنشورات وتوفر الخدمات الفنية أو الأبحاث تفعل ذلك فقط لأعضائها أو مانحها. نادرًا ما توجد محاولات لتحصيل الرسوم مقابل السلع والخدمات.

البنية التحتية:

الاستدامة المحسنة: منظمات الدعم الوسيطة و/أو مراكز موارد منظمات المجتمع المدني نشيطة في كل مناطق البلاد وتقدم التدريب المتقدم والخدمات المعلوماتية والدعم القانوني والمشورة والأنشطة التنموية الخيرية. هناك جهود مبذولة لتأسيس ومنح المؤسسات المجتمعية والمؤسسات المقدمة للمنح الأصلية و/أو المنظمات التي تتسق جمع التبرعات المحلية. هناك كادر احترافي من الخبراء المحليين والمستشارين والمدرسين في الإدارة غير الربحية. تترك منظمات المجتمع المدني قيمة التدريب على الرغم من أن نقص الموارد المالية قد يبقى قيدًا على الوصول إلى التدريب المتقدم محليًا. تغطي مواضيع التدريب المتاح: المسائل القانونية والضريبية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبية وإمسك السجلات، ومهارات التخاطب، وإدارة المتطوعين، ومهارات العلاقات الإعلامية والعلاقات العامة، والكفالة، وجمع التبرعات. تعمل منظمات المجتمع المدني معًا وتتبادل المعلومات من خلال شبكات واتصالات. منظمات المجتمع المدني أخذة في التطور وإنشاء الشراكات عبر القطاعات مع الشركات والحكومة والإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة.

الاستدامة المتطورة: منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد نشيطة في المراكز السكانية الرئيسية وتقدم خدمات مثل توزيع المنح ونشر الرسائل الإخبارية والاحتفاظ بقاعدة بيانات للعضوية وإدارة مكتبة لأدبيات منظمات المجتمع المدني وتقديم التدريب الأساسي وخدمات الاستشارات. هناك منظمات شاملة أخرى وشبكات أخذة في التشكل لتسهيل التشبيك وتنسيق أنشطة مجموعات منظمات المجتمع المدني. يمتلك المدربون المحليون القدرة على تقديم التدريب التنظيمي الأساسي. يتم تشكيل منتدى المانحين لتنسيق الدعم المالي للمانحين الدوليين، وتطوير الأنشطة الخيرية للشركات. لم يتم إدراك قيمة الشراكات بين القطاعات بعد.

الصورة المعاقبة: هناك عدد قليل، إن وجد، من منظمات الدعم الوسيطة أو مراكز الموارد والشبكات والمنظمات الشاملة، ومن وجد من هذه المنظمات فهو يعمل بشكل رئيسي في المدينة العاصمة ويقدم خدمات محدودة مثل الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والفاكس والبريد الإلكتروني وتوفير مكان للاجتماع. التدريب المحلي والقدرة التنموية لمنظمات المجتمع المدني محدودة للغاية وغير متطورة. تقدم برامج المانحين الدوليين في المقام الأول التدريب والدعم الفني. لا يوجد هناك مجهود منسق لتطوير التقاليد الخيرية وتحسين جمع التبرعات أو تأسيس مؤسسات مجتمعية. مجهودات منظمات المجتمع المدني للعمل معًا محدودة بتصور المنافسة من أجل الحصول على الدعم الأجنبي وعدم الثقة في المنظمات الأخرى.

الصورة العامة

الاستدامة المحسنة: تتميز هذه الفئة بمعرفة عامة متنامية بمنظمات المجتمع المدني وثقة في هذه المنظمات، ومعدلات متزايدة للتطوع. تتكامل منظمات المجتمع المدني لإطلاق الحملات لزيادة الثقة العامة. هناك أمثلة منتشرة حول علاقات العمل الجيدة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الوطنية والمحلية، ويمكن أن يترتب على هذه الأمثلة مبادرات بين القطاع الخاص والعام أو لجان استشارية لمنظمات المجتمع المدني لمجالس المدن والوزارات. يغطي الإعلام عمل منظمات المجتمع المدني وتتعامل منظمات المجتمع المدني مع الإعلام والعلاقات العامة بطريقة احترافية. توجد هناك مسائلة وشفافية وتنظيم ذاتي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني بما في ذلك وجود مدونة أخلاقيات أو مدونة سلوك ذات قبول عام.

الاستدامة المتطورة: لا يميل الإعلام إلى تغطية منظمات المجتمع المدني لأنه يعتبرهم ضعاف وغير فعالين أو غير ملائمين. تدرك منظمات المجتمع المدني الفردية الحاجة إلى تنقيب الجمهور، ولأن تصيح أكثر شفافية، وتسعى للحصول على الفرص للتغطية الإعلامية، لكنها ليس لديها المهارات لعمل ذلك. ويترتب على ذلك أن يكون لدى عامة السكان القليل من الفهم لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. تظهر الحكومات المحلية علاقات عمل قوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية كما هو مدلل عليه بالمشاركة في اللجان المحلية والاستشارات والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتمويل المنح العرضية، لكن هذا غير منتشر بعد.

الاستدامة المعاقبة: الجمهور و/أو الحكومة غير مطلعين على منظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات أو شاكين في كونها مؤسسات. لا يفهم معظم الجمهور مفهوم "غير الحكومي" أو "غير الربحي" أو "المجتمع المدني" بما في ذلك مسؤولي الحكومة وكبار رجالي الأعمال والصحفيين. يمكن أن تكون التغطية الإعلامية معادية نظرًا لشك إعلام حر لكنه غير مطلع، أو نظرًا لعداء الإعلام المتحكم به من جانب حكومة استبدادية. يجوز إصدار تهمة الخيانة ضد منظمات المجتمع المدني. وبسبب الجو العدائي الذي تسببت فيه الحكومة الاستبدادية، إذا تبرع الأشخاص أو الشركات لمنظمات المجتمع المدني أصلًا فإنهم يفعلون ذلك بشكل مجهول.

ملحق ب: بيانات إحصائية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								البلد
استدامة المنظمات المجتمعية المدني	الصورة لعامة	البنية التحتية	تقديم الخدمات	المناصرة	السلامة المالية	القدرة التنظيمية	البيئة القانونية	
معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	مصر
متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	العراق
معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	الأردن
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	المغرب
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
معاقة	متطورة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	اليمن

البلاد حسب التصنيف

السلامة المالية	القدرة التنظيمية	البيئة القانونية
استدامة محسنة	استدامة محسنة	استدامة محسنة
استدامة متطورة	استدامة متطورة	استدامة متطورة
لبنان	لبنان	العراق
الضفة الغربية وقطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة	الأردن
استدامة معاقة	استدامة معاقة	لبنان
مصر	مصر	المغرب
العراق	العراق	الضفة الغربية وقطاع غزة
الأردن	الأردن	اليمن
المغرب	المغرب	استدامة معاقة
اليمن	اليمن	مصر

البنية التحتية
استدامة محسنة
استدامة متطورة
مصر الأردن لبنان الضفة الغربية وقطاع غزة المغرب
استدامة معاقة
العراق اليمن

تقديم الخدمات
استدامة محسنة
استدامة متطورة
مصر العراق الأردن لبنان المغرب الضفة الغربية وقطاع غزة اليمن
استدامة معاقة

المناصرة
استدامة محسنة
استدامة متطورة
العراق لبنان المغرب الضفة الغربية وقطاع غزة اليمن مصر
استدامة معاقة
الأردن

استدامة منظمات المجتمع المدني

استدامة محسنة
استدامة متطورة
العراق لبنان المغرب الضفة الغربية وقطاع غزة
استدامة معاقة
مصر الأردن اليمن

الصورة العامة

استدامة محسنة
استدامة متطورة
الأردن لبنان المغرب الضفة الغربية وقطاع غزة اليمن
استدامة معاقة
مصر العراق

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
تقديم الخدمات	المناصرة		السلامة المالية		القدرة التنظيمية		البيئة القانونية		البلد	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011		
متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	مصر
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	العراق
متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	الأردن
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	المغرب
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	اليمن

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استدامة المجتمع المدني منظمات	2011	2012	الصورة العامة	2011	2012	البنية التحتية	2011	2012	البلد
معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	مصر
متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	العراق
معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	الأردن
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	لبنان
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	المغرب
متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	الضفة الغربية وقطاع غزة
معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	معاقة	اليمن